



الجزء الثاني
من الكفاح
كان الشرح
خليل

٥٤٦

ج ٢

المجلد

م . ح

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، تأليف
الحطاب محمد بن محمد . ٩٥٤ هـ . بخط عبيد
السلام الفاسي سنة ١٣١٧ هـ - ١٣١٩ هـ .

٦ مج (٤٩٧ + ٤٨٣ + ٦٠٩ + ٥١٥ + ٦٢٦ + ٤٩٢ ص)

٢٥ سم ٢٢ x ١٩ سم

٥٢١٦

نسخة جيدة ، خطها مغربي ، طبع

الأعلام ٢٨٦:٧ الخزانة العامة بالرباط

٣٢٥:١

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية
أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ
د - شرح مختصر خليل

فهرست الجزء الثاني

للشيخ العلامة

الخطاب على مختصر

الشيخ فليل نقحنا الله بعلومهم اجمعين

ميرزا

1	كتاب الصلاة
6	فصل الوقت المختار للصلاة
59	» (في الاذان والاقامة)
122	» (شرط لصلاة طهارة بدنية ونبش)
159	» (في ستر العورة واستقبال القبلة)
176	» (في فرائض الصلاة وسننها ومستبانتها ومكروهاتها)
220	» (في قضاء الفوائت)
230	» (في سجود السهو ومبطلات الصلاة)
281	» (في سجود التلاوة)
301	» (في صلاة الجماعة ومبطلات الإمامة)
	ومكروهاتها وجوازها
361	فصل (في الاستخلاف)
	» (في صلاة السفر وفي جمع العشائين)
364	ليلة المطر
382	» (في صلاة الجمعة واحكامها)

مس
9 صفح 56

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٩١٦ ق ١٠٩١
العنوان: هراة الجيد (مخطوط) منقش على
المؤلف: محمد بن محمد الخياط
تاريخ: ١٢١٨ هـ
اسم الناسخ: محمد بن محمد الخياط
عدد الأوراق: ٤٢ (٢٤٨) - ٢٢٨
ملاحظات: - - - - -
- - - - -

412 فصل (في صلاة الخوف)
416 » (في صلاة العيد)
428 » (في صلاة الكسوف والخسوف)
438 » (في صلاة الاستسقاء)
436 » كتاب الجنائز وأحكامها

لبنيم انبياء الرسل جميع **كتاب التلاوة** وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

كتاب التلاوة

لما انقضت الكلام على التلاوة التي هي اوكد من كل التلاوة التي تقع ذلك بالكلية على لغة التلاوة
في اللغة وادراكها وسمعتها وصحتها في اللغة والكلام على لغة التلاوة وانما هي
ومعها لغة التلاوة فيسبغون هذه اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
في لغة التلاوة فيسبغون هذه اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
وعرفنا منهم ما قاله التلاوة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
صفا ونقدم الكلام على التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
المعروف في اللغة في التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
معنى له ان دعوا انك كمال في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
اي ادعيتهم وكان صلى الله عليه وسلم اذا جازاه التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
او في جئت مع اب بصوفه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم صل على آل ابي اوسى
قال انتم وهاهنا جميع العلماء في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
والفلاحة غيرهم في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
تخرج ودعوا في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
تلاوة عن حلال في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
وسلم يعني الى هذه اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
قال وتسمى في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
يعني التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
معنى التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
هي واعرف على دعاء في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
واما في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها
لان الكلام في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيرها

وغيره ورواية الملائكة في التلاوة صلاة في اوعى القول بل انه في جميع في لغة التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
صاحب التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
وليس في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
في وقت في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
ان العباد في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
وعلى الحج في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
انما هو في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
حقيقة الحج في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
هي في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
والقول في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
لغوي ان لغة التلاوة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
الاكلام في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
مستعملة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
انها في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
غير مستعملة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
الشرع في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
والسبغ في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
على سبغ في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
اللغة في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
مجاز في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
حتى في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
العلم في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
ويج في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره
والقول في اللغة في التلاوة وتسمى التلاوة في اللغة في التلاوة وغيره



[illegible][illegible]

اول

الوقت ما انك فلا يحرم فيه الاكل ومما طرأ الصبح فيه لم يترك بلا حلاوة وصل
واختلف في اخر وقتك قد ذكر ابن عمر في ذلك كثر غير الاول في الفاض عبر الغراب والمزرعة انه طلوع
الشمس قال ابن ابي العدي والاربع غير **الوقت** للاكثر والاعمرب عبر اليه انه اختلف فيه على
قولين وفيك للسفر الاعلى وفيك طلوع الشمس والاول رواية ابن الفاسم والاربع رواية
وهي مع قول الاكثر ومقتضى كلام ابن ابي حنبل ان الثاني هو المنته وهو المنع من
الاول عليه بغيره قال في التوضيح والبيان انك ما صدق به هو قول ابن حبيب وقوله
المروني في السفر قال ابن عكلاء انه ايدى الاعلى وهو قوله في المنته قال ابن عمر السلام وهو
المنتهم نعم بواقي كلام ابن ابي حنبل ما رواه ابن ابي العدي الصحيح في ذلك وقتك الى طلوع
الشمس قال ومروني عنه خلاصه الاربع قال ابن عكلاء انه يقول كذا ان كان ثم وجبه
يجب ان لا يترك المروني والمنتهم والاربع ان يقال في قول المروني لا يخرج من حيثها
الاول اختلف في تفسير الاربع فبعضه ابن ابي العدي بما تيسر به الاربعين وثم ايدى الو
صوبه وقوله عبر الحق عن بعض المتأخرين وفيه الشيخ ابو محمد في اوقات الصلاة بدأ
حاجب الشمس وقاله عبر الحق وقاله في التفسيرات السفر البتة والمنتهم وهو
يقع اولا عند انقراع العج وبيانه وعليه حجب قوله عليه الصلاة والسلام اربع واربعة
فانه اعلم للاربع الى طلوعها عند استبانة الصبح والاول خلفه كذا والسفر انما هو
فوق الطمخ وانه اخر وقتك انما ليس بغيره الا في شهر رمضان الشمس وقد اختلفت في
وقت ادائها او وقت خروجه انتهى **الوقت** قال الشيخ في السفر انه اخر الوقت
السفر البتة انما اذا سلم منك براح حاجب الشمس قال ابن ابي حنبل بعد ذلك ان
ابن ابي حنبل وقتك المختار وتفسير ابن ابي حنبل في وجوبه الى وفاء قال في التوضيح فيه
في لاه الذي جعله ابن ابي حنبل في اخر الوقت السفر فقير وهو السفر البتة السفر
في القول الثاني فقير بالاعلى قال عبر الحق قال بعض المتأخرين في قوله المروني اخر
وقتك اذا اربعه بغيره في الوجوه الاعلى ما رواه ابن حبيب انه اذا سلم منك براح حاجب
الشمس انتهى
براح حاجب الشمس في جمع مهاب الى وفاء في الاحتمال تفسيره بتفسير الصلاة للجمهور
وعلى كونه الاخر ما بعد الفلام كمن يراه ايدى طلوع الشمس في الدراج يعني ايدى
الشيخ عن ابن حبيب واخر السفر انما اوقات الصلاة براح حاجب الشمس وسفك
الوقت

الوقت لاه قوله سفك الوقت في الاحتمال الامم بك هو قبل ذلك كلامه في انهم وقال
المفسر الى في تفسير كلامه الاول اعني قوله الاحتمال تفسيره بتقدير الصلاة للجمهور فقلت في
انما قوله ابو محمد فيتم ان يكون مقوله الى اخر الوقت السفر البتة ومن بعد الى طلوع الشمس
حزور ويكون قوله انما اذا سلم منك براح حاجب الشمس بيا نال للسفر البتة في التفسير
المذكور لانه يجوز ان يجعل في ذلك المقادير اختيارا او لم يقع في ليلته بانه كلامه ولعله ذلك لوضوح
حد عنك ونقل ابن ابي حنبل في شرح المروني كلام ابن عمر في الاول بالمعنى فقال قال بعض
خلفاء بني قيس في الاحتمال ان يكون في قوله اخر وقتك السفر البتة في قوله
منقول كون الاخر ما بعد الفلام للامم انما هو مقوله **فصل** واما قوله وهو الوسعي وما
شابهه الى ان صلاة الصبح هي الصلاة الوسطى وقوله ذلك وهو المنته وهو
قول علماء المروني وقوله على ابن ابي حنبل وعكلاء ابن المنذر عن عمر وقوله الثاني انما
عليه والاربع قال ابي حنبل في قوله اذا صح الحريث بغيره من حبي وقوله الحريث انما الصبح
وقوله من حبي انما الصبح وفيه ابن حبيب في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
في الشمس حكمة في المروني في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
في العشاء ذكر في الحريث على التفسير بغيره وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
في تفسيره وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
الوقت في يوم الجمعة قاله الربيع بن خثيم وحكي عن ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
والصحيح وعنه في السفر البتة في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
وسلم ما حكي في الرواية وجبت له الجنة وقوله في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
على صلاة فيك طلوع الشمس وصلاة فيك في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
حكمة المروني في تفسيره وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
انما صلاة اخوة حكمة الربيع في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
الجمعة في يوم الجمعة والكنس في سائر الايام قال الربيع في حكمة ابن ابي حنبل في تفسيره وفيه
انما صلاة غير الاثني في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
وفي صلاة غير الاثني حكمة لاه ايضا حكي صلاة الاثني وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
السفر البتة وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه
الخير في وقت على قول انما صلاة الاثني في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه ابن ابي حنبل في قوله وفيه

علم ان ماله الفنى هو المذهب والى ان العلم النكاحى فتركوا اقول او اجاب كس
 عدم الملاء ورجى وجوده في اخر الوقت كما تقدم في باب التبيين والى ان العلم النكاحى وذا
 خيصة الفضة وعقربان من كان في ثوبه او برن حيا سعة ورجى وجود الملاء في الوقت ثم جاب عليه
 النكاحى وكذا ما كان به غير متيقن الغيلام ورجى ان الله في الوقت فتأمل والله اعلم **الثالث**
 قال في التوضيح قال ابن العربي في الغنى والافضل للمنع في تقديم العرض على النكاح ثم يتبع
 بعد الصلاة فلا وفرض على في ذلك بعض المناحي به وهو يتبين ان يغير هذا لما اذا كانت الصلاة
 يجوز التفتل بعرضه اما لا يجوز كالعرض والى ان العلم النكاحى وهو يوضح ما قوله يتبع بعرضه انتم
 كلام التوضيح **قلت** اما العلم النكاحى فبعض خارج من هذا لانه اذا دخل وقت الصلاة يتبع بعرضه
 اللزك كغير العرض ولا الخس ان احدا يقول انه يوضحها واما المقصود فيكون التفتل بعرضه واما العتلاء
 علم يرد سنة في خصوصية النكاح فبعض يتبين للمنفذ المبادكة بها واما العلم النكاحى فيوضح
 علم انه يتبين ان يغير بعرضه كلام ابن العربي بل قال ان ذلك يوضح ما كلامه **قلت** والى ان العلم
 ان العلم النكاحى كذلك اعني انه يتبين ان يتبع بعرضه لغيره المذهب ان يترك استنباط الصلاة
 فبعض ولم يخصوا ذلك في جملة في جماعة وفرض ابن الخراج التشديد في مسئلة ما نكح على ضرورة
 الحج وترخيير الصلاة فيكون الوقت وجوبا فتسأله بانه عملك فيه بعد ادنى في ضم وتخييل
 فيه والتفتل بعرضه وادواها بعد ذلك في الوقت اقول بل قال فارتب يفرض ابن مسعود
 ان النكاحى صلى الله عليه وسلم سئل ان العلم النكاحى اقول فقال الصلاة للون وقتك فليس في هذا
 حجة لانه يجب ان يرد في الصلاة في اول وقتك بعد التفتل بعرضه بل يرد ما روى عنه عليه الصلاة
 والسلام انه كان يقول في النكاح ركعتين ركعتين وبعدها ركعتين انتهى وقال في المرونة وما دخل سيرا
 فرضى الله عليه مما ينز ان يتزوج في المكتوبة اذا كان في رغبة من الوقت وكان ابن عمر يدا بالملكوت
 بنه قال ابن النكاحى قال المقري بن قوله وكان ابن عمر يخطب ان يكون حله به في معنى الترتيل وكذلك
 يقول جابر ان يتزوج في المكتوبة الاولى ان يبدأ بالمكتوبة وفركه ابن عمر يدا بالملكوت وقال
 صاحب الترمذي انما جواز ذلك فيمنع عليه مع سعة الوقت وعلى مقدمه اذا لم يبق الا قدر المكتوبة
 في ومع الاختراع في الاحكام لغيره الكلام دليل على سنة ما ذكر في ذلك في ابن عمر ثم
 فذلك وعن سعيد ابن المسيب وعلاء بن ابي رباح وغير واحد من اهل العلم مثله قال ولله ان يفتقر
 البرقة في ذلك لم يتفتل بغيره ما كان حريها عليه وظالم لها في حب حلول الثواب ولان ذلك
 اولى لوقت العقبلة وهو اول الوقت هو وقال اباجي ما دخل المصير وفرضه الوقت بيا

بالبرقة

بالبرقة ولا يجوز له ان يعمل فبعض ناطقة وان كان في سعة وهو بالخيار ان يشاء بيا ناطقة
 وان شاء بالبرقة وهو الاصح من يقول ابن عمر هو مع كلامه مع ذلك التي جيج الانتباه بالبرقة
 وفرضه ان هذا كله انما هو في زمان في اخر الوقت او قبله اذا فقه منه جانب كما يتبين ذلك من كلامه
 واما المنع الذي يرد في وقوع الصلاة في اول وقتك فلا يرد في الانتباه بالناطقة التي ورد في الشرع
 بتاكيد طبعك في الصلاة وفرضه ان الله في ذلك الما جيل في النكاح والعقربان والى ان العلم النكاحى
 الانتباه بالناطقة فيبعض فتأمل والله اعلم قوله **وعلى جماعة** **آخر** في بعض ان العلم النكاحى اول
 الوقت قبل اقول فتأمل في اخر الوقت في جماعة قال في المنع وان روى زيادة في ان العلم النكاحى اول
 وقت الصلاة الصبح من بعد اقول من الصلاة في اخر جماعة فتأمل والله اعلم قوله **واختار** **سنة** **ان**
في الجماعة في اخر الوقت اقول من معلق في اول الوقت وحين من به الباجي في المنع والله
 اعلم والله في بعض في قوله وعلى جماعة في اخر كذا في بعض النسخ جماعة وفي بعض النسخ جمع
 في بعض جمع مطلق الى النكاح وفي بعض جمع بالنتاء بل في الجمع والى ان العلم النكاحى
 له والى ان العلم النكاحى في قوله وعلى جماعة في اخر كذا في بعض النسخ جماعة وفي بعض النسخ جمع
 والافضل للجماعة تاخير النكاح الى ذراع وعبره في الحى بخلاف الجمعة ابن عمر السلام قوله في خلاف
 الجمعة راجع الى النفس لا الى العبرة في الاول وقتك تاخير النكاح الى الجماعة وفي بعض النسخ
 اول الوقت كما قال ابن حبيب هو وقال ابن عمر في النكاح عن ابن حبيب استحب تعجيلها يوم
 الجمعة اكثر من تعجيلها في غيرها من ايام الناس لانهم يجمعون ابن الفاسم ذكرته لملأ فقل ان
 اسعد ما علمي وهم يفعلونه وهو واسع انتهى **والى ان العلم النكاحى** قال ابن العربي في علمه في ذلك
 تعجيل النكاح كما اتفق اهل العلم على الصلاة في اخر الوقت لم يقلوا ولو انفقوا على ترك الجماعة
 فقلوا قوله **ويزاد** **النكاح** **الحى** **قلت** في الصلاة في اخر الوقت لم يقلوا ولو انفقوا على ترك الجماعة
 الوقت وقال ابن عمر انكم يتبعون النبي صلى الله عليه وسلم في اول الوقت صلى الله عليه وسلم في اول الوقت
 الى ان كان للقول في الخبر ركن فيه فيستعمل به وذلك في وقت الوقت قوله **والى ان العلم النكاحى**
في قول الوقت **الحى** **قلت** في الصلاة في اخر الوقت لم يقلوا ولو انفقوا على ترك الجماعة
 وليست هو ويوضح حتى يتبين ان يفتل بعرضه على كونه في قوله بل في وقت الوقت فقل
 الشيخ (روى في بعض من يفتل بعرضه ان قول الوقت شره في جواز ايقاع الصلاة كوجوبها فلا يلح
 ايقاعها الا بعد تخفيف بحيث لا يتردد فيه يعلم او حتى يتبين ان يفتل بعرضه في العلم وفرضه في ذلك
 سنة الصلاة في رغب ان توضح النكاح وتقدم العلم وتوضى المقصود حتى لا يشك في العلم وما

وهذا الاحكام الثلاثة في ذكرها المدة الثالثة عشر المدة اذ اكل ركعة مع الامة
 ملام فليد بعينه عليه واما الركعة التي لم يطلعها فليد لا يثبت عليه بل يثبت في ما اولها
 كما صعب ذكر المدة في فعل الركعة الرابع عشر اذ اذكر ركعة في الوقت المختار وقد اذكر
 الوقت المختار وسقط عنه الاثر على القول الذي اختار المدة كما تقدم واذا نويت مسايك اذ اذكر
 وقت الوضوء بسبب زوال الغد ومسايك سقوط الصلاة بسبب حلول الغد بسبب الغد
 الذي ذكرها زاد عدد الاحكام على ما ذكرنا وقد نوع الشيخ بعينه في علم مسايك المدة
 اربع الاحكام خمسة عشر وهو تنبيه على ذلك والله اعلم قوله **والكل اداء** في قوله **تفويضا** واضح
 وينبغي عليه حوازي الاقتران في بقية الصلاة بغير وجه الوقت فلا الشيخ احرر حلولا للتوضيح
 في شرح جمع المصنف في قوله والاداء فعل بغير فعل في وقت قبل في وجه والافعال
 الاول في كلامه هو المشهور بغير اداء وفعله عند ادائه في الوقت اداءه وما حل منه بعد
 فقوله قال الشيخ ابي عبد السلام واما القول بان الاداء فعل في الصلاة في الوقت فليثبت
 في المذهب وما ينبغي عليه في هذا الخلاف في المسايك صحة الاقتران به فيما قبله من بعد
 الوقت فلا تفتش في المشهور الموافقة في الاداء والفقهاء في ذلك الموضع خلاف الملام فيما
 يدل بغير حلول الشمس وفلان الملام صلى الاولى في الوقت فلا يفتي به على المشهور
 لان صلاة الملام كلها اداء وصلاة الملام كلها ففعله وعلى القول بانها كلها ففعله
 ويتردد انفي على القول بان فعله ففعله والاولى اداء ففعله على ان الصلاة في باب الكل اداء
 بان الثانية ففعله وفيه اذ ان في الاداء في الصلاة بغير ركعة وفي ركعة قبله
 ذلك هي كما لو نوى في الوقت اداء لله وقال ابي جهم في الاداء بان قلت اداء دخل في
 الصلاة بنية الاداء فعل يجوز ان يثبت به وجه ويدخل معه بنية الفداء **قلت** نعم اذ اذكر
 الملام في الوقت ركعة وفي الاولى قبل طلوع الشمس وفي الثانية بعد طلوعها فدخل
 بعد رجل في الركعة الثانية فليد بركعة بغير بنية الفداء وان كان مسايك اداء على ما قد ارجع
 وما اقبل اليه لابي فدام هو مسايك الصلاة منه وهو مسايك اداء في الملام ركعة في
 الصبح قبل طلوع الشمس والارض بغير طلوعها ودخل بعد رجل في الركعة الثانية ففعله
 بركعة بنية الاداء في بنية الفداء المنزه ان احدى تنفي عن الاثر في هذا قال ابن ابي شيعة
 قلت يتخرج عن قولنا في القول بان الصلاة في الاداء او ففعله وهما في حان في المذهب والشافعية
 ما اذكر اداء ولام بعد ركعة ففعله والله اعلم بنية مبيح الملام ففعله اداء هو قنانه مع

كلام

كلام الشيخ حلولا ج مع فلا في اوايل المتفق اذا ثبت ان اذ اذكر وقت الفاعل يكون
 باذراك ركعة منك قبل عزوب الشمس فلا احرر من المدة بالعلم في ركعة بلما
 كان في اخر ركعة منك وقد عزوب الشمس ما ضمت وانما تنقضي العلم لانها حاضرت بعين وجه
 وقتك رواه ابن سمعون عن ابي هريرة وفرايتك للصبي الافضاء عليه والاول اخص هو وذكر الفولي
 في مسايك في فذاح وقال القاسم انك تنقضي والله اعلم قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 ان من اوقع الصلاة في وقتك احرر وماذا يثبت اذ احرر ما من غير عذر وان كان مودبا وهذا الكثر
 جزم به في المصنفات قال فيبها انفق اوجب مالك على ان لا يجوز في الصلاة في الوقت المختار
 المستحب الى ما بعد من وقت الركعة الاولى ضرورة وهو الفاعل في الكسوف والفاصل اول الاصل
 في العلم ومقتضى الشريعة في المصنف على منزهة ما رواه ابن ابي شيعة في قوله **والله اعلم** في قوله
 الاخر في الاستعانة بالصبح على منزهة ما رواه ابن ابي شيعة في قوله **والله اعلم** في قوله
 الصلاة بغير مبيح اولى الله به من غيره في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 ان من اوقع الصلاة في وقتك احرر وماذا يثبت اذ احرر ما من غير عذر وان كان مودبا وهذا الكثر
 خلف الدية واذا غنت على ما قاله ان في اهل العلم باننا وليك في غير ما عرفت في قوله **والله اعلم**
 في قوله **تفويضا** بغير مبيح اولى الله به من غيره في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 ذلك يقال في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الوداع من يوم الفداء اذ اوفقاه فلما
 حان بعد ان يبرهن بنية الاداء والفقهاء والحال في ذلك انه لا يفتي بان يقول ان ذلك ففعله
 الاداء والله اعلم وقال الرجاء في اول الكلام على الحديث ما شهد لا يستحق فعله العباد في قوله
 فتك وعمله بغير وقتك ان كان المصنف معذورا ما تناهى في الغد في الصلاة في وقتك مع وعده
 خلاصة الاداء فعل العباد في وقتك وعمله بغير وقتك فتك في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 من كلامه وانما يسلك عليه النعم او عليه السهم حتى وقت الصلاة في الثانية انه يفتي
 والاداء اجر كما جرم من صلاتها في وقتك وهذا الذي ارجع فيه هو في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 النساء في منعه من سبب الصلاة بالكلية وما اقبل في وقتك والله اعلم قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 الصلاة بنية الاداء والرجاء في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 في ركعة بغير الصلاة في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 ان ابراهيم في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح
 ذلك عليه ان يعبر الصلاة في قوله **والله اعلم** في قوله **تفويضا** واضح

وعو اب عبد السلام الوصوف وعزاه اب عمنه في بيان المحنة لادب عبد الحكم وصرح الخويل
 في شرح الرسالة بانه المشهور انه سبعة كسائر القلت ومن صاحب الكواكب الوصوف لبعض النسخ
 معينة قال واختار بعض المتأخرين ما اختلفوا عليه من ذلك فذكر انهم تشبهوا بالحجة الاقامة
 وهو انما هو انما كان في الاذان فان قيل فلم تعلق به وجوب السمع والسمع
 السمع فلما لم يصر في ذلك ما يدل على ان السمع اقدم من الالوان ومعه قد هو قوله وهو مقتضى
 فان التماثل في مقتضى التكبير لا يوجب التكبير كما يقول الخالف **فان** وظاهر كلام المصنف
 انه راجع لجميع حكم الاذان كما قال في الاقامة مع ركة وجعل في قوله ولو انما حكم جميع ما تقوم على
 هذا فكله حقه ان يستثنى الجملة الاخيرة يعني قوله في اذان الاذان لا اله الا الله كما قاله ابى
 عرفة فتضمن الجملة الاخيرة هو وقوله الملة فتضمن جميع الميم وفتح الفاء والفتحة المشددة
 من التفتيح وليس مقتضى الميم تملك التلاوة لان ذلك معدوم عن التفتيح فتبين مقتضى التلاوة
 مربعة وهو خلاف المراد وتعيين التلاوة في قوله تعالى في التفسير بعضه بالكلية قال في التفسير الاذان سبع
 عشرة جملة وقوله التلاوة سبع عشرة كلمة عبارة عن التلاوة في الكلام والاعلام انما هي
 وستون كلمة **فان** هذا في غير اذان الصبح وفيه اذان الصبح فلهذا كان الله اعلم
 فان ابى عمنه الملائكة الاذنة الاذان لم يحكم في ذلك وهو لا يحد من المرونة قال بيضا
 وان اذن ما حكما بل فلام سادس اقبل الاذان ثم قال ابى عمنه ولما ارادوا الاذان فلام لم يحكم
 وفي العكس قوله ما حكما واصبح هو وفعل قبله عن الملائكة انما قال لو شفع الاقامة غلظا فقال
 بعض المحققين في المشهور لا يجرى في وعاء ابى يوسف الاول واصبح هو وقال ابى ناجية في شرح
 الرسالة لو اراد ان يؤذن بل فلام فانه لا يجرى فيه اتفاقا وهو لا يجرى في اذان الصبح والوضوء
 الاقامة غلظا لا يجرى في اقامة التلاوة والمشهور انه لا يجرى في كما لو اذنه الاذان وان كان الاذان
 لم يثبتوا به انه لا يجرى في **فان** صاحب الكواكب في شرح مسئلة المرونة السابقة التفتيح
 مقتضى الاذان فان اراد ان يؤذن ففعله بل فلام لم يثبت ذلك اذ انما هي حيث الالفة ولا ينفق ان
 يعتبر به اقامة لانه لم يغير به الاقامة وان اراد ان يقيم بل فلام لم يثبت ذلك اذ انما هي حيث الالفة
 ولا ينفق ان يعلل بغير اقامة وقال قبله ما اخبر في ذلك في التفسير ثم بدل العقب فذكر
 ان يؤذن بل فلام ينفق في الاذان ولم يفلح امرانه يعني على التكبير الذي هو من غير فصوله فبلان
 بذلك ان التفتيح مقتضى فيه هو وقال في التفسير فلهذا في الجملة ان اراد الاذان بل فلام الاقامة
 بل فلام اعداد حتى يكون على بينة لعدم وجوبه وان لم يثبت التفتيح لانه في رتبة من الف بانه وقد صرح بذلك
 الالهي

الالهي في شرح مقتضى ابى عبد الحكم وامتنع بل فلام في رتبة التفتيح في قوله عليه السلام والسلام
 انما للامانة بالانبياء وكذلك صاحب التفسير في الكواكب وحقيل بن ابراهيم في رتبة التفتيح في قوله عليه السلام والسلام
 التفتيح في قوله عليه السلام والسلام في قوله التفتيح في قوله عليه السلام والسلام في قوله عليه السلام والسلام
 على صواب من فعله الاول هو الاول في قوله التفتيح في قوله عليه السلام والسلام في قوله عليه السلام والسلام
 بل فلام لا يغير في اقامة القول بل فلام في قوله التفتيح في قوله عليه السلام والسلام في قوله عليه السلام والسلام
 مع انه لم يرد التفتيح في قوله بل فلام في قوله التفتيح في قوله عليه السلام والسلام في قوله عليه السلام والسلام
 موضع تسمى ان كان تركي حذو اذنه وان كان مقلد من على الالفة في قوله بل فلام لا يغير في رتبة التفتيح وان تبا
 على غير قوله ابى القاسم واصبح ثم قال لاكن ينبغي ان كان فلام في كثير اعداد الاذان وان كان
 يصير الخرافة هو وفعله الملائكة في شرح التفتيح وتعلم في التفتيح عن وقال ابى ناجية في شرح المرونة
 كلام ابى القاسم واصبح في التفتيح وتعلم ابى عمنه في قوله بل فلام لا يغير في رتبة التفتيح في قوله
 عرفة **فان** قال في التفسير قوله الملائكة ان لا اله الا الله فلهذا كان الله اعلم
 بل فلام رسول الله قبل ان يقرضه ان لا اله الا الله بل فلام لا يغير في رتبة التفتيح في قوله رسول الله
 ولحق فيه ما ابى ناجية على المرونة وقال العياشي في شرح الرسالة ما صحت الاذان ان
 لا ينفق من فعل التلاوة اذ لا ينفق الفهود منه الا بترتيب ولا بغيره بشرط علمه ووجهه فلهذا
 هو وقال الملائكة في شرح التفتيح فان بعض المحققين قد قدم الشهادة بالرسالة على الشهادة بل
 لتوضيح على الشهادة بالرسالة فلهذا في قوله التفتيح في قوله عليه السلام والسلام في قوله عليه السلام والسلام
 وبقا التفتيح الترتيب قوله **ولو انما حكم جميع ما تقوم** يعني الله يفتيحها وهذا من رتبة
 المرونة وهو المشهور ومقابل له ابى وهب يعزى في قوله في التفتيح والمشهور في قوله بل فلام
 في نفسه هو يشير الى قول مالك في مقتضى ابى شعيبان في قوله في رتبة التفتيح في قوله التفتيح في قوله
 ذلك اذ هو ان يكون في سبعة وحمل التفتيح على التلاوة في قوله وهو القول اوصى لانه لما في ذلك
 في الاذان لا يمكن ان يسد من كان في مقتضى التفتيح في قوله واما ما كان من قوله او وقع من
 ليس فيه بل فلام في قوله وورد صاحب الكواكب في قوله بل فلام في الاذان في قوله بل فلام في قوله
 الاذان في قوله في قوله التفتيح في قوله وورد في قوله بل فلام في قوله بل فلام في قوله بل فلام في قوله
 به في قوله وحمل قوله التفتيح على انه لا ينفق الاذان بترتيب ذلك لانه ينفق بترتيب وهو
 ظاهره **فان** واختار في حجة مشتر وعينه هذا التفتيح في قوله بل فلام في قوله بل فلام في قوله بل فلام في قوله
 يؤذن عن التفتيح في قوله بل فلام في قوله التفتيح في قوله بل فلام في قوله بل فلام في قوله بل فلام في قوله

ان السنة تحل بل لاذان قبل العي وهو كذا في الاذان للمبتغ نقد المودع كما سألنا
 وفرق ذلك بين يومين في الصبح والظهر والعشاء عشر وفي العلم خمسة وفي المغرب واحد الف
 نفسه او حيا عنه معار وفي كلام صاحب المرحل ما يؤذن به الاذان لها عن العي عشر وعلا
 قال وفرق بين الساعات صلوات الله عليه وسلم للصبح اذا نال قبل طلوع العي واذان
 عن طلوعه وقال قبل ذلك والسنة المفقودة في الاذان ان يؤذن واحدا بعد واحد للقلوب
 التي اوقفتها من تركه فيؤذنون في الكسوف والشمس في الخمسة عشر وفي العلم في الثلاثة
 الى الخمسة وفي العشاء كذلك والصبح يؤذن لها على المشهور من تسوية اليك للاخير المخلوع
 العي وفي كل ذلك يؤذن واحدا بعد واحد ثم في يؤذن ان المودع الاخير يؤذن لها عشر
 مخلوع العي والله اعلم قال المرحل في الاذان في الاذان فقلت والمطهر في الاذان
 والتسبيح وغيره على غير ذلك من ثلثون وغيره من اربعين بركة وقال في المرحل
 وفيه الاذان المودع فيها من ثلثون من التسبيح باليك وان كان في السنة عشرين او عشرين
 للذات في المواضع التي تتركها الساعات ولم يغير فيها شيئا فلهذا وفرق بين الساعات للصبح
 اذا نال قبل طلوع العي واذان عن طلوعه ثم في الاذان على ذلك وما سبقت في التفسير
 على ما في المفسر في تفسيره في مواضعها اجتماع العوام لسماع تلك الاذان فيجمع منهم
 عتقات وصالح عن سماعها ومنها خوف القسمة بكون التلويح التزييد يعرفون على
 المعاني للذات كما في ذلك بعد هذا ثم وفيه المودع على امره في تسبيح وفلان مع
 التسبيح فيجمع ما يسمي بالاذان والاذان لا يذبح في عهده النبي صلى الله عليه وسلم
 واللام في ولم يكن مع فعله مع وفي ذلك اختلاف عوايد الناس في التسبيح فيجمع ما يسمي
 بالاذان والاذان على المواضع ومنهم من يسمي بالاذان ومنهم من يسمي بذكر اللباب
 ويقولون قوموا كلوا ومنهم من يسمي بالاذان والاذان في الاذان ومنهم من يسمي بالاذان
 والتسبيح وكلها برع وبعضها شنع من بعض ورد على ما يقول انها بركة فستحسنة وانما
 ايقاع تقليد العباد في التسبيح على علم على جواز اللزك والشكر في امره وعلا في ذلك اذا
 انزلوها فلهذا وذلك لم يمنع لوجوبه منها ان العمل بتدريس الله عنده ارادوا ان يعلموا وقت
 العمل لان فيهم روادا في رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان بل لاذان ذلك وفيه
 ان في ذلك فغيره بالاصح لانه في التسبيح والاذان اليك بغيره من اللزك ان العي من كل
 ميثرك اللزك والشكر وقد نسيته من هو موكب به فيكون ميثرك ان العي لم يخلع في ذلك

او شير

او شير فيعسر صوته ثم قال وفيه المودع على امره في الاذان كما سألنا
 لم تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم ولا امر به ولا فعله احدا بعد من السلف
 المرحل في هو في الاذان المودع على امره في الاذان وهو الذي احدث التسبيح بالاذان
 هو قلت وهذا الذي قلناه فلا يخلو في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 يقوم في جوف اليك ويؤذن ويغلق على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 ان في ذلك خيرا على الجيم ان الله يقول ان يرفع العي ويحجر على ما كان عليه الناس من الاذان المودع
 في اليك على ما كان من السلف المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 بل ان في ذلك خيرا على الجيم ان الله يقول ان يرفع العي ويحجر على ما كان عليه الناس من الاذان المودع
 في اليك على ما كان من السلف المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 قد قبل ذلك وقد روي في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 وفي جوارك في الساعات المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 يقول ما لا يعدم منع صوتك في المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 بوجوب الاذان على ما سلف المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 مارك وفيه المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 التسبيح من مع الاذان عليه وهي قوله صلى الله عليه وسلم للمبتغ احد
 فتح اذا كان في ذلك من الساعات المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 الا ان في ذلك خيرا على الجيم ان الله يقول ان يرفع العي ويحجر على ما كان عليه الناس من الاذان المودع
 في اليك على ما كان من السلف المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 لم اذ في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 احمد والتميز في ذلك حصص صحيح والحمد لله ورد عليه المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 الاسلام اعلم المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 قبل العي لم يكن بالباط الاذان وانما كان في ذلك من الساعات المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 هذا امر وود لان الذي ينفذ الناس اليوم من قولهم فلهذا وفرق بين التسبيح بالاذان
 الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 على الساعات المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 ان حقيقة الاذان جميع ما يرفع على المودع على امره في الاذان المودع على امره في الاذان
 قال ولو كان على الاذان ما احدثت ما التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن

ورحمته الله ومن كان في حرفة الصلاة فزحلت الصلاة وعادة اهله المبرضة تمنع
 ما ارتكبه من هذه المحترقات وقال بعض المتأخرين في المحاربة قوله فذلك التوقيف
 خلل ان اراد من على غير العمل وليس كما قال والمثل التوقيف عن اهل العلم ما يصلح
 المزاجية اسم لما ذكرناه وهو ما عوذ به تلاب الله جسمه اذا رجع بعد التمسك ومنه اذا
 جعلنا النبي فتاوى الناس واما في علمه رجوع اليه في كل سنة واطلعه في الاعلام
 بفكر ثوبه اذ الروح تنقيه فلهذا الخطا به اكثر باللوحي وقوله في التواضع ويرعى المودة
 سلطانا به يقول السلام عليك ايها النبي ورحمته الله وبركاته صلى الله عليه وسلم
 الصلاة بركم الله ويورث الاذان والتوقيف من الافلاك هو هذا هو حكمة طرحت
 التي ازل على الميسور ونقله الفراء بل في التوقيف بين الاذان والافاضة فلا صاحب الاذان
 وهو عننا غير متفرع وكلامه في العقبة هو في رسم صلاة الاستسقاء ما صلح اشبه
 من كتاب الصلاة والحكمة وصليك عن التوقيف في احواله وغيره فقال لبعض اهل الجوار
 وفكر ان بعض امره المبرضة اراد ان يدفع ذلك حتى نهي عن غيرك وعبرك ان رقت
 بل ان امراد به ما يقول المودون بين الاذان والافاضة فلا وروى عن جابر انه دخل مع ابي عمير
 مسجدا ومراذون وضع في بران فقلت فقلت المودون في ج عبيد الله ما الميسر وقال اخرج فجا
 ما هذا المبرضة ولم يزل فيه ثم ذكر انه قيل ان التوقيف هو قول المودون حتى على غير العمل
 لانك كلمة راجعة ما خلف السنن من الشيعين ورجع التفسير الاول لان التوقيف في الف
 الرجوع الى السنة يقال تلاب الى عقل الرجوع وتوقيف الراعي اي في روضه فيك للافاضة
 توقيف لانك بعد الاذان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توبك بالصلاة فليأتها توتها
 وانما تشعرون وتزفع التوقيف على قول المودون في اذان الحج الصلاة خير من النوم وقل
 روي عن بلال انه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقربوا بيته ما الصلاة
 الا صلاة العج ولبس هذا التوقيف الذي هو اهل العلم لانه في سنة الاذان وبالله
 التوقيف هو وقوله في التوقيف ان التوقيف الرجوع وما جعل هذه الصلاة خير من النوم
 فلانك لما احت على الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ثم خلك حتى على العلاج اعاد الى الحف
 على الصلاة بقوله الصلاة خير من النوم وقال بعض التوقيف هو المشقة في قول الصلاة بعد
 الاذان هو بالمعنى وفيك ان ما قيل لقول المودون الصلاة خير من النوم توقيف لانه في
 المعنى الجيعان وفيك انك في تقي وقد ذكر في البرزخ في اواخر مساجد الصلاة مسئلة
 التوقيف

التوقيف وان التوقيف المستعمل عندهم منذ بعثت قولهم الصلاة خير من ذلك ان الله هي الحجة
 بعين قوله ما جعل الصلاة وانك علمك قال ان ذلك حرام وقال هذا الم يقل بالتوقيف امر من
 علماء الامم بل الناس فيه على من هب من بعد ما في هذا ومنه من التمسك به في كل عام صلي
 الى استفسار ذلك وتلك التصحيح بعين قولهم الصبح ولم يخر ذلك كلام ابن سفل في قيام
 المودون بالدراسة والركن في اهل البيت ولما جعل عندهم من البوق والقميص
 في المناداة التجميع جرمهم وقال الى جواز ذلك وذلك ان بعض اهل الغير وان انك ذلك وقال انه
 معقولة في امك انهم رويك الامم وان قاض الغير وان كذا في ذلك الى ابن عبد السلام ما
 جابه ان عادة مثل هذا فاذبه وقال انه تكلم مع شجرة ابنه في ذلك وقال له انما هو في ذلك
 الرجل اذ لم يخرج البوق في الامم الا ان كان في جابه بله قال تلك البوق في الامم في الامم
 عن امره في التوقيف وسماح الاصول كما يقال في الاذان والافاضة واما هذا فاصول في غير
 فخرج حتى الحار وحاصل كلامه ان جميع ذلك امور معتزلة منفكة ما هو صحت كذا في والدراسة في
 اليك في المناداة والتوقيف والتناهي والتقصيص ومنها ما هو جازي كما للابواق والتقيف وان
 ليس يشبهه منها حر اهل وان غلبة ما يقول المودون في ذلك اهد وقد تقدم في كلام التقيف
 ابن عبد الله في الخارج انك ذلك وانك رايك في قول ما لك في اهد ذلك كذا قلت
 وما هذا الذي ما يعطونه لمكة قبل الاذان انك في الله على سطح روم ما قول المودون
 الصلاة رحك الله ويصلح على النبي صلى الله عليه وسلم اعلام العلوم العجي ثم يقول المودون
 قبل الاذان انك في على حنونة ان الله جلها الحب والنوم الا انك انك في قول وفي الحد
 لسر التقيف في اوله بلك لدرجك في الملك الى داخ السورة في اهلها فلتفق في حنونة
 في بعد ذلك ومنه في المودون ان الامم فيهم المودون في عمل اخر في ما في انك في
 الحب والنوم وقوله نقل قل ادعوا الله او ادعوا اليه عفا رادته الاذان للغير وان كانت
 قراءة الاذان كذا في كذا وغير ذلك لتغير لانا ان تقع الصلاة والاحتيا وضعها طهها الشرح
 صلوات الله وسلامه عليه وعراية القيا من المنكر ان الله بالمسجد الحرام الاذان الاذان على
 حنونة لسلم الصلاة وذلك ان ما في سر ان بعض الناس لا يفيها الصلاة الاذان
 ومن يدرك الامم الصلاة فيله او يدخل عني به من عنة فيقول التقيف الصلاة فان
 وي جعله مني انك لان تعدد المودون وترتيبهم في غير المفسر كما سلكه واما ما ذكر
 من المفسران في ذلك ما عوم ضبط المودون والامم والله اعلم نعم ما المنكر ان اذ انطق

على حذرك بوسعك واقتصر على الحارثي ولم يثبت في ذلك لاي فقلت لا تشعري
 اني قلت هذا الم ارجو انك اذا سمعت صوتك فبادر بالاعلان فقلت سمعت ابا جهم
 يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال ان الشيطان اذا نادى القلوب ادمي وقله
 نشرح المعنى يستحب اذا تقولنا ان يقول ما روى جهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا تقولنا ان يقولنا فبادر بالادان والقبلة طاعة ما احبب والشيطان طبعه شره ومغيبه
 تقولنا في صرره لم اقف على استعمال ذلك في كلام اهل الحديث مع ان القصة التي فيها
 عن جهم وسلم هي في كتاب الاذان من قول النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والادان
 الله اعلم **قال الشيخ ابو محمد** في ابي زيد في كتاب الجامع مع قسطنطين المرو
 نة ذكره ملك ان يؤذن في اذان الصلوة المولود من وقال في الغواض في حجة
 المختار والمعاشر من نكح ملك ان يؤذن في اذان الصلوة من يؤذن في اذان الصلوة من يؤذن
 وفراحت بعض اهل العلم ان يؤذن في اذان الصلوة ويعني جهم يوادهم وقال النووي في الاذكار
 قال جماعة من اهل البيت يستحب ان يؤذن في اذان الصلوة ويعني اهل البيت في اذان الصلوة وقد
 روي في سنن ابي داود والترمذي عن ابي رافع قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان
 اذن الحسبة في علي حبيب ولورثه فاجله بالاعلان قال الترمذي من حديث مسدد صحيح ورواه في كتاب
 في ابي الحسن عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام
 ما ولورثه مولود ما وزن في اذان الصلوة وافهم في اذان الصلوة لم يثبت في ام الكتاب
 وفرج في معك القائلين بذلك ولا بأس به بالعلم به والله اعلم قوله **وحيته باسلام**
 قال ابي الجاهل وغيره ما يفتننا اذن كافر وقال ابي الحسن في شرح الرسالة في اذان
 الكافر من اذن كان اذانه اسلا حله وحله للسلطان في اذان الصلوة في باب الودعة قال ابي
 علي بن ابي طالب في اذن كافر اذانه اسلا حله **قال** في اذن كافر اذانه حله في باب الودعة
 الا ان جهم انما فعل ذلك ليعذر ويكفي العذر الا ان كان كافر اسلا حله كما سئل في باب الردة في اذان
 ثم ارتد عن قريب وقال اختلفت على صديق او نكح او طهر وقال اذانه حله في باب الودعة
 بعينه عذري على الجاهل الاقوال **قال الشيخ** في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة
 وط في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة
 بعد ان ذكر كلام القائلين في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة في اذان كافر اذانه حله
 اجمع على الاسكان بغيره وان غفلت اذانه الفصل فقلت في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة

على حذرك بوسعك واقتصر على الحارثي ولم يثبت في ذلك لاي فقلت لا تشعري
 اني قلت هذا الم ارجو انك اذا سمعت صوتك فبادر بالاعلان فقلت سمعت ابا جهم
 يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال ان الشيطان اذا نادى القلوب ادمي وقله
 نشرح المعنى يستحب اذا تقولنا ان يقول ما روى جهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا تقولنا ان يقولنا فبادر بالادان والقبلة طاعة ما احبب والشيطان طبعه شره ومغيبه
 تقولنا في صرره لم اقف على استعمال ذلك في كلام اهل الحديث مع ان القصة التي فيها
 عن جهم وسلم هي في كتاب الاذان من قول النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والادان
 الله اعلم **قال الشيخ ابو محمد** في ابي زيد في كتاب الجامع مع قسطنطين المرو
 نة ذكره ملك ان يؤذن في اذان الصلوة المولود من وقال في الغواض في حجة
 المختار والمعاشر من نكح ملك ان يؤذن في اذان الصلوة من يؤذن في اذان الصلوة من يؤذن
 وفراحت بعض اهل العلم ان يؤذن في اذان الصلوة ويعني جهم يوادهم وقال النووي في الاذكار
 قال جماعة من اهل البيت يستحب ان يؤذن في اذان الصلوة ويعني اهل البيت في اذان الصلوة وقد
 روي في سنن ابي داود والترمذي عن ابي رافع قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان
 اذن الحسبة في علي حبيب ولورثه فاجله بالاعلان قال الترمذي من حديث مسدد صحيح ورواه في كتاب
 في ابي الحسن عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام
 ما ولورثه مولود ما وزن في اذان الصلوة وافهم في اذان الصلوة لم يثبت في ام الكتاب
 وفرج في معك القائلين بذلك ولا بأس به بالعلم به والله اعلم قوله **وحيته باسلام**
 قال ابي الجاهل وغيره ما يفتننا اذن كافر وقال ابي الحسن في شرح الرسالة في اذان
 الكافر من اذن كان اذانه اسلا حله وحله للسلطان في اذان الصلوة في باب الودعة قال ابي
 علي بن ابي طالب في اذن كافر اذانه اسلا حله **قال** في اذن كافر اذانه حله في باب الودعة
 الا ان جهم انما فعل ذلك ليعذر ويكفي العذر الا ان كان كافر اسلا حله كما سئل في باب الردة في اذان
 ثم ارتد عن قريب وقال اختلفت على صديق او نكح او طهر وقال اذانه حله في باب الودعة
 بعينه عذري على الجاهل الاقوال **قال الشيخ** في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة
 وط في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة
 بعد ان ذكر كلام القائلين في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة في اذان كافر اذانه حله
 اجمع على الاسكان بغيره وان غفلت اذانه الفصل فقلت في اذان كافر اذانه حله في باب الودعة

موضعي الى اللان وروى عن النبي عليه السلام انه قال ما قال جبر يسمع المودون
 يقول انشهد ان محمدا رسول الله انشهد ان محمدا رسول الله في جميع وقره عيسى محمد
 بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول انما عبيد ويجعلهم على عيشة لم يعم ولم يبر قد ابداه
 قال في الصالح والمخاطب بالفتح معوض العبد هو زاد في محض العبد مع جانب اللان ويحكم من هذا ان
 المود هو جانب العبد مع جانب اللان والفتح اعلم وقوله مشي يقين ان الحاكم يكر ان تشهدا تبي
 من فيه ولا يبر مع كل من مع المودون قال في الفرض في فتح قول ابن الجارح وفي ذكر ان تشهدا فهو
 لانه ايد في ان جميع واما تثنية فلا بد من كمال التكبير وحاصله هذا يقول ان تشهدا تبي فقل المودون
 اربع مرات اوم تير والفتول بعد ان تكرر اربعة ارب الفاسم في ملك والنكر اربعة اربعة وعبد
 الوهاب هو وخوفا للذي هو وروى عن ابن عبد السلام والاولى بعد تسليم المستشهد ان تشهدا
 الى الثاني لانه العبد مع ارفع فغيره تكون الحكاية اظهره والفتول حكاه في الفري
 عن المازر وعلا الاول يحصل التثنية في قوله فقل ما يقول بالان تشهد الاول وكران
 ان جميع المودون للسمع والسمع لتبني يسمع وعلى الثاني بلان في اليوم الحديث
تبيين هاتين الاول معكم ما كلام الله هذا ان لا بد من تثنية ان تشهدا تبي كما صرح
 بذلك في كلامه في الفرض في ان ذكرته وهذا هو المعصوم ما كلام غير فقل في الاكمال واختلف
 في اخر الزم في جميع المودون هذا الى ان تشهدا تبي الاول في ام في اللان لان
 وقال ابن عبيد في تثنية الحكاية في كونه في اللان ان تشهدا تبي او اتم معوضا للبيعة
 بالحقول فقلان لانا ولان جميع مع رواية ابن شعبة في اللان في قوله ان تشهدا تبي واحدة
 ومعلوم انه اذا علود المودون مع اوفيه فقلان ايد في عن ابن الفاسم مع الفاضل هو وقوله في
 واحوي قد يفتا در منه انه لا يكر ان تشهدا تبي ولتبي كذلك وانما في اكمال حكاه في جميع
 ام لا كما يجمع ما كلام الباج في الزقل عند القول في فتح كلام صاحب الكراز المتقدم بوضع
 انه لا يكر ان تشهدا تبي فقلان مع لم يسمع ان تشهدا تبي الاول في الظاهر انه يحكي
 في ان جميع ولم اربيه فقلان ولا كنه في كلام النبي في اول جانب اللان فلو علم ذلك
 فقلان **الثاني** اذا كان المودون يكر اربعا فقلان يحكي في الرابع او ان يحكي في التكبير
 نبي الاول يبي لم اربيه فقلان ولا كنه في كلام الله فقلان انما يحكي في التكبير في الاول يبي
 لانه اذا لم يحكي في ان جميع مع انه مشهور في حركي في التكبير الذي في ان غير فقلان **الرابع**
 تقدم الخلاف في نكر الحكاية اذا نكر المودون وقد ذكر في القول في المازر ونقله عن ابن عبيد

وابن تاج واعلم ان النبي نكر ان الحكاية وتقدم كلام صاحب الكراز ان يفتح اخذ من المودون
 عبيد النبي اروي كلام صاحب الكراز فيك البير وصرح الواقف في جميع في قوله في ان المستشهد في
 التقدد **الثاني** فقلان ابن تاج في فتح المودون فقلان الفاضل في اختلاف هذا حكاه المودون مودون
 غير ان لا على قولين في صاحب الحكاية فقلان ابن تاج وللام في غير في فتح في اختلاف من الحكاية
 والله اعلم **الثالث** في تثنية ان يكر ان تشهدا تبي ان يكر ان تشهدا تبي في فتح قول ابن الجارح وفي ذكر ان تشهدا فهو
 يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والهالة الفالمة وان محمدا الرسول والبعثت والبعثت
 مقام محمودا الذي وعده ثم يبرع الملائكة من امور الدنيا والاخرى في جميع صحيح مسلم عن عبد الله
 بن عبيد بن العاص ان سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذ اسمعتم المودون يقولوا فقل
 ما يقول ثم صلوا على من صلى على صلاة صلى الله عليه وسلم في جميع ثم استلموا الله في الرسل
 فقلان في ذكر في التثنية لا يكر ان تشهدا تبي في فتح قول ابن الجارح وفي ذكر ان تشهدا فهو
 الرسل في فتح عن النبي عليه السلام في قوله مقام محمودا كذا ثبت في الصحيح من في او هو موافق للفت
 الانية يعني قوله تقي عيسى ان يفتك ربك فقلان محمودا وروى في قوله هو الصحيح رواه ابن خزيمة
 والنسائي وابن حبان والبيهقي باسناد صحيح وزاد في رواية البخاري بعد قوله الذي وعده انك
 للفتل الميعاد وروى ابن عبيد في سننه وصرح صاحب الكراز باستحباب ذلك والله اعلم في تثنية
 ذلك اذا كان في غير صلاة بلان لما كمل على الحكاية في الصلاة وفي قول ابن حبيب انه يحكي في الع
 حكايا فقلان وقول صحيحون انه لا يحكي في فتح فقلان في توجيه القول في فتح عن ابن حبيب هو في
 ثبنا نقل صحيحون لم يفرق بلان فيه ثم صلى على وصار الحديث في فتح فقلان والله اعلم في تثنية ذلك
 في الصلاة فقلان علم ان الحديث في فتح في غير ذلك الحال هو وقول ابن عبيد في عكرته ويستحب
 لسمع اللان حكايته في تثنية ان تشهدا تبي ويعوض الفولان على الحقولان في قوله اذ امر في المود
 ذن اللهم رب هذه الدعوة التامة والهالة الفالمة وان محمدا الرسول والبعثت والبعثت
 مقام محمودا الذي وعده ثم يبرع الملائكة من امور الدنيا والاخرى في جميع صحيح مسلم عن عبد الله
 بن عبيد بن العاص ان سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذ اسمعتم المودون يقولوا فقل
 ما يقول ثم صلوا على من صلى على صلاة صلى الله عليه وسلم في جميع ثم استلموا الله في الرسل
 فقلان في ذكر في التثنية لا يكر ان تشهدا تبي في فتح قول ابن الجارح وفي ذكر ان تشهدا فهو
 الرسل في فتح عن النبي عليه السلام في قوله مقام محمودا كذا ثبت في الصحيح من في او هو موافق للفت
 الانية يعني قوله تقي عيسى ان يفتك ربك فقلان محمودا وروى في قوله هو الصحيح رواه ابن خزيمة
 والنسائي وابن حبان والبيهقي باسناد صحيح وزاد في رواية البخاري بعد قوله الذي وعده انك
 للفتل الميعاد وروى ابن عبيد في سننه وصرح صاحب الكراز باستحباب ذلك والله اعلم في تثنية
 ذلك اذا كان في غير صلاة بلان لما كمل على الحكاية في الصلاة وفي قول ابن حبيب انه يحكي في الع
 حكايا فقلان وقول صحيحون انه لا يحكي في فتح فقلان في توجيه القول في فتح عن ابن حبيب هو في
 ثبنا نقل صحيحون لم يفرق بلان فيه ثم صلى على وصار الحديث في فتح فقلان والله اعلم في تثنية ذلك
 في الصلاة فقلان علم ان الحديث في فتح في غير ذلك الحال هو وقول ابن عبيد في عكرته ويستحب
 لسمع اللان حكايته في تثنية ان تشهدا تبي ويعوض الفولان على الحقولان في قوله اذ امر في المود

العز في غير السبع والجماعة التي لم تطلب غيرهما واذا قلنا لا يستحب وهل هو مكره او مباح
 قلنا كلامهم ان الاول في تركه فلا بد ان يشرح ليس الاذان الا في غير الجماعة ومساجد القبائل
 فلا ابن حبيب يبيح صلى في منزله او في جماعة في غير مسجد الاذان نعم الا المسلم وقال ابن المسيب
 ومالك وابن ابي عمير وقال طابع القرواني الاذان سنة مكرمة في كل موضع كقراءة وقيل
 خمسة انواع واجب وهو اذان الجمعة ومنزوت وهو لصلاة العرايخ والمساجد وحرام وهو اذان الصلاة
 واجز الشايع ان يكون في المساجد ومكرمة وهو الاذان للفرار والقبول والقبول في كل موضع
 وابو حنيفة ومالك وهو اذان المنفرد وقيل منفرد هو قوله **وجاز اعمى** قلنا في المرونة وجاز اذان
 الاعمى وامامة ولحق الام كان مالك لا يكره ان يكون الاعمى مؤذنا او اماما قال طابع الرافعي قال
 مالك وكان جودن النبي صلى الله عليه وسلم اعمى في عيادته ام مكث في مكانه في جوار اذانه اذا كان
 من اهل التفتة والامانة الا انه لا يجمع في الوقت الى ما يقع في نفسه من ان يستقيم ما يقع منه
 وينتبه امره قال الشافعي في المجموع اعمى اجز اذا نال عن امامة من العبد اذا سدد الوقت
 والقبلة ثم العبد اذا كان رضى ثم الاعمى اذا كان رضى ثم ولد الترتيب وكل جازي هو وقوله في الدعاء
 ولحقه وقوله الشافعي على العبد اذا سدد الوقت والقبلة وعقل العبد اذا كان رضى على الدعاء في
 والاعمى اذا كان رضى على ولد الترتيب وقيل طابع النفاذ كلام الشافعي وزاد في اخره وكل جازي
 وللباحس به مؤذنا او اماما هو وقال ابن ناجي في شرح المرونة والامر بالاذان الاعمى اذا كان تابعيا
 للذان يترك امره فيمنع يقف به ان الوقت حفر وكان شقيقا يحكي انه كان يجامع الغيرة وان صا
 حب الوقت اعمى وكان لا يخطي وفي انه يشتم كل من العبد راجية هو وسعدت سيرة ابو البركات
 عن بعض ائمة الشافعية لم يكن انه كان يقول انه يشتم راجية العبد ولم يكن اعمى وقوله في منفع
 الواحدة وللناس ان يؤذن ويؤم الاعمى والافطع والاعرج وذوالعيب في جسد اذ لم يكن حبيب
 في دية هو والله اعلم **قوله** **وتفقد** **فهم** يعني ان تفقد المؤذن جازي قلنا في المرونة واللباس
 بافقاد مؤذني او ثلثه او اكثر لم يسجد ومعه حتى ارسل في بر او جازي او في الحرم قال ابن ناجي
 قال المصنف في الكلام يجوز وصلة اذ كان في الحرم او المسجد يكون في الحرم والسبع والبر والبحر واليه
 كذلك قال ابن ناجي ليس فيه يجوز لان المسجد هو الموضع للجماعة وذلك فئات في كل ملة في
 نعم وقوله في الحرم يعرفه الله خارج عن البر والبحر وليس كذلك هو واعلم ان غالب عبارة اهل
 المذهب كعبارة المذاهب ان تفقد المؤذن جازي والى اسند لا يصح لذلك تفقد المؤذن في زمانه صلى الله
 عليه وسلم وفي زمان الخلفاء يعرف بشي بان ذلك مذكور خصوصا كلام صاحب المرفل فانه قال

للغة

العز في غير السبع في اظهر شعاع الاسلام فيمنع له اظهره في غير المسلمين
 تفقد في مناجاة للذي في نفسه في كل موضع فيمنع له اظهره في غير المسلمين
 وهذا موجود في حق الجماعة في اظهره في غير المسلمين في حق الجماعة او في كل موضع فيمنع له
 من غير مناجاة فيمنع له في حق الجماعة فيمنع له في حق الجماعة فيمنع له في حق الجماعة
 يستحب له الاذان في حق الجماعة فيمنع له في حق الجماعة فيمنع له في حق الجماعة
 وابن نفعنا من ابي الحارث استحب ذلك للفناء في كل مكان تقدم وتغيبهم ابا عن مائة منقول
 لمالك وابي حبيب وزهيد واستحب ابن حبيب ومالك للغة المسلمين وما يعلل كما ورد في
 مع وابي بن تميم وابي الحارث استحبوا في كل مكان تقدم فقوله **للجماعة** **الكل**
غير هذا على المختار ثم قال ابن تميم واما في غير المساجد والقبول في كل موضع فيمنع له
 دعاء غيرهم الى الصلاة فيمنع له في المساجد والقبول في كل موضع فيمنع له في المساجد
 واراد ابو الحسن النخعي ان يجعل المذهب على قولهم وليس كذلك بل لا يؤمر به الا اذا كان يوم
 به للجمعة وفي مساجد الجماعة فان اذنا في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 من حنيفة المشيوع هو وفي كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 العز في غير السبع والجماعة في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 فالباحس به المختار قال لم يكن مالك يستحب الاذان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 ابن حبيب يبيح صلى في منزله او في جماعة في غير مسجد فلا اذان نعم الا المسلم وقال
 ابن المسيب وقال مالك وابن ابي عمير وقال طابع القرواني الاذان سنة مكرمة في كل موضع
 واذا كان كذلك لم يكن الاذان العز وجه وحسن في المساجد لما جاء فيه انه يلهي خلفه وطار في معنى
 الجماعة هو وهذا هو الذي اشار اليه الملك بقوله على المختار والامر بكلام النخعي يدل على ان اختيار اعم
 الاذان اما في حق العز لا في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 وعلى ذلك فحكم الشافعي والله اعلم قال ابن تميم في حق العز في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 عليه ملك ان اذنا في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 على معنى ناكرك كما الجماعة للعلم في حق حسنه لانه في روى ابو عمير وللراعي العز في كل مكان
 الواحدة وكذلك الرجل في حق الجماعة في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 الا المسلم او الرجل الواحد في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 كان او تها وفيه استحب ذلك مالك واهل العلم هو **تفصيل** في كل مكان في كل مكان في كل مكان

لنفسه وانما اراد لغيره فلم يشترع فخره بل للعلو الوامدة والجمعة الواحدة وتبين
 الموضوع لما كان للبراد اعظم لم يشترع فخره بل تلك العلامة هي قلت وانما اراد ان كان المسير
 واصفا واذن في بعض جهات قد اراد ان يكون في جهة اخرى لا يعلم اهله الجسمة هل يجوز ذلك
 او لا في الظاهر الجواز والله اعلم وقال في التواذير قال ان شئت جيم اذ في قوم وصل معهم باليونان
 والخرى ويقيمون فيه ولم يغيروا حتى صلوا اخرهم في قوله **وتسمى اقامة مفردة وتسمى**
تكميلها لغيره وان فقار **تسمى** **ان** **الاقامة** **تسمى** **الاختلاف** **علمه** **بعدم** **وجوبها** **فقال**
 اي غير السلام لم يتركوا فيه خلافا في المترتبة وان وقع الاستيفار لثباتها ووقع فيها وفي
 الاذان الاعادة في الوقت هو وقال اي تاج في شرح المرونة فانه لا كمال روي عن الصادق
 العلامة لم تكن عمدا فعمله بغيره على القول بوجوبها وليس بغيره اذ لو كانت واجبة للاستيفار
 فيها العهد والتسليم وكما قد تشبه خذ فالو الملة لان الاستيفار بالستر في كل عمدا
 يوتر في العلامة هو **تجب** **هنا** **الاول** **هو** **الذي** **ذكر** **المسح** **الرجل** **وسيلة** **في** **اقامة**
 الصلاة وحكي طحا في اربعة ارب حبيب ما يقتضيه ان الاقامة في حكا المنع وصنعت فانه
 قال في توجب عدم اعادة صلاة ما في كفا عمدا وقد ذكر في قوله في الواحدة في المنع ان اقام
 محسنة هو وقال اي تسمى في اول كلامه والاختلاف في المترتبة ان الاقامة تسمى في حكا الاول
 ثم قال بعد ذلك واما الاقامة فيانها تسمى وعدة لكل فعل صلاة فرض وقتية او فائتية
 لان حكاها في الجملة انما هي اكر من في الاوقات وحكمها في الرجال اكر من على النساء هو
 وسيلته في التسمية اختلفت عشر في اخر الباب في الصلاة في اقامة المنع وصرح المذاهب في شرح
 التلخيص بالاقامة في اقامة المنع وسيلته في الصلاة في قضاء الله **قال** **المذاهب** **في** **شرح**
التلخيص **والاقامة** **اكر** **من** **الاذان** **لانها** **اجبة** **للصلاة** **ومن** **فوقها** **بها** **المنع** **والجملة** **والا**
 فان لم يجلبها به الا الجماعة وما في الكلام في هذا او كثر ما خلا هو بل في **قلت** **ولا** **اشكال**
 انها ما هنالك الحثية او كثر وايضا في اختلاف في بطلان صلاة تاركها عمدا كما سئل ان شاء
 الله ولا اعلم في حجة صلاة تارك الاذان خلافا واما ما حثي ان الاذان شعار الاسلام
 وحيي في الله على ما اختلفوا في التسمية وغيره وهو اكر والتمت اعلم وقوله مفردة وتسمى تكبيرها
 يعني ان العباد الاقامة كلفا بعدة حتى قوله فذوقنا الصلاة الا التكبير في اولها
 واما حثي فانه فتنى وهذا هو المشهور روي عن النبي عن مالك انه يشيع فز قافنا الصلاة
 في مع ولو شفع الاقامة غلظا فالمشهور انما لا يقرأ في وقت الاذان في بعض الاحكام التي لا

وتفله

وتفله عند اية عزمة واية تاج وغيرها وفتر تقدم ذلك في مع صفة الاقامة ان تكون مع قبة
 فذلك التسمية في شرح الرحلة وفيك مبنية هو وقوله لغيره وان فقار يعني ان الاقامة تسمى
 لكل فرض اذ كان او فقار في بدو عالم خيف فوات الوقت بالاقامة قال في التواذير عن ائمة اهل البيت
 القم معا وتسمى بوقتها بخلاف ان لا يكونوا في وقتها ليجعلوا فيها خا مورا مورا بالاقامة
 قال الاقامة اخفى وان كان حالنا او قبلنا ثم اياها في الوقت يعني اقامة اصب الى ما جرت به العادة
 هو وتقدم في التواذير في قوله **وتسمى** **ان** **الاقامة** **تسمى** **الاختلاف** **علمه** **بعدم** **وجوبها** **فقال**
ولم **تكن** **عمدا** **تسمى** **فان** **في** **المرونة** **وما** **كل** **بغير** **اقامة** **علمها** **اخر** **اها** **وليس** **تسمى** **ان** **العلم** **هو**
 واشهر بل هو الى مقابل المشهور واختلف في التسمية في قوله فقال اي يفسر قال مالك وما صلي
 بغير اقامة علمها او صلاها اياها وليس تسمى ان العلم هو وقال اي كنانة واية الداحشون واية
 زياد واية تاج مع تسمى الاقامة علمها او صلاها اياها وليس تسمى ان العلم هو وقال اي كنانة واية
 بغير اقامة العلم بوجوب ان لا يقبل بغير كفا ووجه الاخر في العلم تسمى الصلاة كالتسمية في طلب
 الصلاة بغير كفا عمدا تقتضي بالصلوة بوجوب ان لا يقرأ في غير كفا يعني الا ان كان كفا
 ونصه في تسمى الاقامة عمدا او صلاها اياها وليس تسمى ان العلم هو وقال اي كنانة واية
 محمد او الاول اوصى هو وقال اي تاج وعزاه اي يقرأون الرواية جميع ما ذكر اي برفعت
 ولو رواية يحيى بن يحيى واية عبر الخ في **قلت** **ولم** **يقرأ** **في** **التواذير** **الا** **التي** **تسمى** **عز** **اي**
 كنانة وقال اي تسمى ولا شك ان ما امر بالاذان فتر كذا لم تقبل صلاة واما ما امر بالاقامة
 فتر كذا فان كان سهوا لم تقبل صلاة واما العلم بغيره فلو ان المشهور انما لا يقبل والاشهاد
 انما يقبل وهو على الخلاف في تارك التسمية فتعذر اهل يعرف علمها فقبلت غير ذلك
 فترك الله عن ما تسمى في التواذير في الصلاة هو وكما هو كلامه انما يغير الصلاة ايدا وكلام اي يترس
 كلامه في ذلك وكلام اي تسمى في ذلك وعزاه صحت انما في هذا القول لا يسمونه عز اي
 كنانة وقال انه يغير في الوقت ونصه فذلك اي القاسم سالت في كفا علمها يعني اقامة فاصليا
 قال لا يشع عليه قلت فلو تغير ذلك بل يستغني الله ولا يشع عليه وذكر اي يسمونه عز اي
 كنانة في العلم انما يغير الصلاة اذ كان في وقت الاول اصح ولا يعزاه فيه خلافا وقد ذكرنا قوله
 في الواحدة في المنع ان اقام محسنة وجوز جماعة من السلف لا يقرأ في الاقامة التسمية و
 التسمية واية حثي وان ما لا يعزاه في المشهور ولا اعادة لا يعزاه عمدا في الاعادة كما
 لتسبيح واعتبار بالمرأة وتقدم في التواذير وقوله ولم يحكي غيرك وعليه اقول السراج في التفسير

والوصف ولم يذكر في الصغير مقابل المشهور وعرف في التفاضل الذي كنانته وغيره ولم يسمي
 الاعادة هذه هي في الوقت او ابدأ ولم يذكر في اي من غير كلام المرونة وهو عربي لانه لا يترك نقل
 الخلاف فلو كان نقل هذه الاشياء المذكورة ولم يعلم المقصد في التوضيح على تولى الاقامة وقال ابن
 عبد السلام في قول ابن الحاجب والاقامة مستمرة لم يذكر فيه خلافاً للمذهب وان وقع الخلاف الاستيفار
 انما ذكره ووضع فيه وفي الاذان الاعادة في الوقت فان ابن تاج في شرح المرونة بعد ان ذكر
 كلام ابن عبد السلام ولا اعرف الا نقل ابن راسم عن ابن كفا في الاقامة فقط هو قلت
 من تقدم نقله عن صاحب الكراي والغاية في وجوبه في **تقديمه** الاول فخط ما تقدم ان
 في مقابل المشهور في غير احدها الذي يؤتمر والنفق وابي بشير وابي هارون وغيرهم ان الاعادة
 ابدأ الثانية صاحب الكراي والغاية وابي راسم ان الاعادة في الوقت وقال الشيباني في
 شرح الرضا في الاعادة عليه على المشهور وفيك يعيد في الوقت وفيك يعيد ابدأ **الفكر**
 علم ما تقدم انه لا خلاف في عدم الاعادة التكرار لانه سمي في الوقت ولا يعيد (الثالث)
 تقدم في كلام صاحب الكراي وابي بشير في تحقيقه ان ما تولى الاذان عاملاً في الاعادة عليه
 في الوقت ولا يعيد وهو كذلك الا ما وقع في كلام ابن عبد السلام في حكمه في القول انما بالاعادة
 اعادة في الوقت وهو غير معوق كما قال ابن تاج نعم تقدم في اول الفصل في كلام ابن تاج في
 ان الحكم روي عن مالك انه ان ترك اهل معي عمداً بطلت صلاته وان انشعب روي عن مالك
 انه ان ترك مساجداً عمداً بطلت صلاته وهذا خلاف المعروف في المذهب والله اعلم الرابع
 قوله في المرونة ويستغفر الله قال في الرجيم كيف يقال بعد الاستغفار المختص بالذنوب
 في ترك النسيء وتتركه ليس بذنوب واجاب بان الله تعالى يحرم التعبد من التفرغ اليه بالانواع
 في والى ايها عفوته له على ذنوبه ويعينه على التفرغ بسبب حاله لانه لقوله نقل والى
 حصرنا فيما نذهب فيه تسليماً وقوله فاما ما اعلمى وانقضى الدية فانه استغفر من ذنوبه غير
 له بعض الله وامر حشيش مع الابتلاء بالمواظفة بالحق فان نقله ابن تاج في شرح المرونة
 عن ابن راسم وقال هاترا سمعت ما شيخ الغراب قال ابن تاج وكله شيئاً يعني التفرغ
 لا يترك الى هذا الاستدلال وينسب لنفسه ولا يعرف ان يكون الاستغفار ايضاً في المرونة
 بالسنن كقول ابن خزيمة من ادرك السنن في سنة واحدة وانما لا عليه اهل بلده وقوله
 والله اعلم وقال ابو انوشة في حديثه على المرونة جواب الغراب هذا ضعيف قال المشيخي
 ليس مع وجهه كما زعم وقد ذكر في غير الغراب **الخامس** تقدم في كلام صاحب الكراي ان ما



تركها سهواً لا يفسد وهو كذلك قال في الكراي فلو كانت ان ذلك النقص يؤثر فيسبغ له فان كان
 بعد السلام وصلاته نامة وسجودك لغزوان سجودك السلام في فسخ الصلاة ان يعيد الصلاة
 لانه اذا دخل في صلاة سجود السجود في سجودك ورواه الحسن بن زيد في صلاة على وجه القبلة وذكر
 الغراب في الرجيم والسنة في سجودك ورواه الحسن بن زيد في صلاة على وجه القبلة وذكر
 في فسخ الصلاة يعيد الصلاة او هم ان كلام الكليلي في سجودك بعد السلام وليس كذلك وقد
 في الغراب في مسالك المشهور على انه ان سجودك بعد السلام فلا يشترط عليه وان سجودك في فسخ
 الكليلي يعيد الصلاة في المعنى وقال ابن تاج في شرح المرونة وما سجودك في الاقامة
 قبل السلام بطلت صلاته فانه الكليلي وفيه ما روي عن ابن تاج في **التمسك** صر اذا نذر
 في انشاء الصلاة انه تولى الاقامة لم يقطع وكذا لو نذر في سجودك في الفواز وما المجموع
 قال ابن القاسم في ما روي عن تولى الاقامة بطلت حتى اتمها فلا يقرب ولا نذر بعد ما اتمها اقام وحلي
 بعد الصلوة ويستغفر الله قال صاحب الكراي في سجودك اتمها حتى اتمها فلا يقرب ولا نذر بعد ما اتمها اقام وحلي
 في الاجماع الاول بنية وتكلامه المنادى للصلاة وهي على الصلاة حتى على الصلاة فوفقت الصلاة
 كما قال بعد الصلاة بطلت الصلاة حتى ان العلم للصلاة في المرونة ولو ان هذا اتمها اتمها
 اتمها وما دى على سجودك الاول للاعداد الصلاة في وقتها في الرجيم وهو كذا في قوله **والا اقامت**
المراة سمع الحسن بن علي بن الميمون في الصلاة او اتمها وحدها فان الاقامة في وقتها مستمرة اي مستمرة
 وليست مستمرة كما في سجودك واما اذا جلت مع الجماعة فيمكن في اقامتها كما سئل في ذلك
 في سجودك اتمها ولا يجوز ان تكون هي المفجئة للجماعة لان صوتها عورة والتمسك (السنن) وقال
 متفق كما لا يخفى سنة الاذان باذانها قال في الكراي في شرح كلام المرونة في الصلاة بطلت
 اقامت لنفسك لا انك تغيب في المساجد للجماعة فاذا اقامت لنفسها فانها تغيب من الصلاة
 بسبب ان المنع من الرجال ليس الاقامة وما ذكر في الله من كون الاقامة في سجودك مستمرة
 اي مستمرة وهو المشهور وهو من المرونة قال في سجودك وليس على المراة اذان ولا اقامة وان
 اقامت بحسبى قال ابن تاج في شرح المرونة المعروف في المذهب ان اقامتها مستمرة
 كما قال في روى في الكراي من استغفر الله اتمها من روى عن ابي النضر في سجودك اتمها
 لا يغيب وقال ابن الحاجب والمراة كما روي عن المشهور قال ابن تاج وهو مشكك لانها
 للمراة سنة فممكن في سجودك في النساء في سجودك فلا يستغفر ولا يرفع يديه في سجودك على
 المشهور وقال هذا الشيخ ما في الاصل وهو في المذهب انما هو قلت وعلى ما في بعض النسخ

في كذا

نشرع ابى غير السلام والماء في التوضيح لان جعله المسئلة ثلاثة اقوال ثلاثة اقوال فلهذا قولهم
 علم المشهور وهو قول ابى الفلاس قوله في الحلال وليس على التمسك اذ ان الاقامة فلهذا قول ابى عبد
 الحكيم وقول ابى الفلاس ان افعلنا محسوس ولا تشبه ثالثا بدلي امة هو **قلت** لم يحك صاحب الكوا
 عن تشبه الالى امة وانما وجه كلامه على عدم الاستحسان قال في الكوا ان اقله قول فلا ياء الا
 فامة بمره استحسنه ووجه لم يستحسنه قال في سماعه استحسنه ما سمعت ذلك في ورايت
 التبيين في شرح الرسالة حكى ثلاثة اقوال كما فعل الماء في التوضيح وعنى القول بالالى امة
 لسماعه تشبه ومجتبى التشارع في الكيم في جعل قول ابى عبد الحكيم ثالثا وهو راجع لقول
 ابى الفلاس فيما يخصه لانه اذا نقى التزوم ولا يلزم نقى الاستحسان فلهذا يكون ثالثا هو وقوله
 كلامه وعلى ذلك وجهه ابى عوفى لان لم يجعل مقابل المشهور الى امة وانما جعل مقابله عدم
 الاستحسان وهو ومبى لادان على امة ولا اقامة وان اقامتنا محسوس وهو في الحلال لا يغير
 الحكم وروى الكوا ان عدم الاستحسان انما يروى عن ابي روجى صلى الله عليه وسلم هو **قلت** كلام
 التشارع واربعة عتبة يقيف ان قول ابى الفلاس واربعة عتبة الحكم مفرد ان وكلام ابى الخاحب
 يدل على انه منقول ان كما نقل في التوضيح لان لم يحك كلام ابى عبد الحكيم على انه موافق
 لكلامه تشبه وليس ثلثا **تفصيل هذه الاول** البرى جبر الاذان والاقامة
 حيث لم يوجب الاذان من المارة لانه نشرع للاعلام بدخول الوقت والشهور للامانة والاقامة
 نشرعت للاعلام انفسها وانما تشبه الامانة فلذلك اختص الاذان في ذلك ونشرعت الاقامة
 للجميع **الثاني** اذا صلى الصلوة لنفسه فلهذا يومى بالاقامة فلهذا في التواذير قول ابى الفلاس
 سمع عن مالك في الطهور عتوان صلى الصلوة لنفسه فليقيم وقوله صاحب الكوا واربعة عتبة **الثالث**
 قوله سمع ان امة صرح بتخصيص المارة بالسمع بل كلامه كلامهم ان المكلوب في اقامة المنفرد ان تكون
 سمرا فلهذا في المرونة قول ابى المسيب واربعة عتبة روى عن مالك فليسمع الاقامة في نفسه
 فلهذا ابى تاجع قال بعضهم لم يوجب له ذلك خلافا وقوله ابى هارون وقوله المغيرة وكلاهما لا يثبت
 ان الاقامة مكلوب والى هذا ذهب ابو عمر ان فليلا فلهذا ان يشترط على ما عسى ان يكون قد
 يصل هناك واخبرني ابى يوسف فليلا سمرا ان يسمع الاقامة في نفسه وينبغي ان تكون هذه الاديان
 لما هو خير من غيره فيكون وبقوله لا يقتل البزاز عن قول ابى الخاحب واربعة عتبة سمع قول ابى
 هارون كذا وقع في المرونة ومبى في الاختلاف ان يبريد غير الاسم او وهذا وجه احسن لقول
 ابو جعفر عن تشبه ابى الى رفع الصوت بالاقامة ولم يجعله ابى غير السلام بل قال لو

(اختير)

اختير مبى رفع الصوت لكان احسن لانه التمسك اذ اسمع التواذير (ادبر ومبى عن التمسك)
 مكلوبه لا يسمع في هذه الحال هو **قلت** كذا هو ان افعلنا محسوس في اقامة المنفرد وروى الخيم
 بى اوله وروى امة صرح بذلك الى ما يسمع من كلام ابى عوفى فلهذا قول ابى المسيب واربعة عتبة
 ها العز في نفسه (تشيخ عن تشبه ابى الى رفع الصوت بالاقامة هو وليس على كلام الشيخ مبى
 ابى زيد في التواذير ان يبريد كلامه بل كلامه كلامه في تشبه ابى تاجع في اقامة فلهذا لا تشبه
 ابو جعفر على المنادى او يسمع المصير قال ابى الى من الاذان ان اسمع الصوت واربعة عتبة في الاذان
 فلهذا ان تكون في صبيح المسير وروى الاقامة وكل واسع واربعة عتبة الى ان يرفع صوته بالاذان والاقامة
 هو والعز لم يبرى صاحب الكوا انما ذكر على مسئلة المرونة في ذلك خلافا بل قال ان الاقامة تنى
 عن امة المكلوبه تيمم بربيع فليسمع الصلوة فصل الامام وعنه اجمعة فليسمع ان يقال فيها
 عن اقامة في المسير بعد ما صلى اهل الجبل بركا لما فيه من اللبسة واللبسة ولانه اذا سمع
 ذلك منه من اذ ان يبريد التواذير عن راي الاقامة وعنه ما عليه الجماعة وانما يتغير ان يبريد وروى
 فليسمع وقول التبيين في شرح الرسالة وصحة الاقامة ان تكون فيها الجماعة سمرا العز والى
 اعلم **الراى** قال النجاشي ومبى نشرط الاقامة ان تغضبك الصلاة فان تنى اخرى فليسمع اعاد
 الاقامة وروى عن النجاشي صلى الله عليه وسلم انفسه في ذلك هو وقوله صاحب الكوا لم يذكر على
 الاقامة في اقامة الراكب وصحة فلهذا في المرونة وانما لا يقيم رايها فلهذا لا ذكر اوفى لانه قال الا
 فامة بالامانة وان اقامه رايها ثم نزل واربعة عتبة في تشبه امة في ذلك فلهذا روى انما انما
 المستحب انقال الاقامة بالامانة فلهذا يبريد المرونة في الاقامة على الاقامة مثل الجماعة الواضع
 يبريد المرونة الى يابى او يبريد على تسليح مبين فلهذا تشبه ابى الى ان تكون الاقامة في محسوس
 المسير وروى الاقامة وقوله ابى الفلاس في التعقيب لاياسر ان يبريد خارج المسير ان يبريد
 في حوله وروى انما يبريد ذلك وهو خلافا فلهذا في المرونة في الاقامة على المنادى او على
 كنهه المسير او مخرجهم ولا يبريد بذلك وان كان ينبغي رجلا يسمع من داخل المسير ابى الى
 المكلوبه ابى الى سمع الاقامة في التعقيب فليسمع وعنه ان الاقامة لم تكن في داخل المسجد
 ولو كانت لم سمعت من التعقيب هو وروى عن التعقيب فلهذا يبريد توارى يحنون من كتاب
 المكلوبه وقال في الرخيم لما نزل على مسئلة اقامة الراكب لانه السنة انقال الاقامة بالامانة
 والنزول عن الراكب وعقلها واصلاح المنافع كقول هو وقوله الى ان اذ كان المستحب انقال
 الاقامة بالامانة يقيف ان انقال الاقامة بالامانة مستحب لا مشروط وهو خلافا فلهذا في كلام

الغنى الذي يمكن ان يحل كلامه على العقل البصير وهو الذي يستحق ان يكون له كل العقل
 ولانه يعبر اللفظة كما يدل عليه قوله هذه اللفظة التي هي في كلامه من غير ان يكون
 في كلام النحوي وكذا في كلام النحوي وهو ان يكون في كلامه من غير ان يكون
 على اللفظة اعين كونه اعادتها لعلها صلاتها وان كان ثقل على كلامه كما هو عليه
 وعنى المارز الاول لبعضهم اخراجه قولهم من واجبا سنة في ثوبه فضعوا ثوبا له فقامه ولم يحرك
 انك لا تراه وقد تقدم في فصل اذالة التباسه عن ابي نوح انه قال كلام المرونة انه يمتد في
 فقامه كمال ام لا وعليه حلت بعضه فلا بد له اللفظة الاولى كانت الكلمة فلا يصح في بطلان
 في كلامه وقالوا اخرون ان ذلك في القول واما في الفكر فلا يمتد في اللفظة هو وقالوا في
 ومن المجموعه قال ابي القاسم قال ملك وموزن افعال العلوة فاجرة الامام الذي يجرى به
 في بيان كنههم تلك اللفظة وان يعبر عنه اللفظة وقال في المتفق اذا افهم متباخي الامام فليلا
 اجزا وان تباخر اعداد اللفظة في فصل من هذا ان اتصال اللفظة باللفظة تسته وان الفصل
 البصير الذي في الكثير يترك اللفظة وسيلته في التفسير السليم عن غير ان يستحق للامام ان
 ينسجى بالاجرام غير اللفظة في ذلك فاما في قوله تعالى ومنزل العقل مستحق فليلا ان يكون النظام
 البصير المقتضى في قوله وسيلته في التفسير السليم ان كانا على الله عليه وسلم يترجم الرجل
 طوليا غير اللفظة والله اعلم **الحكماء** في ذلك في رسم حلفا فلكا اجزاء وسيلته في ذلك عن
 التي يكون في التفسير في كلام اللفظة البصير اللفظة في نفسه قال لا قبل له في فعل فلان من الخلف
 قال ابي رستم قوله هذا في كلام ابي الحسن ان يعبر الموزن للعلوة دون الامام والنا
 سر في ذلك ما روي انه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذهب الى بيت عمه بن عوف للهج يبيع
 وحانت اللفظة حله الموزن الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه فقال انقل الناس باقيم قال
 نعم وانما الذي يحل الناس في حال اللفظة ان تزعجوا لانها ساعدت الرعد قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ساعدت رعدا ففتح له ابواب السموات وقد داعى زددعونه صفى - (انوار الله
 في سبيل الله) في قوله ابي عمر في ذلك ان يعبر اخراجه من رواية ابي وهيب في المرونة في امة
 اقامة المقتضى مع الموزن لانه عمل يعني ان تقلبه اكثر امة لانه عمل في نفسه انه لا يكون في
 المقتضى ورد الخبر في هذا الموزن فيقال ويرجى بان المعنى في اللفظة الكلية لا الجزئية هي
 يعني ان اقامة المقتضى مع الموزن في الموزن في الرواية هو ان يكون بعد الموزن في
 الترتيب في قوله العلوة خلف الاولين وادعى ان يعبر في نفسه فقامه **المستأدس**

قال ابي عمر

قال ابي عمر في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام لنفسه لا ابي عمر في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 رستم في قوله **قال** كلام ابي رستم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 من الناس معهم في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 رستم في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 ابي عمر في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 حلت وهو ان يعبر عليه العمل في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 اعلم وان كان ابي رستم في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 والحكماء ان المارز به الا ان كان في كلامه على التمام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 دعاه الى اللفظة **السليم** قال ابي نوح في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 يتوهمون ان العقل والى غير هذا اذا وقع في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 بعضهم في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 في البصير في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 التفسير السليم في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 هو ان ذلك يكون في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 اللفظة للرجل والقيام اليه وقال في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 المستفهم في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 قال ابي عمر في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 الاية في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 مع الامام وهم يعبرون في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 له في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 مع الامام وهم يعبرون في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 قوله عن هذا على ان الامام يخرج من جهة المخرج او من جهة المخرج في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 هو ذلك لان في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 ان المقتضى هو الاستقبال وان ما وقع بالمرئيه اما هو ان يعبر في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
الحكماء قال ابي نوح في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام
 به اخراجه من كتاب الاعتقاد هو في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام في قوله بعضهم في هذه اقامة الامام

وتنقسم الى عتيق وصرح ان الشامل قبله قوله **او عتيق** وان عتيق او حنك او حنك او حنك
 له انفسا ان لم يلقح **او حنك** حنك هو القسم الثاني وهو قسم قوله عتيق وعتيق ان اذا
 حنك الرعاء في الصلاة فلا يخلوا اما ان يكون دوامه الى اخر الوقت الاختيار او لا يكون ذلك فانه
 حنك دوامه والاخر الوقت الاختيار ثم الصلاة على حاله ان هو عليه فالعتيق دوامه على
 الى الرعاء وفيه للوقت الاختيار وفيه الصلاة وعتيق الى الحنك بالعلم فقال وللرعاء
 وعلم دوامه ان الصلاة في التوضيح واداه بالعلم الكفر وهذا هو التاويل في قوله تعالى فانه
 علمه هو في موفاته وفيه الحنك العلم على الاسلام فلا يفيده من الارتباط غلبا وهو
 حب العلم هذا العلامة قال ابن عبد السلام والدوام الى اخر الوقت الحنك او الاختيار في
 فلا في التوضيح فحتم ان يكون انفي معينا علم ان الحنك الاختيار اذا صلوا في الوقت الحنك
 ذلك يكونون مودعين او فلا يصح على الدوام ما عني عليه ان يطلع وعلى الدوام لا يطلع ثم
 في التولييع الذي تغرله كلام ابن رسترن قال واشار ابن رسترن الى انه لم يكن ايا
 التولييع هنا **قلت** ومن المذهب هنا بلان دوام يعني الى اخر الوقت المختار كما
 في العرج الاول فلما ان يكون واما منصوصا او واما اولي فلان اذا عني بانه العرج الاول
 الوقت المختار وذلك فيكون في الصلاة والتكليم في وقتها واعتبارها هنا اولي والسنه اعلم
 قوله وان عتيق او حنك يعني ان اذا كان في صلاة العتيق او في صلاة الحنك وعتيق عتيق فلهذا
 دوام الرعاء الى اخر الامام فلهذا يتبادر مع العلم بعراج الامام منفي فلهذا
 خروج الوقت المختار في العتيق وهذا قول الشهاب قال في كتاب الصلاة ما انفراد وما كتاب
 ابن الموارز وما حنك صلاة الحنك ولبعضه في غسل الدم ثم يرجع الى موضع صل عليه في
 عتيق بانه التكليم وكذا في صلاة العتيق ولو انتم با في صلاة العتيق في بيته اجزاء وقال انما
 ان خلافه ان خرج فيصلي الدم ان تغتسل الحنك وصلاة العتيق وكان لم يكن على الحنك في
 ولا عني ركعتين صلاة العتيق والحنك ولا يتغير هو ومضى التولييع ابن رسترن وصرح
 الحنك والفراجه وعني هم من اذا خلا ان تغتسل صلاة الحنك والعباد اخرجه لغسل الدم
 وان كان من صوابه يغسل الدم ويذكر الصلاة فانه يخرج ويغسل الدم فانه كان ادراك الامام
 وادراك الحنك فلهذا ان يرجع وان كان لا يدرك الامام ولا الحنك فليقيم موضع كذا في
 في كلام صاحب المقررات وهذا حكم المأموم واما الامام فانه يستخلف ما يتم بغيره ويحكم حكمه على
 المأموم **فتبين هذه الاول** كما في كلامه في انفراد وان قول الشهاب في خلاف القول ابن
 الموارز

الموارز وكذا في كلام ابن رسترن وصرح في الحنك ان ذلك ابن رسترن وما كتاب ابن الموارز وما
 رعاء في صلاة الحنك فليقتل الغسل الدم عندئذ يرجع الى موضع صل عليه فينتهي التكليم
 وكذلك صلاة العتيق ولو انتم في صلاة العتيق في بيته اجزاء وذلك في صلاة الحنك
 ان تغتسل الحنك وصلاة العتيق فليقتل كما هو على حاله ولا يتغير هو وقال ابن الموارز
 عني ركعتين صلاة الحنك والعباد فقال ابن الموارز في غسل الدم ثم في بيته كلام ابن الموارز
 ذلك وقال الشهاب ان خلافا هو انما صلاة الحنك ولم يتغير وان كان لم يكن على الحنك في بيته
 ركعتين العتيق هو وذلك في الشارح في التكليم وقد يقال انما اومر الشهاب بالانفراد لانه لم يعمل
 شيئا يوجب عليه بل اومر ان يخرج لغسل الدم ثم يبيت مكانه في حنك الصلاة على الحنك
 هي لا تغتسل ويخرج من صلاة الحنك او يغتسل في صلاة الحنك على تلك الاما اولي ما هو
 في هذا كذا نقل في المقررات عن الشهاب ونقل ابن رسترن قوله ولم يتغير هذا في صلاة العتيق
 به اوله ولعل الشيخ اعتمد على ما نقله هو **قلت** كلام ابن رسترن في قوله ذلك كما قال الشهاب
 رج وكلام صاحب الحنك انما في الصلاة على ذلك لانه انما في صلاة الحنك على صلاة العتيق
 يقتضيه انه يجهل اذا فعل شيئا ما كان اولي قبله او ما كان كلام ابن رسترن في المقررات في
 من كلام الشارح وهذا اذا رعاء الامام في الحنك او العتيق في صلاة الحنك او العتيق في صلاة
 المأموم فيصلي فانه يتغير ويغسل الدم ثم يرجع مع المأموم في الصلاة على التكليم الحنك وظا
 في العتيق فان علم ان لا يدرك شيئا من ذلك مع العلم ان حنك غسل الدم الا ان يعلم انه
 يدرك الحنك فلهذا ان يرجع فانه يرجع حتى يتغير ما بقي من التكليم عليه وقال الشهاب فلهذا
 كان رعاء فلهذا ان يغتسل صلاة العتيق ركعتين او فلهذا ان يغتسل الحنك في صلاة العتيق
 ان في غسل الدم ان تغتسل الصلاة في بيته على الحنك وما دعا على حاله في العتيق وكذا
 لو راء في ثوبه نجاسة وخاف ان يغتسل في بيته ان يغتسل في بيته فلهذا في صلاة العتيق
 هو معنى ما في كتاب ابن الموارز في بيته ان يغتسل عليه وان كان خارجا لم يكن يغتسل في بيته
 من المقررات باختلاف يسير وقال الشهاب في شئ من غير ان ذلك كلامه في انفراد ومضى
 المقررات في قول الشهاب على انه يغتسل هو وقال صاحب الجمع اذا رعاء في الركعتين في صلاة
 والسنة فانه خلاف قول الشهاب في الصلاة عليه وقال ابن الموارز في صلاة العتيق
 ان لا يغتسل في الصلاة فلهذا ان يغتسل في الصلاة في الامام او في صلاة العتيق وان كان الرعاء بعد
 الركعتين في صلاة العتيق والسنة فلهذا ان لا يتغير مع حنك العتيق عن الشهاب ومع

او جسر ككثير فقلت صلاته بالزكاة ونحو ذلك لا بد من شيء وانما تشاركه في ذلك
 على ذلك انما هو روي وانما تشاركه في ذلك على الجمع وعلى هذا المعنى قوله انما قطع
 صلاته فلا يجوز له التمسك ولو بقي عليه لم تقع له الحجة الى ان يقطعها ثم قوله والاول
 النقص ونحوه انما تشاركه في ذلك لا بد من شيء الكافي ليل يفسد الكلام فانه لا يفسد الكلام
 في يقيم شتر كما وعينه اما ان يجعل شتر كما لقوله فان زاد على درهم قطع ولا فاقبل بالشرط
 انما لا يقطع في ذلك بل يغيره انما يرد على درهم موجبة للقطع وهي ما التلخيص واما ان يجعل
 شتر كما لقوله قبله بانما هو روي وهو واضح القصد ويفسد بذلك بقية الكلام يعني قوله
 فله النقص وهذا انما هو البطلان لما حمله على الشتر فمفكرا انه اذا زاد الدم الذي شتر على الد
 درهم قطع شتر كما وكتب ما امر به امره انما لا يقطع فبانه اذا خشي ثلوثه فليس يفسد والله
 اعلم بعمق هذه الاشكال على هذا المعنى ولقد في كلام ابن ابي عمير في ذلك وفي كلامه انما هو
 صحيح عليه ثم قال فلو كانت ترى النقص في الشتر قطع وفي قوله اذا زاد ما غير شتر وانقطع
 انما يفسد بالشرط ما غير تقضى كقدر ثم قال في قوله والاول النقص ونحوه انما هو
 متشكك بناء على اشكال الكلام المتقدم هو واما انما هو روي فان زاد على درهم قطع
 انما تشاركه في ذلك انما يفسد ما غير يفسد لم اذ الله وترك الا ففهمه فيغيره انما
 الكافي ليل يفسد بالشرط انما يفسد بذلك الكلام في غايته الحسد والكمال انما هو قوله
 حشيت ثلوثه فليس يفسد من كلام المسئلة الذي يبين في البر فلو كان شتر وقوله عنده انما هو
 في دغيره وفي كلامه انما هو روي وانما تشاركه في ذلك في حجب غير يفسد حشيت ثلوثه
 ل في خلال الحجاب انما هو روي في غير ما اول ما يفسد او يفسد احسب لانه يفسد الشتر
 هو وفي كلامه يفسد انما هو روي على العقل وهذا انما هو قلنا انما يكون في غير المسير او في مسير
 غير يفسد فيكون ما يفسد في تقبله للدم يفسد في ذلك انما هو روي اما المبرور في روي
 ما اول ما يفسد او يفسد احسب لانه اذا فلك ذلك يفسد على العراش فيفسد المسير
 ضع فان فلكه فبذلك خفي لان ذلك يفسد فلك ويرفضل غير السحر لانه في كل انما هو روي
 في خلال الاشياء هو وكلامه يعني اذا كان الدم يفسد ويذهب العقل وفرد يفسد العقل
 في خلال الحجاب كانه وانما اعلم يعني ما يحل في كل الاطراف ففهمه يفسد عليه في اليوم والشر
 اعلم وقوله والاول النقص ونحوه انما يفسد في انما تشاركه في ذلك انما هو روي انما يفسد الدم او يفسد
 يفسد انما هو روي العقل ولا يفسد في ذلك انما هو روي في ذلك انما هو روي في مسير لانه في
 النقص

النقص وهو الدرهم لما دونه علم ما شئ عليه الما فيمنع النقص وهو انما يفسد عليه انما هو روي
 ويوجب النقص لانه انما هو روي انما يفسد عليه ولا يفسد عليه ككثير ولا انما هو روي
 النقص لانه فلو كان على جمهور النقص وانما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 في المسئلة في ذلك قال في المفسر انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 ولم يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 وهذا على اصله انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 وقد ذكر في اية حبيب ما يدل على روي النقص وهو قوله انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 او علم انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 حاشا او متغيرا غير روي انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 له جازي يفسد ويشتبه في قول فكيف يفسد صلاته القوم يعلم ما يجوز له او ما يفتي به في ذلك
 ثلثه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 لانه على الاخر فلو كان فلكه غير واما انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 في زيادة في جميع النقص عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 بالزكاة وقال الشيخ في روي انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 وحشيت على فله ما يجوز له انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 وهذا روي انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 الحجاب روي انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 في المسئلة في ذلك قال في المفسر انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 في المجموعة انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 السائر ففهمه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 في خمس حاشا على روي انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 النقص في ذلك انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 قوله في روي انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي
 ويحاشا على روي انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي انما يفسد عليه انما هو روي

منه اذا رجع فيشهد ثانياً وفكر ان تشهد اولاً هو المشهور وهو ما ايدى الحاجب
يقول ولو شهد مسلم الاول ثم رجع فيشهد وسلم وقال اي غير السلام معتاد ان كان
لم يشهد اولاً وامر ان تشهد اولاً ما لم يسلم مرة تشهد وقيل خفيك وتغيب بعضه
خفاً يري المرونة كما تقدم وكان شيئاً يفتي انه يري خفيك عند بلان قوله على امر الله
مير صبح السجود ان يفتي بلان لا يشهد ان يفتي تشهد السلام وكنت اجيبه بـ
جصبي امرهم ان يفتي ليسوا سواء لفرق السلام من تشهد الاول ويترك من تشهد
في الزعارة لان خروج غسله للدم ورجوعه ملكة للقول غلبت الثانية على الاولى
فقد اري الامر ان يكون في المسئلة قول قلان وهو قدر الى ذلك المذهب مع ان نص المرونة
يدل على خلافه وكيف يمكن ان يجعل المخرج المذهب هو الذي ايدى غير السلام قوله رجع فيشهد
فما اذا لم تقم تشهدك قبل الزعارة ولو تقدم او تقدم منه مقدار السنه لسلم اذا رجع
هو وتغيب اي وجوب ايها كلام اي غير السلام بله الشيخ تفتي الذي يدعي فيه التعديل
قال في شرحه لاي الحاجب انه يعيد في تشهد ولو كان قد تشهد له مرة فغير ان يقول
بالسلام ولا يفتي اخي عنه قال وتقول ايها المسمى الشيخ عن اي المسمى الشيخ بلان مع
وتشهد ولو كان قد تشهد وعلم ايها بل تقدم قال وهو نص المرونة هو قلت
وكذلك صنع صاحب الزاوية يعيد في تشهد وان السلام انما يشرع عقب تشهد
ومثله وفتح صاحب الشامل اي غير السلام والمدة في التوضيح والبيان فلامر كما
علقت والله اعلم **القول الثاني** في كلام المدة واي الحاجب ان المدة رجع ايها قبل السلام
اللامر لا يسلم ويكفي الغسل الدم ولو سلم الامر بالحق قبل ان يركب وعبرة ايها الحق
حيث في ذلك اقول بلان فلا وعلى المشهور للرجوع فيسلم الامر رجع فيشهد وسلم ويبقى
كذلك نص التفتي واي يونس على انه لا رجع ايها قبل السلام ثم سلم الامر في الوقت
قبل ان يركب بلان يسلم ويخرج في قال اي يونس والمدة التي يركب من رجع والامر تشهد
لانه لا ينبغي له ان يفتي كما خسر يسلم وهو رجع قال ايها ناهي ذلك في جملون
ذلك على التفتي للمرونة **قلت** وقول في الزاوية ان هذا المدة رجع فيشهد بلان يفتي
سلم الامر قبل ان يفتي فيسلم اجزاء فلامر غير الحق وغيركم ثم وفرا عن ايها وجوب
على اي الحاجب بلان خلاف ما تقدم قال الا ان يجلي كلامه على انه انما سلم الامر بعد
ان يركب فيكون كلامه وفادام وعرف في الشامل التفتي للمسمى وكلامه يجلي انه غير

قال

وفاء

وفاء او خلاف وفعلت ان الاول المذهب والله اعلم **المراد الرابع** اذا رجع الى السلام
رجع غير تكبير فله رسم شك من يسلم ايها القاسم ايها ركن وفكر ان يجمع بين تكبير
لانه لم يخرج من صلاة الزعارة والمدة مع العلم بالصلاة بالتكبير ما خرج من ذلك بسلام
المراد الخامس في راجع الامر مع وان في الزعارة الامر قبل السلام وانما رجع ايها
به لم اري به نصاً والظاهر ان هذا الزعارة بعد ان يفتي في السنه من تشهد بلان
يسلم والامر وان يركب ذلك سواء وان رجع قبل ذلك بلان يفتي في الامر من يركب
التشهد ويخرج لغسل الدم ويحكي حكم المدة واما الزعارة فيغسل الدم ثم يركب
وكذا والله اعلم قوله **والله اعلم** ايها في قوله يفتي في المدة اي في غير الزعارة
او التفتي ايها لا يفتي بسبب غير الزعارة والمدة انما هي من حيث لا يشعير بلان في السلام
سبب حركته او في ان يفتي في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
على ما مضى من صلاة بلان يفتي في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
يبقى الذي الزعارة وحركه وانما يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
فما يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
لم يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
وامر من ذلك التفتي في حركته لانه تفتي عنه استحباب القطع بلان قال بعد ان في ان ما تكلم
للتفاد صبي او اعمى او غرق على ما كان كثير ان يقطع ويستأنف الصلاة فانهم يعلم قول
ان تشهد ان لم يقم امره هو لانه وبنى على ما صلى اجزاء فليسا على اصله اذا رجع لغسل
دم رواه في توبه اوله وقال ايها الزاوية يفتي في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
ما تفتي عنه في كتاب الحج ان ما علم في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
حكى المازني وايها العرف في تشهد انه يقول في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
وهو يعيد على اوطا المذهب يركب انفرادهم بذلك وقد تقدم عن التفتي ونقله صاحب الزاوية
مرونة تشهد وقال ايها ناهي في شرح المرونة وفي ايها العرف في تشهد كونه في حركته
انه يفتي في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
والناقص حتى يسلم الامر بلان يفتي في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته
انفكرا عن بلان يقطع كما تقدم عن قول المدة وان في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته او في ان يركب في حركته

تفتي

فلا ان اب وجوده ولو جعل له عرف يخرج له ونفسك الدم ورجع الى الصلاة ثم جعل له عرف اخر
 لم يثبت وعلقت صلاته وتلك المولود يعني اب الحاجب لا يقيم منه هذا قلت وكذلك كلف المهر
 ان ولم افعل عليه ان يخرج من الدار في صراحي الجمع وكلام اب عبد السلام في مسائل النساء
 يقتضيه عدم النكاح وسبيل كلامه ان تصاد ان تصاد فقل قوله **كلمته يخرج من فقههم** يعني
 يعني ان من تصاد ان تصاد له عرف في الصلاة يخرج من فقههم يعني ان يصير عرفا والمص
 فلا يلزم للابن على ما مضى من صلاته لانها بطلت بك بغيرها ونقد هذا المشهور وهو من هذا
 المرونة قال في اواخر كتاب الصلاة الاول من المرونة ومكانه في صلاته لم يرد او عرف
 كذا ان اصابه ثم تغير له ان لا يشق به انتدرا وان تغير الايام قطع صلاته اصبحت على ما
 خلع به وقال النعماني في تقيته انما يصح في ان عرف او احدث يخرج ثم تغير انما يصح
 ذلك هل يثبت وان كان اما هل يفسد صلاته فقال مالك يفتد في الدين وقطاع قول
 اب القاسم انه اذا كان اما لم يفسد عليه الا ان لم يتغير قبل سقوطه في المجمعة لانه
 خرج بلا يجوز له ويقتد في الصلاة خلف ابنه المتغلب وقال في كتاب ابنه انما يصح لانه يستطيع
 ان يعلم ما خرج فيه قبل ان يخرج من الطهر ان اللان يكون في ليل وقيل وقال اب عبد الحكم يثبت ولا
 يترك على ما خلع لم يثبت انما تصدق انما تصدق انما تصدق انما تصدق انما تصدق انما تصدق
 انما خرج على الصلاة عليه وسلم وهو يغير انما تصدق انما تصدق انما تصدق انما تصدق انما تصدق
 لما كان واثب عبد الحكم وذا في المسئلة **الانقار** للموت في جعل السهو وعرف الانتدراج في
 الكبير والوصف انما يصح هنا وفي باب السهو لعاب الكراز وذا في عند ان عرف القول بالبناء المحترق
 في البر غير سمحون وتبع الانتدراج في ذلك رجم الله صراحي الوخير فانه عرف القول بالبناء المحترق
 وتقدم صراحي الكراز ووقع ذلك في كتاب الطهارة مع انك ازرعوه السمحون واحل على ما
 كتاب الصلاة ولم يرد في كتاب الصلاة الا لرب عبد الحكم فلعنه نفعه عن سمحون انما ووقع
 منه في الكهولة تصدق وعلى ذلك جرح الانتدراج في انتدراج واما في انتدراج الكبير فلم يرد في القول
 بالبناء ولم يرد في البرج الاحر ونفسك من كلام النعماني في صلاة المأمومين قولك احرم انتك للانقار
 عليه ويستتبع او يستتبع من بينهم وبينهم انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك
 المسئلة قول ثالث انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك
 والمحمدي في علم انه ان كان اما ما فانه اصبحت على ما خلع وعلمك النعماني على انتك لا يفسد
 عزنا في الدار اذا قطع صلاته من غير ان اصبحت على ما خلع وعلمك النعماني على انتك لا يفسد

لانه

لانه لم يتغير واحتج بنفسه اللطيف والاول اظهره وقال اب عوف في رواية يكره صلاة ما خرج
 منك اعراف او حوت كفته فبطل كونه المستظهر والنعماني مع اب عبد الحكم وعلى الاول لو كان اما
 في حدة صلاة ما مضى ثلثه ان كان بحيث لا يمكنه علم كثر كلفه الاول وهو القول بالبناء وكذا
 للباحث مع الشيخ عن سمحون والنعماني عن اب القاسم واثب حارث عن اب عبد الوسم وجمعي بن عم
 منقول لا يقول انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك
 اب حارث عن سمحون والباحث عن معقبي قول اب القاسم والثالث وهو التفتيل للفتل
 مع النعماني وسمحون في بلغة الاعتراف والافعال فيصلته لاجل البطلان فيكون سمحون ثلثه انتك انتك
 وعرف الثاني المرونة بناء على ما تقدم اب يفسر فانه جعله فظلا بالمسئلة الاولى ونقد قال
 ومكانه في صلاته لم يرد او عرف كذا ان اصابه ثم تغير انما يصح انما يصح انما يصح انما يصح
 اما ما اصبحت على ما خلع اب القاسم وما قول مالك ان اما ما اذا قطع صلاته فتغير اصبحت على
 ما خلع ثم ذكر قول سمحون بالتفصيل ويؤيد كلام اب يفسر فانه جعله فظلا بالمسئلة الاولى ونقد قال
 وانت اعلم واقترح صراحي الكراز في القول في الترتيب ذكر في النعماني وذا في انتك انتك انتك
 فقال وقال ان قول النعماني انما يصح مما مضى عن انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك
 وكونه تغير لانه نقل اب يفسر عن المرونة انه لو كان اما ما اصبحت على ما خلع فقلت فقلت
 ان القول بطلان صلاة المأمومين ارجح لكونه من هذا المرونة وقال صراحي الجمع انه الصحيح ونقل
 غير الحجة في انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك
 ما خلع ما خلع ثم قال ومكانه ان كان يستتبع ان يعلم ما خرج منه الى اخره واقترح على هذا
 يجعل الثالث تفصيل او انتك اعلم **تقييد** قال اب يفسر في خبر بطلان صلاته بتقاضي
 اعراف او حوت فاقول في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 فانه يفتي فانه كان حيث يمكن حدة ما خلع قبل ان يرد ما خلع في ذلك التغير بطلان صلاة ما خلع
 وان كان حيث لا يمكن التغير لانه في ليل وكلم واخبره فافعل في بناءه فقلت انتك انتك انتك انتك
 وهو المشهور وانتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك
 واما في البرج فانه لم يترك فلعنه نفعه انما عرف وان حال فلعنه او علمك انتك انتك انتك
 لانه هذا اعراف على ان صلاته باطله والباقي اعراف على ان يفسد الدم ثم يثبت **قلت**
 القاسم في الحرة البطلان وكذا ولا يفسد القول بالبناء وجه فافعل انتك انتك انتك انتك انتك
 البطلان ولا يفسد من كثر انما يعلم لانه خرج على اعتقاد فلعن صلاته وحسنته نفع انتك انتك انتك

والظاهر ان هذا البحث يجرى في القول الذي يقول فيقول على السبيل على الرد على الملام وعلى
 القول بالتحقيق ايضا فقام له وانما اعلم امر اربع قال في الكراي اذا قلنا بالمشهور انه لا يسلم اذا لم
 يكن على يساركم اصر فلو كان على يساركم مسبوفاً فيقول ان يقول للرد عليه لان كلامه متاخر
 لعينه هو عليه حتى يقول فقامه وحقيل ان يقول يرد عليه لان كلامه لا بد منه وانما في العذر فليقم
 مع يلية السلام على صفة ولعنه فيقول الرد الجواب ان يكون كذلك لوجوب اعتبار التسليم الاول
 حتى يتعلق به كما يقول المختار وانما التسليم الاول من ارادة الصلاة وانما في الرد على الملام
 وتبينها للمسلمين فيقول ان نفسه يتعلق بوجود الملامين فيكون وصيكم حتى يرد على ما في دفعه السلام
 عليه بل على ما علم ان لا يسلم عليه والحق في ذلك هو وقوله التسليم في الرد على الملام
 والوجه في وجوب كلامه في نشر الملام بل كان على يساركم مسبوفاً فلان نشره يحتمل عدم الرد
 لنا حتى تسلمه وحقيل الرد للرد لرد منتهى وهو كلام حسن وفيه قبل الى ان يجمع السلام على الجار
 اذا كان فيه مسبوفاً فلم للفرق فلفظ وهو ظاهر قول المولى رحمه الله وهو القام ان كان المسبوفاً
 ادرك من صلاة الملام ركعة فاكش وان لم يدرك ركعة فلا يسلم عليه ولا يدخل في كلام الملام التسليم
 في التسليم الا من صلى الملام من صلاة الملام الملام في ذلك في وجوبه في نشر الملام هو ظاهر
 كلام المرونة وكلام ابن الحاجب لا كنه خلاف قول ابن حجر في الرسالة ويرد اخبر على ما كان تسلم عليه
 على يساركم بل لم يكن تسلم عليه احل لم يرد على يساركم فتبطل قوله وما ذكر في كلامه من مخالفة قوله الى
 صلاة لقول غيره اول ما سمعته من شيخنا ابى بكر الصفاق في ذلك في عدم شتمنا الشيعي
 وسلمه وليكن ان يقال قول الرسالة في تفسير غيره هو وقوله في شرح الرسالة كلام الشيخ انه
 لو كان على يساركم مسبوفاً لا يسلم عليه وكلام ابن الحاجب انه يسلم عليه ولم يرد على هذا القول
 والقام ان يقول كلام الرسالة ويوجب بينه وبين غيره ويقال انه خرج من الغائب فلا يعمل به
 من وجه اخر وفيه والشيخ يوسف بن عبي الله بن محمد في رد من اراد الصلاة انه لا يسلم على السبيل اذا كان
 فيه مسبوفاً ولم يذكر اخلاجه وكذا الشيخ زروق ولا كنه اشار الى الخلاف فيقول في الرسالة بل ان
 لم يسلم عليه احل لم يرد على يساركم شيئاً فلا يسلم على مدي هناك لان لم يسلم عليه ويسلم على مدي
 قام من اقام وما موم اذا تسلم عليه في كل ما اختلف هو وقال السبيل في شرح كلام الملام اذا كان
 على السبيل مسبوفاً فيقول يرد عليه فيه قولان واحتمل كلامه لغزاً فيه بعد ذلك في كلامه
 وكلام الشيخ زروق ان الخلاف في ذلك موقوف ولم اقف عليه ولعلنا اشارنا باختلافنا الى ظاهر
 كلام الرسالة وكلام غيره وانما اعلم وذكرنا في التنازع في التمسك بالحق في ذلك في الكراي

والا في كذا في هذا في الدخيل وقوله في التمسك بالحق في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 في سلام المسبوفاً اذا خرج من صلاة وقيل كسلام الملام وهو روايتان في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 والملازم في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 هو قال الملازم في شرح التفسير على بعض المتأخرين في تبين سلام الرد بل ان يكون الاصل في ذلك عليه
 يرد وعلى غيره بل ان من سنة الرد لا يقال سلام الاشارة وانما لا يجوز الا يقال لم يثبت الرد وهذا
 التعليل يقتضيه وجود الخلاف وان كان من يرد عليه حاضر او غايب بعض الشياخ الى ان الخلاف
 لا يقتضيه مع حضور من يرد عليه والملازم في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 وبعض الشياخ هو النسخ وانما في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 الملام في غيره في الملام على يسار الملام وعلية واختلاف اذا انزل في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 وقال يرد وهو احسن لان السلام يقتضيه دعاء وهو حقبة تفرقت شتم في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 الملام في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 الشيعي واختلاف في المسبوفاً اذا قام الملام والتنازع هل يسلم بسلام الغير او بسلام الملام على
 قولين وان قضى فابى قبل فيما فهم بسلام الملام وقوله اصرار في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 وطاح في الكراي في الرواية التي اختارها ابن القاسم هي التي رجع اليها في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 المسبوفاً يسلم بسلام الملام ان لم ينجح في الملام وعلى يساركم لا يتعلق الملام بغيره في ذلك في الكراي
 الشيعي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 وبه صدر في الشارح فقال المسبوفاً في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 بل قبل قول الملام وبه امر في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 ملازم في وجوب ملازم في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 في الملام ومن على السبيل في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 ادرك مع الملام خبر في صلاة الملام في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 العلامة او ذهب لان المفتي كونه على يساركم في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 الملام في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 في الصلاة في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 نسخ لما ذكر في الخلاف في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي
 غير التمسك فان المحققين في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي في ذلك في الكراي

على ائمة صلوات الله عليهم بامام نبي صلوات الله عليهم فبما هذا لا يسير معهم في سبيلهم
 فقلت واذا لم يرد على الامام بل حرم ان يرد على من كان على يساركم وهذا ظاهر وتوقف السبيل في
 الحق في ذلك وقال قال المحققون في علم يدرك الا ان الشبهة في بل لا يرد على الامام فقلت وانظر على
 يساركم وهو من تقدم عن قول الله وتذكر في حقه الصحيح كقوله على الخزوي والشيخ يوسف بن عمر والشيخ
 (زوه ان ما ادرك) وكذا في سلامه كسلام المأموم وانما يعطى كلامهم ان ما ادركه دون ركعة
 في سلامه كسلام الغير وهذا ظاهر والله اعلم بالصواب قال ابن تاج في شرح المرونة قال غير
 الحق والرد على الامام فرض خارج عن ايقاع العقوبة لثقله تعالى واذن حينئذ ينبغي محيوا به حرمه
 او درهما وقاله الثاني في صلاة الخبز في ما ذكره على ما ذكره عن غير ائمة ائمة التثنية والاربعة
 التهنيت والارشاد في كفاية المختارين انه لما ذكر في ملك في التثنية ان المأموم يرد تسليمه ثانية
 على الامام قال وهو احد ان يخرج في السلام في العدد يعني في صلاة الخبز على ما في غيرهما من القول
 في غير المأموم على الامام وعلى ما على يسار المصلي في رتبة خارجة عن ايقاع العقوبة وانما مع
 انه يجزى به يسلم في صلاة الخبز كما يسلم في غيرهما من القول وهو نحو ما تقدم له في التثنية
 الخامسة في الكلام على المسبوق وهو ما تقدم في كلام صاحب الكفاية في التثنية في توجيه القول بتقدير
 السلام على اليسار على السلام على الامام والظاهر ان وادهم بذلك كذا هو تنبيه رد المصلي رد السلام
 خارج العقوبة لانه مثله في الحكم كذا يجمع ذلك ما كلام صاحب الكفاية في التثنية الرابع وهو
 في ذلك ما ذكره الحواشي عن بعض الشيوخ في هذا الموضع ولم يسم ان التسليمية الاولى من الامام
 والمأمومين للخروج من الصلاة وتقع على المأمومين بالتتابع فذلك كان الرد سنة بخلاف الرد في غير
 العقوبة بل في وقت فقلت وهو كلام عيسى بن يونس وان تقدم وما يلزم في كلام صاحب الكفاية ايضا
 في التثنية التاسع وفرد في التثنية والفرق في شرح الخليل على الذي في انه قال قال ملك ان رد
 الرد فلا شيء عليه لان غيرهما من المأمومين فوردوا الله ليس ينتفع على ان الرد على الامام سنة
 وللجميع حريته ثانيا وانما هو عن ابن عمر وانه اخف بخلاف الرد على المسلم في غير الفرج
 فاذا اختلف الوجوب في ذلك بالظاهر على تسليم المسامحة وقلنا في صاحب الكفاية ان جواب التثنية
 يجب انقاله بان القائل انه لم يرد حقيقة الوجوب وانما اراد ان ذلك مستحب كذا عثر بذلك (ابن
 الترمذي في المسالك) وفرد تقدم ان المصلي والمؤذن يردان السلام بعد رعايته فتابعه والله اعلم وقال
 في انوار اذ ما جعل وتذكر الرد على الامام وسلم الاولى او جعل في الثانية فلم يصليها في صلاة
 فامة كذلك قال ملك في ذلك كذا في الاصل فقلت في الرد لانه ويرد اخرى على الامام قبل ان يثني عليه
 قال

قال ابن تاج في شرح حقه قال ابن سعد في اصول المأمومين يردون الامام ويثني عليه على حاله
 ويثني الامام ولا يلتفت اليه وقال الشيخ زوهي يكون سلامه على ائمة ثلثه وجهه ولغيره عليه ان يثني
 الى ناحية الامام كما ان الامام يثني عليه ان يثني الى المأمومين والامام مأموم لو كان يرد على الامام
 لم يكن عليه ان يرد وجهه والنية في ذلك وقال الشيخ يوسف بن عمر قوله قبل ان يرد وجهه
 لانه لا يملك ذلك وقال الخزوي قوله يثني عليه يرد ان كان ائمة او غيرهم او غيرهم او غيرهم او غيرهم
 كان عليه ان يثني عليه بالنية وفيه الاشتراك فلما بالغير الى الامام وهو ان يثني عليه كذا في
 بين بالشيخ نفسه وهذا هو القاهر في المراءى بل لا يشك في ان الامام لا يثني على غيره كذا في الشيخ
 يوسف بن عمر خلافا لما في الخزوي في سلامه والله اعلم بالصواب قال ابن تاج في شرح المرونة
 ان يثني عليه بالخروج من الصلاة والسلام على المصلي ومنه عدم مقتضى رد وجهه في غير الخروج من
 الصلاة والسلام على المصلي واما المأموم فيسلم ولا تعطينة يثني به الى يمينه ثم اختلف في مقتضى
 رد وجهه بالرد على الامام او بالسلام على من يسار من المصلي والمصلي اذا قلنا انه يقتضي بالرد على الامام
 فلا يسلم على يساركم الا ان يكون هناك احرم من المصلي ويرد عليه وهذا راجع الى النقل في وقال في التثنية
 والمأموم يقل يسلم التثنية يعني بالاولى التحليل وبالثانية الرد على الامام وان كان على يساركم في سلم
 عليه لولا الرد عليه هو وقال في الترجمة قال صاحب الكفاية في غير ذلك لا يرد على الامام بتسليمية التحليل
 لانه يهيئ لمخارطة المصلي في الصلاة والرد في غير ذلك من التثنية ان يرد المأموم بالاولى
 التحليل والتثنية والامام ان كان على يمينه ومنه على يمينه من المأمومين ووجه المذهب انه لا يسلم بقل
 به من العقوبة فلا يجوز ان يرد عليه ثنية فقلوا في الاحتياطية كما لا يجوز ان يرد على من سلم عليه
 من غير السبيل او التثنية على من غير غير المصلي في الصلاة لم يرد على الامام والعقد
 الامام يرد من نوع كلامه انه لا يسلم كل واحد من الانسليمية وامة وهذا هو المقتضى في المذهب
 قال في التوضيح وفرد في ما راجح ان على ذلك العمل والعلم على نقل ابن يونس وفرد سلم التثنية
 عليه وسلم واحرمه وكذلك ابو بكر وعمر وعثمان وغيرهم فان ذلك في غير المرونة وكما يرد في الصلاة بتكليم
 واحرمه فكذا في خارج من التسليمية واحرمه على ذلك كان الامر في التثنية وغيرهم وانما حرم في التسليمية
 فمن كان يردا هاشم في كلام التوضيح واحرمه في رسم شك في سماع ابن القاسم وفي رسم الصلاة انما
 في رسم سماع التثنية في كتاب الصلاة قال في الكفاية من احتج بذلك في الامم التي ادرك عليه القائل وهذا
 أقوى عنك بل ان العقوبة مشروعة على الجميع فكلمة من الكفاية فلا يثني عليه في كل واحد من الامم ومنه
 مستفيض والمرجع في ذلك الى العمل المنقول سيما عمل ائمة المدينة في ذلك دار الهمة وبها استغنى

انه رضى به ان يرفع يديه على ركبتيه او يرفع يديه اذا ركع واذا انقضى ركوعه وامامه سلام الصلاة
 ولا يجزى ان يكون جديا على ركبتيه جديا على ذلك قوله في المرونة فاذا رفع راسه من الركوع رفع يديه
 على ركبتيه وهو المرونة في اوابي الصلاة الاول قال ابن القاسم قال في مالك وغيره من المذاهب ان يرفع يديه
 من غير الركوع غير جديا من تنقل في الحمل فيها من تركع ويتركع فيها ويضع يديه على ركبتيه فاذا
 رفع راسه من الركوع قال مالك يرفع يديه على ركبتيه ولا يركع في ركوعه يرفع يديه على ركبتيه عند عبد
 الرحمن ثم اذا اهدى للعبادة ثنى رجليه وامامه بالسجود وان لم يغير ان ثنى رجليه او ما فيهما
 هو قوله ان لم يجد على الارض فقام على رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه
 جرى على كلام النحوي ما انه اذا انقضى الركوع فقام على رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه
 ولم يتركع من قبل ان ينشئ الركعة الاولى فقام على رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه
 اعم وضعا به عن جنة كلام النحوي وقد ورد في جواز ركوعه مبتدئ به ثانيا اقبل ان قوله له
 ولا تشهد وفي رواية خلاصتها ان يركعها ثانيا في ركعة واحدة فذلك ان يركعها في ركعة واحدة وفي رواية
 فيسبح غير الخاف فلو لا يجمع بينهما كذا وكذا في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 النحوي ان ثنى رجليه من الركعة الاولى فقام على رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه
 والاول احسن لان الامام لا يركع الركعة الاولى على رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه
 قلت فيسبح قوله ان ثنى رجليه من الركعة الاولى فقام على رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه او ثنى رجليه
 وهو مقتضى الاستدلال على ظهور الاول فاول قوله ووافقه في ذلك فيكون في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 كذا في رواية اخرى في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 ابن ابي شيبة في سماع موسى عن كتاب الصلاة والركعة **فصل في ركعة واحدة في ركعة واحدة**
 قال في المرونة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 الا انه يكون في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 في الاجرة انه لا يتقبل ولا في قيام ومكان الركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 ان يتقبل ولا يجزى في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 من عليه صلوات او ان يركع ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 بد له منه ولا يجزى ولا يتقبل في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 مع التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة
 الشئ مع التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة
 صلاة

صلاة الصبح يوم العزاء فان وامامك من التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة
 اعلم وقال الشيخ زروق في شرح التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة
 ما جازى من ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 ان يتقبل ولا يجزى في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 من عليه صلوات او ان يركع ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 بد له منه ولا يجزى ولا يتقبل في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 مع التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة
 الشئ مع التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة وما في ذلك من التمسك بالصلوات المستحقة
 صلاة

معينتي فلا تخجل اما ان يعرف من قنبر امر الصلاة من الاخرى او لا يعرف ذلك فان كان يعرف
 ذلك فلا يخجل اما ان يكون من يوم او اكثر فان كان من يوم فهي اما ثلثتها او ثلثتها او
 رابعها او خامستها وان لم يكن من يوم فالثانية اما ثلثها وهي سادستها وعاديتها عشر
 تفك وسادسها ستة عشر تفك وعاديتها عشر تفك وسادسها ستة عشر تفك وعاديتها عشر تفك
 وسبعة ثلثها ثلثتها او ثلثتها او رابعها او خامستها او سادستها او سبعة ثلثها ثلثتها او
 تقسم عدد المعكوفات كل خمس فان انقسم بها ما خلا مستك او المماثلة لخامستها وان بقي واحد
 فهي ثلثتها وان بقي اكثر من واحد فهي السبعة البقية يعني وهي المماثلة لواحدها البقية
 ونفث بالبقية ثلثتها او ثلثتها او رابعها او خامستها او سادستها او سبعة ثلثها ثلثتها
 انفسه على خمسة يعني ثلثها وهي المماثلة لثلاثتها او ثلثتها او رابعها او خامستها او سادستها
 المعكوفات ثلثتها يعني ثلثها او ثلثتها او رابعها او خامستها او سادستها او سبعة ثلثها ثلثتها
 وعدد المعكوفات عشر فتقسم على خمسة وهي المماثلة لخامستها بل في كل صلاة وعاديتها
 عشر تفك وعدد المعكوفات اربع عشر فمما خلا فستقسم على خمسة وهي المماثلة لثلاثتها
 الخمس من ثلثها المماثلة لثلاثها وقال ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وعنه ابن عباس
 بن وجميع واقبل انه يهل الخمس ثم يعبرها قال وهذا اولى للانتقال البقية فيه ما يوافق
 مرة فلك وفي الاول تنقل خمسها هذا هو المعصوم من كلام الله وفي غير المنع ان يهل
 ثلثها صلوات ثلثتها بعد ان يهل الخمس ان يهل بالاضافة اول صلاة يدركها جبريل عليه السلام
 وقال ابو الكاهن رضي الله عنه لانك اول النهار والى صلاة يدركها اعادتها اذ يدركها
 يفتن بالمسعى في صلاة وثلاثتها فتلا يفتن ثلثتها والصلوة التي يدركها وثلاثتها ثلثتها
 التي تفتن بها وعلى هذا القياس هذا معنى قوله وان تفتي صلاة وثلاثتها صلواتك وثلاثتها
 تقديم كلهم في ثلثتها او رابعها او خامستها كذا يفتن بالمسعى وصل الخمس يعني في
 سادستها وعاديتها عشر تفك وفي ثلثتها او رابعها او خامستها او سادستها او سبعة ثلثها ثلثتها
 وهي ثلثتها ومما قلته رابعها وهي ثلثتها ومما قلته خامستها وهي ثلثتها ومما قلته سادستها
 في ذلك سنا يفتن سبعة المنيين وكذا في ثلثتها عشر تفك وثلاثتها عشر تفك ورابعها عشر تفك
 وخامسها عشر تفك ويهل الخمس من ثلثها في سادستها وعاديتها عشر تفك وسادستها ستة عشر
 تفك وقال الساجدي في شرح قول الله وصل الخمس من ثلثها في سادستها وعاديتها عشر تفك
 يعني انه اذا ذكر في صلاة صلاة او سادستها او رابعها او خامستها او سبعة ثلثها ثلثتها او

علاقتي تفك

علاقتي تفك او حادثة عشر تفك فانه يهل في الصلاة عشر صلوات وهذا الزيادة لو لم يكن
 والعدان ما قرنته وان كان لا يعرف في ثلثتها الصلاة الثانية فلا يخجل اما ان يكون يعلم انهما من
 يوم واحد او من يومين او لا يعرف ذلك فان كان يعلم انهما من يوم واحد لا بد ان يهل بجميع وطهر
 او صبح وعظمي او صبح وعظمي وعشاء او عظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي
 او عظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي وعظمي
 من يومين او لا يعرف ذلك ويهل الخمس من ثلثها وان كان يعلم انهما من يوم واحد لا بد ان يهل بجميع
 اليوم في صلاة الثانية او صلاة الليل قبل صلاة اليوم فانه يهل بثلثها صلوات قاله ابو امام
 مهدي كوفي وعنه ابن عباس وعنه ابن عباس وعنه ابن عباس وعنه ابن عباس وعنه ابن عباس وعنه ابن عباس
 عشر هي الاول يعنيها ثلثها صلوات ثم يهل بثلثها يعني ما يومين وهذا معنى قوله في صلواتي
 يومين معيني لا بد ان يهل بثلثها صلوات واعادتها المتباعدة وما ذكرنا حار على ما صححه ابن الحاجب
 وفيه نزاع فممنون من كتاب الصلاة وسيل عن نسي خمس صلوات فمما قلته ما تضمنه ايام لا بد
 ان الصلاة هي قال يصفون يهل خمسة ايام قال محمد بن ابي ريشة هو اعلى القول المشهور في
 المذهب من اعتبار التيقين في ايام وفرضه في تحصيل القول في ذلك في رسم اوصى من سماع عيسى
 بن قبا وانه اعلم

صل سبب السهو وان ذكر في وقتك فستكون مكررة

او مع زيادة صحته كان قبل السهو ثم لما فرغ من ثلثها حكم السهو عن الصلاة بالكلية
 ذكر في هذا الفصل حكم السهو عن بعض الصلاة وما يتعلق به قال الحاجب في اوابل التنقيح
 والسهو الزهول عن الشيء وتقدم ذكر اول تقدمه واما التيسير فلا بد ان يتقدم ذكره وانما
 في حكم سجود السهو فليدرك او يعبر به فاما ان يفتي فيلزم منه فانه ابن عمر الحكم وفيه واجبا
 اخوان المازني في الصلاة ثم كره وفيه يعبر به في ثلاث نسي وبالصحة في نسي واما العبري فقال
 عبر العبري والملازم هو صفة وفيه واجب حكمه في الذي اذ كان نسي اربع عشرة صلاة وعنه
 ابن الحاجب في شرحه على المروضة وقال ابن الحاجب والسهو سبب نسي وهو يعبر به في ثلاث نسي
 التوضيح الكافي رحمه الله الخلاف في وجوبها والخلاف في انها هي الفيل واما العبري فلا خلاف في عدم
 به وقد اعترض على ابن الحاجب في ثلثها ان ابن رافض واربعة هارون واربعة غير السلام فله عشر ايام
 تاج فلك وفوقه ابن عبد السلام يقول ان ذكر السجود البعدي في صلاة فانه لا يقطع بك براءة بعد
 ما فلك وما ذكر في فقرته انه قال صرح في الزيادة في التيقين بانه لا يلزم من كونه واجبا ان يقطع
 الصلاة له اما في الخلاف او الكونه متفقا في ذاته لكونه في الاصل يقع خارج الصلاة هو وقال

يسمى بها سجود في قبل وبعد ذلك الرجاء وهو ما لا المتفعل مرافق لدليل العقل وهو
 قاله ربيع سلف من سلف عيسى من كثر في الصلاة في صلاة ثم تسمى سجودا قبل
 يدرك قبل السلام او بعد فليست قبله اي رتبة تقليد الحكم الانفصال على حكم التريكة فلا غلب
 غير احتمالها لكونه افعال باهية على المشهور من قوله في الخليل وان تغير ليد تسمى
 ولم يدرك زاد او نقصا فليست قبل السلام وقوله سجودا هو ما لا المتفعل بقوله تسمى فلا يسلم
 وكونه سجودا جمع عليه ودلت عليه الاحاديث العجيبة هو وقال الشيخ زروق بل لا يخفى ان سجدة
 الواحدة والنجوى الثلاث بلو سجود واحد ثم تذكى قبل السلام اذ في السجدة اخرى بل هو سجد
 تذكى انه السجدة واحدة سجدة اخرى وتشهد وسلم ولا سجود عليه على مقتضى قوله الحمد
 كما قيل في وان سجدة ثلاث سجرات تسعوا فقال النعمي ان كلامه قبل السلام بعد زادة صلاة سجدة
 فليست ثم يسجد سجدة السجدة بعد وان كان سجدة بعد السلام اخرى وللنعمي عليه هو وقال
 انه ناجح في شرح مسئلة المرونة التي تسمى في هذا الملك وهو قوله ما شك في سجدة من السجود
 فلم يدرك او امره سجدة او اثنتي عشرة سجدة وتشهد وسلم ولا سجود عليه لسجد كل سجدة
 كان قبله او بعد به وهو كذا وحجتنا عادة فيجوز ان يكون في سجدة واحدة غير ما ذكره خلا
 في النجوى في قوله ان الحكم ما تقدم في البعدى واما التعليل بان سجدة ليس كذا بل مسئلة النجوى
 انها هي صورة اخرى وهي اذ تسجد سجدة ثلاث سجرات تخفيفا ما عني شك في النجوى للشيخ
 عليه ولم يذكروا غير ذلك خلا في كلامه فيكون قول النعمي محال لعل المرونة وكلام
 ابن ابي زبير في فتوحه صرح في ذلك او كما هو في رتبة ولا شك في سجدة السجود او في احداهما
 سجود ولا سجود عليه في كل سجدة تسمى فيها هو وقوله في ابن يوسف وقوله قبل السلام تقدم
 انه المشهور من مذهب مال في النجوى في سجدة السجود بالزيادة والنقصان ودليله
 في الزيادة حجة في النجوى انه عليه الصلاة والسلام قال من اتممت سجدة واحدة فليكن
 فلام الى خشيته مع رقة في المسجد فالتا عليه ثا في غلبان وخرج من علة انما هو يقول في قوله
 في ان تقوم ابر بكي وعي بها بان يكملها وفي الفرم رجل في يدك طول يقول له ذوالسيد بمقال
 له يا رسول الله افعل الله ان نسيتا فقال لم اتسروا ولم تقم فقال اما ما يقول ذوالسيد
 فقالوا نعم فتقدم على من تترك ثم يسجد سجدة بعد السلام وحديث ابن مسعود انه عليه الصلاة
 والسلام صلى الفهم حسنا ويسجد بعد السلام ودليل الانفصال حديث ابن جهمية قال فلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من اتممت سجدة لم يجلس قبله فضا صلاة سجدة سجدة قبل السلام
 وهذا

وهذا الاحاديث الثلاثة في العجيبة وفي المشهور على جميع الاحاديث وهو اول ما العمل ببعض
 وهذا قول جماعة من العلماء ان قول مالك ارجع الاقوال قوله **والجامع في الجعة** تسمى فلا يسلم
 معكوف على مقدار ما يسمى سجود السجود في الجامع وغيره في غير الجعة وفي الجامع وفيه في الجعة وذلك الشرح
 يبراه السجود اذ كان نقصا تسعة في صلاة الجعة فانه لا يكون الذي الجامع لانه تسمى في سجدة والسجود
 المذكر جاز في الصلاة بعد خبر منكم فيستحق فيه ما يشترط فيه **فتبين هاتان الاول** كلام
 كلام الملك وشيخ احمد ان هذا الحكم خاص بالقبيل وليس كذلك بل على البعد كذا قال ابو الحسن في شرح
 قوله المرونة وان تسمى سجود السجود بعد السلام سجودا فتي ما ذكر في ولا بعد تشهد وان كانتا في الجعة
 فلا يربط السجود الجامع وان لم يكن في صلاة فيه وقال ابن ناجي كلامهما ان في صلاة الجعة
 فانه لا يربط الى الجامع ونقل ابن يوسف عن ابن الموارث ان يجمع كلا القبلي وقال في شرح الرسالة
 فلا التناولي كلامه في الصلاة ان في صلاة الجعة فانه لا يربط الى الجامع ثم نقل
 عن النزهة انه يجمع واما القبلي فانه يجمع **قلت** ولم يحك ابن يوسف في ذلك خلافا ومما صرح به
 في شرح الجامع في البعدى الخويلي والشيخ يوسف بن عبد الله والشيخ زروق في شرح الرسالة وقال الشيخ
 زروق في شرح الرسالة ان السجدة عند البعدى تسمى سجدة منى فتدعى وفي اي محل ذكرى الا ان يكونا
 من ناحية موقفا حلقا او من جهة قبل الجامع على المشهور **السلام** علم من كلام ابن الحسن المتقدم
 انه لا يشترط الجامع في صلاة فيه وهو خاص والله تعالى ان يوسف في جامع يجمع فيه الجعة والله اعلم
الثاني ان قلت كلامه كلامه يقتضيه ان ما ترقب عليه سجود السجود الجعة بعد ان خرج من
 الجامع انه لا يسجد خارج الجامع والله لا يربط ما جوعه الى الجامع وهذا معارض لما قيل ان السجود
 القبلي اذ انزل ذلك وكان تلك الصلاة ان كانا عن ثلاث نسخ وان كانا عن اقل لم ينقل وفان السجود
 والخروج من الجامع وكلمة لا طول **قلت** لا معارضة بيننا لان القول في المسئلة الثانية محدود بالعموم
 لا بالخصوص من الجامع على قول ابن الفاسم انما تسمى عليه الملك وهذا قول الشيخ سليمان السجود
 فيصحب الخليل وفرغوا على قول ابن الفاسم انه لو سجد في الجعة ولم يترك حتى خرج من الجامع
 ولم يقل انه يجمع الى الجامع ويسجد في غير ما يسجد في موضع الزكاة السجود فيه هو والسجود
 في الجعة انما يتصور في حاله او في حال السجود اذ تسمى بعد معارضة الامام على القول بان
 الامام لا يجلس وهو المشهور قوله **واعاد تشهدكم** تسمى يعني انه اذا سجد السجود القبلي لم يترك
 يسجد تشهدا عقب تشهدكم وهذا القول هو المشهور وهو اختيار ابن الفاسم ودليله ما
 رواه الترمذي وحسنه ما عرفت في علم ابن ابي عمير ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم في سجدة

في التوضيح عن النسخة والمنشور من انهم قالوا المشهور والمعروف ان اذا تشكك بغير سلام
 فلا يثبت بل يثبت على يقين فبما علم وانما اعلم قوله ورجع اولم فقلت بعد ان لم يثبت الا لا
 كثير هم جدا فمن قال ان الجليل اذا تيقن الاحكام فلام صلاته وتشكك المأمومين في ذلك او يتفقوا عليه
 بنى كل واحد منهم على يقين نفسه ولا يرجع الى غيره غير ومن قيل اذا كثرت الجمع رجع الامام الى كل
 عليه المأمومين وما ذكره من انه اذا تيقن للرجع الا اذا كان المأمومين كثيرين هو قول ابي محمد
 بن مسلمة عزاه للنسخة له واستحسنه ونظمه واقتضاه اذا بنى على يقينه هل يتم بغير اربعة او اقل
 الفطار عن مالك في ذلك فولي بن محمد بن مسلمة ان كثير من خلفه صنفهم وانهم هم وان كانوا
 الاثني عشر والثلثة عشر في غير موضع وانما هو هذا احسنه لان الفلاح في الهدى الكثير المشهور
 مع الامام هو وقال الرجاء ان الامام المشهور ان لا يرجع عن يقينه السبع ولو كثروا لان الجليل
 ربي فيجب عليه الرجوع الى يقين القوم والقول الثاني ان يرجع الى يقين القوم اذا كانوا عددا كثيرا
 وعلم ان الجليل هو وانما اعلم وجهه من قوله فقلت ان غير الامام الذي يرجع الى احد وهو شامل لما
 اذا تشكك الامام وما خلفه في الصلاة ما خبرهم عدلان ويكره كلامه فاشتر على مذنب المرونة كراعه
 ابي عرفة لها ونظمه في رجوع النفاك بعد ان يسموا صلاته وبنائه على حكم نفسه فقلت النسخة عن
 المذهب مع ابي الجليل عن النسخة عن ابي القاسم معك هو والنسخة النسخة عن ابي
 القاسم ما كتاب الصلاة وقرأه ابي رشيد وقال يعرفون ما في المرونة ثم نقل مقابلته عن النسخة
 وصرح ابي بشير في تنبيهه بانه المشهور ونظمه وان كان المنهج ليس معه صلاته فان ابي بكر بن
 مفلح لم يرجع اليه وان تشكك او ايقن بجهته ما فانه يرجع الى يقينه لا الى خبر الخبير وهذا يرجع الى خبر
 الخبير فيكون من باب انتباهه وذلك اذ لم يقصروا في تغيير والتشكك في المذهب فوالا المشهور
 انه لا يرجع اليه لانه ليس معه في صلاة وانما يرجع الى ما معه في صلاة لانهم في حكم المصلحة الواحدة
 والاشهاد ان يرجع اليه لانه من باب انتباهه هو قال ابي رشيد في شرح مسألة الغيبة فلما ان
 رجع قول ابي القاسم وكذا لو تشكك على ما ضربته فوجبه وهي تفتة او رجح عدل انه فطرط انه لم
 يرجع الى قول واحد منهم الا ان يكون يقين به كثيرا روى ذلك ابي نافع عن مالك في المجموعه ونقل
 ابي عرفة رواية المجموعه هذا ونظم النسخة عن ابي نافع لا يثبت شيئا حتى تفتة انه صلواته الموسوم ارجوا
 فقوله هو صحيح كلام المؤلف على هذا القول بل هو صحيح وان كان خلافه فليكن كلامه في التوضيح من
 انه اعترض بيقين النسخة فبما علمه وانما اعلم قوله وتزوج رجلين فقلت على ذلك فستنقحها في
 مكي وهذا القول في الجمع **تنبيه اول** قال في الفهرست ان ياب ما استنقح من العمل في الصلاة

فلا فلا عن الغيبة وكما انما روي في الخبر في المكثفة وضعفه في النسخة وفيه ابي عرفة في وجعل
 السمع فقال روى الشيخ فيكم تزوج في عرض لانك في المسئلة في رسم تاخير صلاة الغيبة في
 سماع ابي القاسم ما كتاب الصلاة ونظمه وسيل مالك عن النسخة عن الصلاة في الخبر فقال العوان ان
 لا يفعل قال ابي القاسم في في المكثفة ولا يصر به في الصلاة اذ اغلب الخبر قال ابي رشيد لا يستقل
 بالزوج في الصلاة ترى في المشروع فيك ويحذر عن التمسك على الصحيح على نسخة الخبر والنسخة روى ابي
 ترى الا فقلت على الصلاة في مالك ترى النسخة عن ابي القاسم على نسخة الخبر وفيه نسخة النسخة عن ذلك اقول
 من النسخة روى فيك لغيره في ذلك فقلت المرونة ان ياب هم في صلاة في خشفه من سماع ابي القاسم
 ذلك في الصلاة اذ ليست بواجبة وقال في اللبيان من المكي وهذا النسخة روى في النسخة
 في الخبر النسخة الاولى عن النسخة وبكره النسخة في حوزة ابي بكره او يقين ذلك في حوزة ابي بكره او يقين ذلك
 عن منكره في الخبر وفلان مالك في المشرك لا يصر ان يلقى الزنا عن منكره في الخبر اذا كان جالساً في الصلاة ولا
 يفعل ذلك في قيامه وفلان قبله عن الواحدة ولا يصر ان يلمس العرق في فقلت من هذا ان النسخة في الصلاة
 في كراهة وسواء كان بك او من حوزة وامام في الصلاة في النسخة عن ابي القاسم في الغيبة وكما في النسخة وكما
 هو كلام الشيخ بن ابي زيد ان كلام ابي القاسم في تفسير لقول مالك في الغيبة وعلى ذلك اقول في الخبر في
 كتاب الصلاة الاول وخلافه كلام ابي رشيد ان كلام ابي القاسم في الصلاة فقلت مالك في الصلاة في اللبيان الى
 المسحور بل هو اوجب والنسخة روى في كراهة في حوزة ابي القاسم في رسم تشكك في سماع ابي القاسم في اواخر رسم
 من سماع النسخة ما كتاب الصلاة وذكره في الخبر في اواخر كتاب الصلاة الاول وذكره في النسخة في
 واهم كتاب الصلاة قوله **وقال عفي** في حوزة ابي القاسم في الصلاة في النسخة في حوزة ابي القاسم في الصلاة في
 كراهة كلامه وكلام ابي القاسم ان فقلت اذا ارادته جازم وهو واجب قال ابي عرفة ابي رشيد وجب فعله
 كقول حيزه ارادته لم يسجد له وان ذكره فقلت ولم تذكروا في سجودك فوالا هو وانما سماع موسى بن معاوية
 في الغرض ان كانت دانية منه وتلك منتهى فقلت في سماع ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد
 كثيرا فقلت في الصلاة في الصلاة في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد
 في التوضيح عن المفسر ان تقوم في كلام الشامل ويتبع ما على صلاته في السور روي الا ان يكون تشكك
 كثير وما لا سدى الحية والعق في ما لم يصب او ذكره او فقلت او بعد ذلك فقلت ان فقلت في حوزة ابي رشيد
 في الصلاة في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد
 سرور من به الصبر او تناول الخبز من الارض في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد في حوزة ابي رشيد
 كان جالساً والحج والفرس الى جانبه فتناوله ورمى به واما لو كان قائماً فليقله الى الحج والفرس

ان يعرفه بغيره معه وهو كذا كذا تقدم قبله بغيره البعري للجيل او ما عمل او وصفا
 او صفا فلان ابن عزة والى بركة بغير فضايه ثم قال بغيره لهما معهما اعادة ومجلا اعدا
 في كونه كذا وبطلان صلته بغيره عيسى ابن الفارسي وقوله هو وسفاح عيسى المذكور هو رسم
 حمل صبا من سماعه ما كتب العلامة لان اذ كان في السماع صحة العلامة واعادة السجود الى
 هل ونقد وسالته عن ان يعرفه بغير صلاة اللامع وعلى اللامع شهر بغيره بغير السلام
 بمجهول بغيره مع ثم يقول فيقول ما فاته ان يعرفه بغيره اعدا قال نعم هو احب الي ان يكونا
 عليه وبغيره مع ثم قال على قال عيسى احب الي ان يعرفه اعدا حيا هلكا او علمه ان يعرفه
 فونه ان يعرفه اعدا كان جاهلا او ضاعا هو الفياض على اصل المذهب لانه اذ علمه صلته ما لم يكن
 منك متغيرا او جاهلا بغيره برك وعنه ان الفاسم بالجهل فيك لم ينجح النسيان في اعدا
 لقول ما يوجب عليه السجود مع اللامع وهو قول السبعين في المرونة هو ما يستغير من كلام ابن رشد
 ان حكم الشهادة اعادة السجود مع صحة العلامة وكذا في كلام ابن الفاسم اذ يقول بالحقنة
 في الجهل خلافا لما خرج به ابا عزة في هذا الموضع في حجاب النقص في العلم بالعلامة
 وذكر في القولين في الجهل ولم يذكر في حكم الشهادة وذكر ابن عزة في قوله المرونة الخلاف في العلم بالجهل
 كما في ابا عزة في قوله بركه والله اعلم وذكر في علمه الشهادة ان كان يعرفه بغير العلم وعنه
 بعض شيوخه ويعنه به ابا عزة في قوله بركه والله اعلم وفيه مسائل في العلامة ما ابرز
 في مسألة مسبوقة قال يعرف بغير سلام اللامع ثم ذكر اللامع بغيره عليه بغير السلام وجمع
 المرونة بغيره اعترافه فاما في الجملتين صلته وعنه عيسى ان رجع جاهلا بصلته قلنت
 وخرج عيسى اذ انفع في السجود البعري قبل انفق كذا فله سبيلان وحكي القولين للاب الفاسم
 واختاره اذ كانا صحة صلته للخلاف ميبك هو جمع ذلك يعرف المسبوق للفقهاء اثر سلام اللامع
 او يعرف بغيره في اللامع من سجود السجود او في ذلك ثلاث روايات واختار ابن الفاسم
 في المرونة الاول قلنا في العلامة انك في وسك عفر مع اللامع ركعة فوجب على اللامع سجود شهر
 بل كان قبل السلام بغيره قبل الفضا ثم لا يعرفه ان كان بغير السلام فلا يصح حتى يعرف
 وقال في سبيله بغيره مع ثم يعرفه قل مالك وكنه بعض المرونة اذ سلم اللامع من العلامة او
 مع السجود والسجود ابا الفاسم في سلم بغير السلام من العلامة اعدا ثم قلنا بغيره بغير
 امام تسهي اللامع واللامع مع ام لا سواء وان جلس المرونة حتى يسجد اللامع فلا يشهد
 وليدع هو عباد لانه قد تشهد في جلوسه اوله وجلوسه هذا انما هو لا يتصل باللامع بغير

يدعوا

يدعوا فيه ويحكي دعاه فيقتصر على المتقدم كما لو اكل حلو رسم في صلته اختيارا او لا وجه للعلم
 دنة ان تشهد لانه ليس با فذاه جلوسه هذا اولى من يقول فيه ولان كان اللامع سلم قبل فلام هذا
 تشهد او عطفه عنه لتشهد لانه بطل حال هو ابن عزة ولا شك على القول بركه يقوم انه يعرفه
 ولا يثبتك هو ونقد في الفوضي واختار ابن الفاسم في سماع اصبح فيلما ان سجود اللامع للسجود
 وعنه ابقا قول بالتحسين ابن عزة ولم يحكي ابن الفاسم في ذلك ثلاث روايات قال ابن
 الفاسم بركه منك فوله والاصح هو على قوله **الفدوة** ثم ولو نوى اللامع انه لا يحمل صدق
 المرونة لم ينجح فانه المار بالمعنى على المرونة في الموضع التي يوجب فيها نية اللامع والله اعلم قال ابن
 عزة ولو سلم بين المرونة والفرق الفاسم امام ثم رجع قبله حمله عنه امامه ولو رجع بغيره سلم
 واجبت سجود بغيره ابن الفاسم عن مالك بغيره بركه ونقد في المرونة وفي رسم العشرة ورسم
 يوجد ان يعرفه على امهات اولاد ما سماع عيسى لا يقتضي الفلا في ذلك وفيه رسم العشرة قبل
 للاصنع ما تقول في امام حتى يقوم بصلته سجودا ويكون سجودا قبل السلام فله كان في
 ان تشهد الاخير سمع ادرهم شيئا فله ان قد سلم اللامع فيسلم ثم يسجد بركه فيسمع سلام
 اللامع فيسلم ايضا ويسجد اللامع فيسلم معه فله بغير العلامة اذ كان قد سلم قبل سلامه وسجد ابن الفاسم
 فله بغير العلامة اذ كان قد سلم قبل سلامه ويسجد جميع على القول بان السلام على كل برك السجود
 يخرج الملق عن صلته فله كان يخرج به عن صلته انك سجود بغيره اوجع اليها ووجه عليه
 استنبطنا فيها وذلك مثل قوله المرونة فيسلم ما ركعتين ساهيا ثم اكل وشكر ولم يقل انه
 يتصل والاصح واما على القول بان السلام على كل برك السجود يخرج الملق عن صلته فيجب ان
 يحمل اللامع عند السجود ان يسجد بغيره ان سلم قبل ان يسلم اللامع لانه في حكمه فيسلم مع الى صلته
 بغيره بركه ويسلم بغير سلامه ولا يسجد عليه لان سجودك في دخل صلته اللامع ويجب على هذا
 القول في مسألة المرونة ان يعني على صلته ويسجد بغير السلام كما لو اكل في انتهاء صلته دون
 ان يسلم ولم يقل ذلك وقد روى ابن عزة في المجموعة عن مالك على قياسه هذا القول في امام سلم
 ما انقضى ساهيا ويسجد للسجود ثم ذكر انه سجد بركه صلته ويسجد سجود السجود وقال
 يحتمل وكذا لو كان قبل السلام للعدوه وهذا اصح في ذلك فيمضي ان اللامع سلم فيسلم
 قبل سلامه وعلى مالك ان يسلم ان صلته من غير تكبير على القول بان السلام على كل برك
 السجود لا يخرج به عن العلامة وتكبير على القول بركه يخرج به عن العلامة واما ان لم يعلم حتى
 سلم اللامع فيسلم بغير سلامه وخير في صلته على القول بان السلام على كل برك السجود لا يخرج به عن

والله يوفى نعمته وسيدته وفلان اربا ناهي وحيث نفع الجاهل الصبر على ما يوجب من انية في كفة (اذ اخرج)
 الامام بالموجب وصورة او شك فيه وان كثر لم يلزم منه شيء وهو ان صحت صلاة في وقتها
تسبح وان لم يسبح لم ينجح قال في التوضيح من ذلك صحت صلاة الجاهل الصبر على ما يوجب من انية في كفة (اذ اخرج)
 عمر بن ورواها بن رستم انه يقسم للمذهب وهو اعتمد المذهب في وقتها وانما هو المذهب بقوله **كتبت** **الاول**
وجوبه على المختار الى ان ما كان منقضا انتفاء الموجب وكذا حكمه ان يحلص من حيث ذلك
 وتكون ان لا يجب (انما) الامام فينتفع في اخلاصة ما خلاصه في صلته هذا بطلان او نفي قال ابن رستم
 وان حله وكذا ان يلزم من انما عده في بطلان صلته قوله وهذا على الخلاف في الجاهل هل هو كذا
 لعدم او كذا لعدم هو والجواب عن المشهور خلاف الجاهل بل لا بد له من ذلك مشي المولى هنا على
 اختيار المختص وهو القول بالحق وسيدته لفظة في المسئلة التي بعثت واذ لم تنكح صلته بل
 استتم على نفي انتفاء الموجب بغير سلام الامام ولم يثبت عندك كلام الامام بغيره فلا يلزم
 شيء وان قال يعين بل يثبت له صفة قول الامام او شك في ذلك فيقول يلزم من ان يثبت في كفة
 او نكح في الركعة ان لا صلته مع الامام قال الهوار اذ قلنا في السجدة نفي ركعة في المتناول
 بذلك (اولي) لانه انما اقام اليك وهو يعلم انك زاحية واذ قلنا في السجدة لا يفيض في المنة
 ولقولن هو ثم قال المولى **للمسألة** **انما عده في نفس الامم** ولم يبعث يعني ان ما كان منقضا
 الانتفاء الموجب عن قيام الامام للمنة مستقر فيكم فيكم مع ذلك حكمه الجاهل سرخ لما صلح الامام
 قال في مقت لموجب نفي صفة قوله او شك فيه وان صلته باطلت لانه كان يلزم من ان يتبع الامام
 في نفس الامم ولم ينعيم لما كانه يعين كما نفي في التوضيح عن ابن الموارز وان كان المختار
 هذا اذ في الحق قال الهوار وما كان حله في نفي ثم كما اخبر الامام بما استغنى نفي حجة في
 له او شك في كلامه قول ابن الموارز في صلته التخي والخطاب ان يتم لانه جلت قناله واما
 التخي فلا محذور فلا يبر (سلام) كنت صديقا عما صبرك فكانت صلاة ما حلص وقت
 صلاة ما اتيه صبر او عذر برب اذ استغنى عما هم ايقوا الهوار ان تتم صلاة ما حلص ولم
 ينعيم لانه حلص قناله ولا يصح ان لا يبر في اقباعه وهو عذر ما انما عليه والفاعل في بطلان
 صلته ما انعم عذر اذ اراء عذر ان لا يبر في اقباعه وان كذا حله فيكم انما عليه انما عليه
 صحت الصلاة وهو قال ابن ناهي في شرح الكبير قال ابن يونس انما فيقول ابن الموارز اذ في يونس
 صحت الصلاة وانما انعم لم يتركوا شيئا مما انتقاه من انما هو قال ابن غار والمال في نفي الم اختيار
 التخي في هذه كما نفي في التخي قبلها كان اختياره في الاول واما في صفة طوله كان في هذه رايا

له فلهذا المنصوص عدل عنه في مستحق فيم كان منقضا للانتفاء الموجب عن قيام الامام
 ان حكمه ان يحلص من انما عده في بطلان صلته وان يثبت له بعد ذلك ان الامام قام لموجب على ما كان
 التخي انما في القول ونفي الهوار عنه ونفي قول بعدم البطلان والحق عن اراء الموارز وان قام
 يستعد او من لا وجوب الانتفاء في بطلان صلته والحق في خلافه فيما اعلم وفي التناول على ما اختاره التخي
 ثم اذ اصل الامام تارة يستمر على نفي انتفاء الموجب ولا يلزم منه شيء وتارة يثبت له المور
 حية او يثبت له ان يثبت له في بطلان صلته في كفة او يثبت له في كفة او يثبت له في كفة او يثبت له في كفة
 الشرح في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 في مقت لموجب في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 المور والمعارضة ان يسبح وتارة لا من نفي انتفاء الموجب ويحتمل له احد الوجهين **الاربعة** وبهذا
 تنكح الصلاة وهو انما انتشر اليه بقوله للمسألة **انما عده في نفس الامم** ولم ينعيم واما ما لم ينعيم
 انتفاء الموجب في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 مسبوحة في الهوار ويخرج من وجوبها ما التوضيح ولم يخرج هذه الركعة الخامسة **مسبوحة**
 فليست ركعة او التخي وتنع الامام في الركعة التي قام اليك وقيل **مسبوحة** واذ لم يخرج الركعة
 محتمل بطلان صلاة او لا لا لا لا اما ان يكون الامام في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 بله كان لم يثبت شيئا فكانت صلاة المسبوحة لانه كان يجب عليه ان لا ينعيم فيها حين علم جوامعها
 فقوله التوضيح عن ابن يونس والموارز ونفي الهوار وان يثبت له الامام قام لموجب في بطلان صلته
 في التوضيح ان صلته لا تنكح وانما في اقباعه الركعة التي قام اليك والموارز في بطلان صلته
 من الموارز وصدر به وقال الهوار في بطلان صلته التي قام اليك في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 كذا في التخي في الركعة ان نفي الامام فيها **ولم يعلم** **تجاء** **مسبوحة** او يخرج الركعة **الاربعة** **جمع**
المأموم على نفي الموجب **قوله** وكذا في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 والحق في التوضيح انما لم يعلم في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 انما في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 لم ينعيم في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 المور في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته
 نفي منعه انما عن اراء الموارز وهو عذر في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته او يثبت له في بطلان صلته

مع عزة ولا يكلي من الركوع عن دخول وكره غير القاع اذا دخل المسجد الحرام ونهيه ان
يكون عن دخول فتيحة المسجد عند الكوا والكليل من حين ركوع واما غير القاع اذا دخل
المسجد الحرام ونهيه القاعة في المسجد ومشا هذه التثنية الشريفة ولم يكن تتيه الكوا بل من ذلك
ركعتي ان كان في وقت فكل فيه التثنية والاعلوس كغيره من المساجد في رسم تدخين صلاة
العشاء من سماع ابن القاسم من كتاب القلوة تسيل ماله عن ان يدخل المسجد الحرام (بعدوا
ركعتي ان الكوا في ذلك بالكلية فان ابن رستم الكوا بالتثنية صلاة فلا زاد عليه من الكوا
بدا الكوا واذا دخله لا يدخل الكوا في وقت تنقل بدل بركعتي في وقت تنقل
المسجد الحرام ما بين الكوا اجزاء ذلك على التثنية وهو لا يقتل فيه وتوهم بعض الناس
من كلام ابن عزة انه يكلي من الركوع للتثنية بعد الكوا فانه قال وسمع القليل من تميم داخل
المسجد الحرام ركوع الكوا في وقت بعض النسخ في طوافه وهو في ركعتي التثنية
لا يقتل التثنية تحلفا فان صلاة حلفت عن دخول المسجد كغيره من التثنية في صلاة اول صلاة
والمسئلة التي ذكرها ابن عزة هي في رسم الحج من سماع التثنية عند كل ركعة قال فيه
وتسيل ماله عن التثنية يدخل المسجد الحرام غير بدان بركعتي الكوا بالتثنية قال
ذلك بعد ان الكوا بالتثنية الى قبل له ان يدخل الكوا احب اليك قال نعم فلا ايه رشت
انما التثنية ذلك لانه من التثنية من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه عن علي بن
انه لما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم التثنية استلم الركبة وحمل ثلثه ومضى الى مكان ثم تقدم الى
مقام ابراهيم فقرأ الفاتحة واما مقام ابراهيم فعلى فعل المقام بينه وبين القلوة وطلعت ركعتي من
الى الركبة فاستلمه وخرج من الباب الى اقصا فقال تبارك الله فبدا بالعبادة وهو لو قال
التثنية ابن عزة وسمع القليل من التثنية جوا دخل المسجد الحرام بالكوا دون الركوع لكان
ابن عزة اعلم من ان يدخل المسجد في ركعتي التثنية ان يقوم بركعة من ايه من حركه على ايه
الحاجب في ذلك ان كان مجلسه بعيدا عن باب المسجد فبذلك التثنية عن دخول المسجد في
يضع الى موضع هو من التثنية بركعة كذا على التثنية فلو لم يكن **الحج** فالدلالة
بذلك الملقونة قال عم رضي الله عنه فقلت التبرعة هذه عبر الحجة يعني بالبرعة جمع على
فان من واحد لا ينع كما نوا قبل ذلك يقولون او زاعا يجمعهم رضي الله عنه على فانه واحد وهذا
الحج هو البرعة لا القلوة فان قيل فلو لم يكن صلى الله عليه وسلم ثم تركي فكيف جعل جمع
برعة قال لم يعل عليه السلام ثم تركه فتركه التثنية وصار يجمع بعد ذلك برعة مستمرة

واما

واحد مستمرة لراد بالبرعة جمع مواضع المسجد اول البيل على فانه واحد لا اصل القلوة
اما فيلهم وقولان فكان مني وعالمه بينا ذلك ان قيام البيل تنهض فقلنا فقلنا الاتي الى
قولهم والنف فبايكون عنده افضل من قيام صلاة اخر البيل على تنهض التبرعة ذلك ما كل
وعنه لانه التثنية صلى الله عليه وسلم جمع بالناس لانه ما واخذ خشيته ان يفرض عليهم ويقولوا
ان التثنية القلوة لاجل القلوة المذكورة فلما ذاك ما منعه فتركها لا فعلهم بعد وولاه عليه القلوة و
السلام فقلنا ما علموا ان كان مفعولها مفعولها التثنية في الحج جمع بعد وولاه عليه القلوة والسلام
او ان كان يكون مسبقا بذلك برعة الا انها احب اليه الجواز على ما يتبينه فليكن في التثنية برعة
واما وقتها بعد صلاة العشاء وقبل التثنية من ذلك القلوة فيقول التثنية التثنية هو وقال الشيخ
زروق في شرح الارشاد وكوفيها بعد العشاء وقبل التثنية هي التثنية هو وقال الخليل في شرح التيسير
في قول التثنية والقيام بينا في مساجد احب اليه ان يكون بين صلاة العشاء والقيام قبل
صلاة العشاء فلو كان بينه وبين صلاة التثنية في وقتها فليكن بينه وبين صلاة العشاء
ربح ولا تكن غير بينه وبين صلاة العشاء هو وسيل عن التثنية عن ركعتي قيام وقولان قبل العشاء
هل يكون فليكن للقيام المشي ومع الاصلين في قيام وقولان انما هو بعد العشاء التثنية في التثنية
عن القول بتثنية التثنية عقب العشاء الاخير في التثنية الجمع وجميعها الامام في التثنية في ذلك ان
يكون القيام كذلك اذا اضطر اليه لحوق التثنية وعنه كثير الجاهل بالقرآن في ما اتركه وقال
الشيخ ابو القاسم في شرح التيسير في آخر كتاب القيام ووفته بعد صلاة العشاء واما قبل
صلاة العشاء كما يعلم بعض العلماء اذا اوجروا ان المسجد ثم يقولون الى ان يغيب الشفق
ثم يقولون العشاء ثم يقولون فليكن لهم وفيه من يلبس ذلك بالقيام المرفوع فيه وهو مرفوع من
وجهي امره يعلم في غير وقتها في التثنية وجماعه وذلك لاخير الله القيام المعصود
فان السنة في هذا القيام ان يكون بالليل كذلك فعل السلف والفقهاء وفكر في بعض الناس في قيام
وقولان لان ذلك ليس بقيام السلف وان كان على هذا الوجه الذي علمه فذلك ان يعلم قبل
مغيب الشفق او لم يكن ذلك الا بعد مغيب الشفق كمال بغير تقديم الشفق والتثنية قبل مغيب
الشفق هو في كلام ابن عزة اشار الى ذلك وفعله في التثنية عن طرفة العين والبركة ابن عزة في
وما دخل وهم يقولون وعليه العشاء فليكن حبيب لنداء خيرها للدخول معهم ملزم في خروج فلتد رها
وروي ابن وهب وابو نافع لا يفرحها وروي ابن القاسم يلبسها وسك الناس وروي في خروج المسجد
وهو لليل **قلت** فقلنا عدم اجزاء القيام قبل العشاء كقول بعض اهل زماننا بالقيام

ان يقول غير هذا فيه كذا لخرافه وتفتك المعير لها ووجه قولنا ان شهاب ما روى ان هـ في قول
 كفتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يثبتنا حتى كلفنا الشتمين فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ليل خذل ربك ركب براسه راحته وان هذا من قول حتى نأمنه شيطان قال فبعثنا ثم دعا ما
 لملا منقضا ثم سجد سجدتين ثم اقمنا الصلاة فبقي الغزاة قد ولدوا فحوا اقبالا ثم حجة فاجابهم في ركني
 اليمى ونهر مسئلة بلان في هـ بعد صلوة الشتمين فليكن الجواب ان يكون نفس اليمى وركعتي اليمى
 جميعا او يكون صلى العشاء ونسب ركني اليمى وما يلقن ان النبي صلى الله عليه وسلم فكن ركني
 اليمى حيث ندم على الصلاة وفلان شهاب يلقن ذلك وعلى ركني اليمى واليمى **قلت** وعلى
 ابا زرقة عن علي بن زياد كاشه في قول وروى مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا
 حيث ندم يوم الراجح ثم صلى اليمى هو وكان ابا نوح لم يقف على كلام الراجح الاول فانه عن
 فيه القول بان يلقن اليمى اوله ثم يلقن اليمى لا شهاب واما زياد لما تقدم في كلامه وفلان يلقن
 حجة فلو ندم على اليمى قال فلان لا يلقن مع اليمى بعد الشتمين وما يلقن ان عليه السلام فقا
 هـ يوم الراجح وقال شهاب يلقن ويفضضهما وهو مسلم ويعقد الاول قوله عليه السلام
 من نسي صلاة او ندم عنها فليصلها اذا ذكرها وذلك يمنع من الاشتغال بغيرها هـ وقال شهاب
 صاء الاكمال في حوت الراجح وفيه اختلاف العلماء فيم يلقن صلاة اليمى قبل فليكن ركني
 اليمى فذهب ابو حنيفة والشافعية واعمرود اوود الى الاخير في براءة من زاد ركني اليمى هـ
 الاحاديث وهو قول شهاب وعلى بن زياد من اجلها ومشتهر من هـ ما ذكره ابو الليث
 قبل الراجح العاينته وهو قول الثوري والليث اخرا حريث ابا شهاب ومما وافقه والشافعية
 صلاة ما ليس بهيضا فقا هـ وقال الاقباض في شرح الرسالة واذ ندم على اليمى حتى كلفنا
 الشتمين فقال ابا القاسم يلقن اليمى خاصة ثم يلقن اليمى بعد ذلك ان شفاء الله اذا صلى
 اليمى قبل الراجح يكون ذلك تاخير اليمى عن وقت لفرقة عليه السلام من ندم على صلاة او شهاب
 فليصلها حيث بدا بها فذكره وتفتك وقال شهاب يلقن اليمى ثم يلقن الراجح هـ وفيه اختلاف
 مسئلة المدة وهذا المسئلة في اختلافها فقال وانما نقله صلى الله عليه وسلم على المشهور من حل
 النفل للموا والاربعين والاربعين او نهار خلافا للشهاب وهذا فقا هـ او يقولون عنك قولان وعلى
 انفساء المشهور يلقن بعد الراجح المفضية فليكن الزوال وفيه بعد من انفساء المشهور
 واصله في التوضيح والله اعلم **قوله** وان اقمنا الراجح وهو مسجدين كفا وخارج ركني
 ان لم يجز بدوات ركعة ثم تنصركه وافح **الاول** قال برسم
 شك

شك من سماع ابي القاسم وسيلك فالله اعلم (الذي يوحى في صلاة الراجح والامام فاعرف صغيره من اني
 اه بكنم حيث يقدر او يفتك حتى يفرغ من ركعتي الراجح قال اما اذا فسر مع مروي ان يكنى قال ابي
 القاسم ومن ركعتي الراجح اذا خلعت الشتمين ان ركني الراجح حيث في الراجحة انه لا يكون ويقدر بقدر
 فاذ اسلم ندم في ركعتي الراجح ومول ما رجا اولي واحصا لفرقة النبي صلى الله عليه وسلم اذ دخل احدكم
 المسجد فليركع ركعتين قبل ان يجلس ومن ما شاء ركني الراجح هـ وتفتك بعد اذ ركني فصل الجماعة لا حول
 مع الامام هـ اخر صلاة على ما جاءه ان من ادرك الفجر صلوا فقا هـ ادرك فصل الجماعة **الثاني**
 فان في الفواذ من ركني الراجح قال علي بن ابي رافع في الفجر وفرا فميت الراجح فليركع ويليها
 ولا يجزى ركعتي الراجح هـ وقال البرزلي في كتاب الصلاة وسيلك الشيعيون دخل المسجد وقت الجماعة
 هـ ركع الراجح حيث فاجابهم بركع لذلنا والراجح لابي الجليل انه يجزى ركعتين مع واما الفجر فليركع
 من اخر وجهه وركوعه لانه يعين بالراجح ثم قال ولما ركني الشيعيون الراجح فليركع ركعتي الراجح هـ
 ونصا على تسليط الامام في الفجر حجة الراجح حيث من سماع ابي القاسم ما نقله
 الصلاة وسيلك الامام على ذلك في التميم الذي بعد هذا والله اعلم **الثالث** اذا دخل الامام المسجد
 ولم يكن ركع الراجح فادخل المدة الصلاة فليركع الامام المدة ان لا يركع الراجح على المذهب
 انه يسكنه ولم يجز غيرك وعليه ائمتي سنده ونقله علماء التوضيح وقال برسم كتابنا عليه في حجة انه
 لا يسكنه وقوله ابا ركني لم يجز فيه خلافا وعن ابي عوف في القول لرواية الفقل لم يركع
 ع في القاسم وركعتي الشيعيون ونقله عنه البرزلي ولم يجز فيه خلافا وتقدم كلامه في الفجر التنازع
 بين هذا قوله **وهذا الاجل كثر في السجود وطول القيام قوله** ان شهاب في السجود
 القول الثاني في رسم الحج من سماع ابي القاسم ما كتاب الصلاة ونقد اختلافه انك اعلم الله
 فضل ما طول القيام او كثر الركوع والسجود مع التسوية مدة الصلاة في الصلاة ما ذهب الى
 ان كثر الركوع والسجود افضل لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ركع ركعة وسجد
 سجدة بعد الله بها دجنة ومثل عنه بها خاتمة وضع ما ذهب الى ان طول القيام افضل لما روى (في
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ان الصلاة افضل قال طول الفنون وفي بعض الآثار طول القيام
 وهذا الحكم اذ ليس في الحديث الاول ما يفسر هذا الحديث ويحتمل ان يكون ما يلقن الله عز وجل للفقهاء
 طول القيام افضل فاذ في الحديث الاول انه يلقن بالركوع والسجود وكذا ما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان العبد اذا قام فليركع ثم يركع فليركع على ركعتين فليركع او سجد تسليفا
 عنه لاذليل فيه ايضا علم ان كثر الركوع والسجود افضل من طول القيام اذ من يركع لم يركع

القول

الزينة عن ابي ابي زيد **ج** قال ابي رافع هذا لا يصح ان يقول نافلة اذ كان الامام يقول نافلة
 كقيام ومكان لم ارب ذلك نفاضا **ج** قال ابي رافع هذا لا يصح ان يقول نافلة اذ كان الامام يقول نافلة
 عياضا عن الرجل يقول السبع والوقت والامام يقول لا تشفع فقال ذلك حليز ولا في لغة فيه وظل
 كلام ابي الجلاب في قوله نافلة من الاشياء بل من النافع من الاشياء فنعى ما رواه ما رواه عن ابي جعفر عليه
 ابي الجلاب ونفذ في كلام ابي زيد عن ابي رافع انه نقل عن ابي رافع في ذلك فولي ابي الجلاب المنع والله
 اعلم قوله **وان اقيمت وهو صلاة قطع ان خمس فوات ركعة** **ج** يعني يقطع ويترك مع الامام
 ويعبر العقل في الترتيب ان كانت النية كانه فيجب من رتبة غير النية فافان عليه وان كانت النية في
 نافلة فلا يعبرك قال في المرونة لا بد من تغير قطعك فلا ابي الجلاب في ابي رافع في كتاب العقلة ومن
 قطع نافلة غير الزمان اعدت في المقلوب قال في الفروض انما في اعدت في نافلة في وجوبها
 عليه بالسبوع عند ذوالعذر له **ج** في هذه احدى الاشياء السبعة التي تلي بالشرع
 وهي الصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة والادب والامام والوقوف وتكفيها
 بغيره فقال صلاة وصوم شرع وعمرة بليبي جوار واعتكاف وانتم ابي جعفر من كان
 للقطع عامدا بغيره من طاعة عليه والامام وان كان في ذلك من الامور والاعتكاف من الاشياء من الاشياء
 عدم الزمان وهو كذلك **ج** يعني به الدخول خلف الامام بل في من بالشرع ولا يجوز له الانشغال
 عن نافلة الا ان قطع الا ان كان في الامام والله اعلم وقال الشيخ **ج** في ترك الامام في
 اصل المذهب ان كل عبادة توفى اولها على اخرها يجب امامها اصلها **ج** فيجب امامها والعمرة
 والعقلة والصوم والاعتكاف والوقوف في كل الوقوف والوقوف والوقوف والوقوف والوقوف والوقوف
 الخامسة عشر في صلاة النافلة ومن جملة ما قال فيه اما لشرع في تحريمه بالضرورة اصلها
 على ان قطعها لا يوجب ففلا وكذلك الشرع في العرفة والافراة والاذكار وغير ذلك مما في القرآن
 هو في كتاب العقلة من الدخول خلف الامام في هذه السبعة قال في كل الوقوف والوقوف والوقوف
 للجهد وغير ذلك **ج** وقال في المشايخ الملقون بعد ذلك السبع الاول في كل الوقوف والوقوف
 والوقوف والسبع للجهد **ج** يعني ذلك في الفاض عياضا في التنبهات فلا الشيخ خليل **ج** في هذا
 اذا سلم للجهد فهل له ان يرجع عذرا وكذلك العرفة بنية واختلاف اذا خرج بكسر
 حين للمسلمين فلم يجره فهل له ان يركب ام لا فيل يجوز له ان يركب وفيه لا يجوز وفيه ان كان معينا
 الكفا وان كان غير معين لم يركب **ج** وقد نكثت النظائر السبع المذكورة فقلت
ج فف واستمع مطلقا فذ حكمه بكونه بطلان فذكر نكث **ج** صلاة وصوم

وعجنا

وعجنا وعمرة لئلا كذا اعتكافا **ج** طوافا مع التمام المقتدر **ج** يعني (نقضا بفتح عامدة
 قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني غير فعله **ج** قال في المرونة ومن اتم في نافلة ثم اقيمت العقلة فلا
 ان يركع بركعة من غير ان يركع الامام طوافا ودخل معه والوقوف بسلام ودخل معه ولا
 بغير النافلة اذ لم يتغير قطعك ابي رافع زاد في الامام بغير ايام الفوات وحركه وكذلك اختار ابي
 يوسف ويخرج من ان من اتم ثم صعد الامام على المنبر انه يتلوا ويصلي بغيره في الصلاة وهو يقول
 ملاك **ج** رواية ابي جعفر بن محمد بن سماع ابي القاسم ان كان في التمسك سلم ولم يدع وقال ابي جعفر
 بغيره بغيره واجب ونحوه قول ملاك **ج** رواية ابي جعفر بن محمد بن سماع ابي القاسم ان كان في التمسك سلم ولم يدع وقال ابي جعفر
 انه يتم النافلة اذ لم يتغير فوات ركعة سواء ركعة ام لا وصرح بذلك في الفروض وكذلك البرقي
 التي هي غير العقلة التي اقيمت بغيرها اذ لم يتغير فوات ركعة غير ركعة ام لا كما صرح به في الفروض
 في شرح القول التمسك عليه المولى وهو قول ملاك **ج** وهو القول الثاني في كلام ابي الجلاب وصرح
 بغيره يعني ان القول الثاني من كلام ابي الجلاب هو ان يتسك عليه المولى التسبيح للباس في تسبيح
 ابي الجلاب وصرح في التمسك فلا يتسك فيقول التسليم كذا في كلام الله انه يتم البرقية
 والنافلة وان لم يتغير ركعة **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
لي ان عذرها **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 وابي الجلاب وابي جعفر **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 ام لا وان طوى التفتي اتمها ثلاثا وخرج وان طوى ثلاثا سلم وخرج ولم يعبرك **ج** وقال ابي الجلاب
 حب وبه المرفي يقطع وفيه كغيرها فان اتم ركعتين فاستشهد به ونحوه في كل الوقوف والوقوف
 او كراهه **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 لئلا يعود الى التمسك في المرفي **ج** وقال ابي جعفر **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 الاصل خلاف القول الثاني لابي القاسم **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 ان في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 ثلاثة ويسلم ويصلي **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 سلم ابقا **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 نافلة كراهي **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 هم الخلاف اذ ركع في التمسك ولم يركع في الفلاة **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله
 من اتم ركعتين يعني من المرفي **ج** في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله **والا اتم النافلة** **ج** يعني في قوله

لأن هؤلاء لا يعشرون وفيل بالكلية لعدم النفي في الحقيقة المتقدم هو قوله ابن جرسون
 ابن تشاران ما صلي على ارفع من عليه ارفع او اخفض من غير فخر الى التكميل تحت العلوة ان كان
 اللزوم في جميع كمال التبيين وعلى الذراع وغيره فان كان كثير بل المتأخر في بطلان صلاته لم تقع
 ثلاثة افعال التكميل ونعيم وما خفف في النفي الى كماله في العموم في قوله عليه السلام لا يقبل الا ان كان
 والى فخر العلة وهو التكميل والسرقة في جميعه فخر التكميل في المعلوم وتكمل على الامام مكلفا ما غير
 اعتبار فخر التكميل حسما للذريعة ولو قصر المرفوع منفع التكميل لخصه وبطلان صلاته وحلله
 من خلفه ان كان الامام هو وما ذكر في هذا من الجواب الاول الكلام فيما لمعنى وزاد بعد قوله فيهم
 ذكي اخرون وتترك منه بعضه فلو لم يغير اختيار فخر لان ارتفاع الامام بعد تقدم ما في امينة
 على حصة التكميل منفع في انفاصه وغيره حسما للذريعة في جعل ما في ذلك بطلان صلاته ما قصر التكميل
 اولا ما كذا او ما صرحا وان كان كذا اولا ما بطلان عليه وعليهم وقال في التوضيح بعد ذلك في بعض
 المتفردين وظهر ان الاعادة على الامام والمعلوم وكذلك انما في مسألة التوضيح وفيه لا
 علم ان هذا يعيد الامام فقال ما غير بالقوى وقال ابن تشاران في الاعادة عليه لانه لو انزل العلوة
 هناك وصرك لم يكن عليه اعادة هو وما ذكر في ابن تشاران في كماله لان ما في انزالها وعرك غير فخر
 للتكميل والكلام في فخر التكميل قال ابن تشاران في ما ذكر في المعلوم فخر حكي عبرة في التوضيح
 ان بعض شيوخه حتى الى ان المارم في التوضيح والتكميل بطلان فخره في فخره
 ابن تشاران في تشاران بالكلية ولم يكتفي في ذلك خلافا لما تقدم اذ علمت ان ما في اذ فخر التكميل
 باذنه في فخر التكميل في المعلوم متبع على عدم بطلان صلاته كما ذكر في ابن تشاران في اولا المارم يعيد
 القولان كما تقدم وحينئذ في كلام المصنف على اختلاف النسخ والقول بعدم التكميل ان تقدم عن صاحب
 الكمال في ابن تشاران على اصل المذهب وتقدم في الحديث عنه والتوضيح في العلوة هو قوله ابن
 غار بعد كلام المتقدم يعني قوله وهذا الذي سلك فيك فتبين على بعض القولان تقدم ما في اذ في
 في الامام بل في ذهاب احوال الصلوات فقال انما في الاعادة عليه وعليه اذ فعل ذلك على وجه التكميل
 واما لو انزل التكميل على ذلك فصار على ما في اذ في صلاته لان الامام هذا لم يقصر التكميل
 وكذا اذ فعل ذلك للقي هو وقوله للمخمس في انزال الصلوات وعرك وكذا حكم ابن تشاران في التوضيح عن
 سمعون وحيي بن عمار واخوه في قوله في المرونة لانهم يعشرون كلام ابن غار لان ما استشهد
 به لابن تشاران في قوله ما في ذلك وجه لان ما في عن التوضيح والتكميل وقوله ليس فيه ان ذلك موقوف ويح
 ما في الامام في قوله في النفي ان قوله في عدم على قوله ما في لا يعشرون وذلك بعد حرك قوله لا يعشرون

على

على المنع وان كان ظاهره ان اية وجزم ابن جرسون في نشر حد بعدم التكميل فيم اقتلها وحو
 على مكان في تقع يد جعله غير مكره فقال في رواية فتبين العلوة على موضع عال من غير افعال رجل فانه
 به لم يكن لان الامام لم يقصر الى العيش والتكميل هو وجه حسن انما لان ذلك عالم تقع الفروقة التي
 ذلك ما ان دعيت فله بالسرقة وروى عليه في المجموعه عن مالك رحمه الله في الامام يقبل في السجدة
 ويقصر بوجه ويقصر فخره ان لم يجزوا في اقل ذلك جاز في قوله وقال ابن تشاران في ستر ح الرصدلة واهلها
 الموضع ودعت الفروقة الى صلاته الامام فيم تقع ولا يصح زيادة عليه جاز هو واعلم ان التكميل
 من كلام المرونة وصاحب الكمال في ان اذ لم يقصر التكميل بل يبيد ذلك لان اية هذه ولا بد في ذلك كلام المصنف
 في السجدة التي بالبر والتمسك بالامام لان قوله لا يفسد المأكل على ان يغير جاز في ذلك اتم في ان يكون وكذا
 او معصوما وهو ان يغير قوله اولاء المكي وهذان واقتراهما في سبعة السبعين لم يعلما في كماله تقدم
 وكلام ابن تشاران في كماله هناك يدل على هذا وكثيرا في رفع ذلك في المصنف الحرام عند دخول السجود
 له في الامام على مسكهم واذ اجملا على ان اية هذه في فتبين من كلام المرونة وصاحب الكمال في رواية
 اعلم في كماله في الامام اذ علم ذلك في فتبين التكميل في اية هذه في قوله كما تقدم عن صاحب الكمال في
 بان يستر الامام العلوة وحركه كما تقدم افعال وما اذ فخر التكميل كما نص عليه عياض ونفع ابن تشاران
 وابن تشاران في ابن غار في وجه التوضيح المسئلة وذلك كماله ونفع صاحب الكمال في قوله في قوله في ذلك
 عند التوضيح في الاسماء وخوصها في قوله في معنى قوله في المرونة لانهم يعشرون قال ابن جرسون في
 نشر ح التوضيح هو ما بعد فخر التكميل في قوله لا يعشرون ابن تشاران في التوضيح والتكميل في المارم
 ابن تشاران في قوله في التوضيح في قوله لا يعشرون ابن تشاران في قوله لا يعشرون ابن تشاران في قوله لا يعشرون
 على التكميل في فتبينه عينا في فتبينه عنده هو قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون
 المرفوع عينا فقال على لسان بعض اصحابه التوضيح في راية فتبينه وموضع العلوة في قوله لا يعشرون
 والتكميل في قوله لا يعشرون على التوضيح في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون
 لهم الاعادة في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون
 في الوقت ولا يعيد الامام في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون
 السبعين المتقدم في كلام المرونة عن قوله المصنف واقتراهما في سبعة السبعين وفتبين كلامه
 ان في غير هذا لا يعشرون في الوقت هو الرابع في قوله في الامام على فتبين او كبرية وما خلفه
 فتبين في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون في قوله لا يعشرون
 كل هذا غير ارضا واحدا منكم اذ انقلت (العبود في كل السقف والارض) ما في قوله لا يعشرون

لجماعة ولابد العكس وانى بالعلم الدلالة على السببية فتأمل منفعه علم ارباب فيه علم وهذا هو
 من كلامه عن انما علمه من النية للبدان تكونه مقارنة الاول الفعل انما هو فنشرك فيه اوركن ثم رابعا
 القيد فيه على ذلك في نفس حق فواعل انما هو عيوض فقال في نفس حق قوله وعلى المعلوم عشر وضابط
 ان يبنى الاقتدار بالامام وكونه مأمورا مدفعه تكلم هنا على وجوب نسبة الاقتدار على المأمور وقوله انما
 صفة غير الوهاب وقد ناله صحيح وفيه خلاف وصورة المسئلة كدفع المقتل ان يعلم هذا واحتمل وتبين
 ذلك ثم رابعا اعلما بين يديه بقليل فجملة من فعله ان يقتضيه الاقتدار وينتج خلفه مأمورا مع الاستحضر
 ان ذلك لا يتحقق وتقبل صلاته ان فعله وقيل نعم وعكاه عما رتب حبيب في امل ان يعلم بقوم باسم
 وفي امل جملة من فعله بالامام وصل بقليل ثم اخبر انه صلاته لانه كان مأمورا واعلم من وراءه ابد للضم
 للامام له وفعله ارباب انما هو من الغيبة من الحجاب فالجواب ما نقله ارباب حبيب عما رتب انما هو من الغيبة
 من الحجاب فالجواب خلافه غير الوهاب وفعله في سماع عيسى عما رتب انما هو من الغيبة ثم قال ولا خلاف
 بالمشهور من المذهب وان لا بد من نسبة الاقتدار فقال انما هو من الغيبة ابو عبد الله بن عبد السلام عن شيوخ
 تشوخي رتب في ذلك ما يدل انما هو من الغيبة لانه قد ثبت بانما هو من الغيبة او بانما هو من الغيبة او بالامام
 انما هو من الغيبة وانما هو من الغيبة والحق والامام انما هو من الغيبة او بالامام انما هو من الغيبة او بالامام
 بقدر ذلك ونحوه من الغيبة النية والبرهان اقتراح بها لا يفي جزء من الغيبة لم يقصر فيه
 المتابعة وفقدان بعض الناس معارضة ذلك ان النية من بدو الفكر والارادة لا يمكن ان يشعر
 والادراكات وهذا الزعم لا يمكن من وجه لانه من جهه الى المسبح بقدر العقلة وفقد المسبح
 يتحقق الامام لا يفيد فيما فعل تنفيح حبيب الى المسبح ولم يفيد او شعرت بانما هو من الغيبة ولم يدرك
 فقد المسبح للامام وانما هو من الغيبة وفعله للعقلة ونفيل للحد حول في العقلة ونفي يتحقق الامام
 كل ذلك بارادة وفعله قوله **ولو جاز** في التوضيح وزاد ارباب بتبين مسئلة اخرى وهو صلاته
 الجواز ما وجب حبيب على الامام نية الامارة بناء على اشتراط الجماعة حبيب وفيه شك فانه نص
 في المرونة على انه لو لم يكن الامارة نية الامارة بناء على اشتراط الجماعة حبيب وفيه شك فانه نص
 وقال ارباب من الجواز كما جعته في وجوب الجماعة بلجفا في نية الامارة هو وقال ارباب من الجواز انما هو من الغيبة
 وانما هو من الغيبة انما هو من الغيبة الاولى او الثانية (وبينهم وبينه في ذلك ارباب علماء انما هو من الغيبة
 في جماعة وهذا يقتضي نية الامارة في الاولى او الثانية (وبينهم وبينه في ذلك ارباب علماء انما هو من الغيبة
 الجواز قال ارباب بتبين بناء على ان اشتراط الجماعة حبيب فيقال بنو الامام الجماعة في ثلاث جملان
 وخامس في ذلك عن صاحب التوضيح انه اعترض على مسئلة الجواز في المرونة انه لو لم يكن الامارة

صلي

صلي ارباب اذ قال ارباب من حقه وهذا هو نادر والكلام انما هو على الغالب وقول صاحب الجواز
 عن غير مشتق حبيب من ارباب في ادان فقول الجمع فلا بد للامام من نية الامارة هو وطائفة عن
 صاحب الجواز فهو الغيبة وصاحب المرونة فانه فلا الجماعة حبيب حسنة وليست حبيب وشرك صاحب
 المرونة وغيره حبيب الجماعة قال وان فعلت يعني ارباب اعيون قوله **الجمعة** **وجما** **فمن** **بنو** **الامام**
 بل من ان بنو الامارة اذ اصل الجمعة اذا جمع بين القلائد وهذا الجمع بين القلائد لينة
 للملك لانه جمع كما سبانية بانه قال في التوضيح بعد ان ذكر ان بنو الامارة في الجمعة والفرق والاختلاف
 وفيه حيلة الجماعة ما نفعه ولم ارباب ارباب الجمع الى المتاح حبيب كالمعنى الحبيب والفرق والاختلاف
 ذكر ارباب علماء انما هو من الغيبة الاولى قال ويكتفي في انما هو من الغيبة جمع القلائد لينة للملك اذ لا يكون ذلك
 الذي الجماعة فيستغنى ان بنو الامام الجماعة حبيب كالمعنى **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام**
 عليه اعين ومنه ذكر في عباد في فواعل مفضل وعلى المأمور عشر وضابط ان بنو الاقتدار بالامام
 وكونه مأمورا للبدان من ذلك الامام الذي يجمع فيه العقلة الامانة كالمعنى وطائفة الخوف وما
 يقوم من القلائد فيك وقتها حبيب الجمع بينه نية الامارة والجمع وكذا المستغنى في انما هو من الغيبة
 ارباب القلائد حبيب قوله وما يقدم من القلائد فيك حبيب الجمع **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام**
 والعقلاء لينة للملك واما جمع عن حبيب ارباب السام حبيب السام فيجمع ارباب في انما هو من الغيبة
 على عقلة فلا يتحقق ذلك فيه لان هذا العقلة فيك حبيب العقلة بدو الجماعة هو وهو كلام طائفة
 ولم يحك ارباب من ذلك الذي جمع الملك وبه في ارباب غار في ارباب كلام الله والله اعلم **فتبين**
 كلام كلام الله في التوضيح ان ارباب الحبيب في ارباب حبيب في كلامه ولذا في ارباب حبيب السام
 فتأمل قوله **وحووا** **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام**
 صلاته على تلك الهيئة لانه الجماعة فانه غير الوهاب وفعله من في التوضيح ثم ان الله رحمه الله
 اغترضا علمه جعل طائفة هذه المسائل ان كان موضع تشتت حبيب الجماعة فانه فيك على الامام ان
 بنو الامانة فقال ولديهم هذا الصحيح لان مسئلة الاختلاف لا تشتت حبيب الجماعة ولو اتوا
 في ارباب حمت العقلة وكذا في طائفة الخوف لوصل كل نفسه تحت العقلة **قلت** **لربيع** **الارض** **اض**
 بصلوة الخوف لان الكلام في صلاته على الهيئة المذكورة وللشك ان الجماعة حبيب في ذلك فتأمل
 وصيانية في فعل الاختلاف انما هو من الغيبة الاختلاف الجماعة بلولم يكن خلف الامام الامام لم يقع له
 الاستغناء قوله **ومستحلفا** **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام** **فمن** **بنو** **الامام**
 بالامام حبيب فانه بل من ان بنو الامارة ليعين بين نية المأمورية والامانة فانه الغاية غير الوهاب

مفتوح شر قال البرزخ في أثناء كتاب الصلاة المنصوص عننا ان سبب الامام يجعل
 الركوع وعينه قبله فلا خلاف في عموم الامر وان كان لا يجزئ الامام قبل كل ركعة لان المشهور في الصحة و
 على غير فني في كل الاختلاف في الحركية الى الاركان هل هو واجب لنفسه او لغيره فلا يخفى على
 الاول لا الثاني هو ذلك اية عرفت واية اخرى في علمه وحقه هو تصور كراهة عمدا او سهوا او غفلة
 وهو كراهة اذ قال في فتح المصاب في كتاب الصلاة في حجة صلاة المني والكسبي منعه وسبيل ماله
 على الاعنى جعل خلف الامام في ركوعه الامام ويسير قبل سجوده ويسير به فلا يفكر فني اذا
 فني صلته اخبر بذلك قال سببا في الصلاة هو وسائر في ايقاعه وسائر الصلاة ومطلبة ما كان
 ان امامه ركع في ركع امامه لم يركع مع امامه او بعد ركعها فشرحت لفهم الامام وطلبة صيغة
 وان رجع راسه قبل ركوعه ولم يغير مكانه اعادة الصلاة

هو وقال الشيخ زرقا في شر
 ح الرسالة من ركع قبله ولم يجعل من الركوع معه فذر الواجب بمقتضى ترك الركوع هو وقال
 في المنقضي من رجع راسه قبل امامه سار عليه فلا يجوز ان يركع مع راسه من الركوع قبل ركوع امامه
 او بعد ركوعه من رجع قبل ركوعه بعينه الرجوع لا ينافي امامه اذ ادرك ذلكا فحكم التامع
 والافعال بعبود الامام بركعة فينتج عدم بقاء ركعة مع ركوعه فيركع الامام في ركوعه بغير
 من رجع رجع قبل ذلكا قال القاضي ابو الوليد من رجع قبل ذلكا فحكم مع ركوعه قبل ركوع
 الامام وان كراهة فترتبع الامام في مقدار الركوع صحيح لانه قد تبع امامه في ركعة في حال
 وهذا في الركوع ما ما اتفق فيه الامام في ركوعه او سجوده لانه يجوز في نفسه للاختلاف في المذهب
 وانما المفقود منه الركوع او السجود فان اقام بعد ركوع الامام ركعا فذر من رجع تحت طلته
 الا انه فذر اسلا في خفضه قبل الامام وانما كيف بعد ركوع امامه ركعا او ساجدا فذر من رجع
 في رفع صلته وعينه ان يركع مع الامام في ركوعه وانما توارى عنهما من كتاب الصلاة في
 لمخوفون اذ ثبت الركوع على مع الامام يسير قبله ويركع قبله في طلته تلكا قال طه تارة وقد
 افقوا في الصلاة عليه ولا يقبل قال حرمه رشت وهذا اذا سجد قبله وركع قبله فادرك الامام
 بسجوده وركوعه وهو راكع وساجد في رجع معه مع الركوع والسجود او رجع قبله وانما ان ركع ورجع
 والامام واقف قبل ان يركع وسجد رجع من السجود ايقاعا قبل ان يسجد الامام ثم لم يركع مع الامام
 في ركوعه وسجوده ومثل ذلك في طلته تلكا فلا صلاة له واختلف ان يجعل ذلك في ركعة واحدة او في
 ركعتين فبني في الركعة وفيه لا يخفى في وفاء كذا عليه فيلزم بها بعد سلام الامام بان لم يجعل

بالحق

بالحق صلته هو قوله وامر الامام بعبودك ان علم ادراكه فبك رجع لان خفضه شر قال ابي غلزل
 اني ظهر لي في فتره ان علم ادراك الامام بعبادته من الاستوى في ذلكا الركوع والخصم في الامام
 بالعبود ولم ينفك الركوع في هذا وانما اختلف في كيفية ايقاعه ربه رشت والخصم في اذ لم يعلم ادراكه
 بخلاف ما يعكبه عبرة المولى هو وماله من مساوان ايقاعه للامام صحيح لا شك فيه قال في رسم
 الصلاة الكتاب من سماع الشهاب من كتاب الصلاة وسالته عن الترتيب في الامام بالسجود في سجود
 الامام وهو ساجد في سجود الامام في راسه ثم يسجد حتى يكون سجوده بعد الامام فقال
 في فني كذا هو على سجوده اذ ادرك الامام وهو ساجد قبل ان يركع فقلت فقلت الترتيب في الامام
 بالركوع برفع يديه على الركوع الامام فان ركع الامام وهو راكع فبني على ركوعه ولم يركع راسه حتى يكون
 ركوعه بعد ركوع الامام ولا كلام في هذين الوجهين والتمس الكلام اذ انسب الامام بالركوع في الركوع
 او السجود بحسب اية يجب ان ذلك لم ينفك لانه الترتيب في الامام بالركوع والسجود برفع يديه وساجدا حتى
 يكون رجع مع الامام لان لا يجزئ الامام قبل ان يركع فينتج عدم بقاء ركعة مع ركوعه في الركوع والامام
 وهو محمول عن قول ادراكه ما استوفى على انه فركع ماله رجه انش وفردا في ركعة في الفواذر
 من رواية ابي القاسم في رواية الحارثي اما في فني الركوع مع راسه قبل الامام ان يجوز ان يركع راسه
 عمدا وقال في الامام في رجع راسه قبل ذلكا فقلت في الركوع هذا التحويل بغير تقييم الصورة
 القاهر في تحقيق انه يرجع الى امر معني على سبيل المثال فان اختلف في صورته بالبلادة وبغيره فذر هذا
 المعنى للامام على ما يجب عليه من ركوع الصلاة وضاعة الامام فلا ورثا في حج هذا المثال بل في
 التحويل في الصورة القاهر في ما يقع مع كذا في رجع الامام في قبل الامام قال في رسمه وفي المراء
 تحويل صورته برفع القيمة بعين تلك الصورة ولا يفتنع ووقع ذلك في المعنى بغير نقل الشيخ
 شهاب الربيع في فضل الله في شرح الملايح ان بعض العلماء جعل ذلك امتحانا في قول الله ان يركع
 راسه حمار وكان يجلس بعد ذلك خلف سنن حتى لا يرى الناس وكان يفتن من وراء حجاب هو قوله
وقرب تقديم سلكي فقوله ظاهر في قال القرافي في جامع الخير في تقديم الركوع
 لحسب صورته هو قال ابي عرفة ابي رشت في تقديم الركوع على كذا في العضم فذر وعلى مساوية
 غير مكره لانها في نية خذ بها قال صلى الله عليه وسلم لا بد من ركعة في كل صلاة او ثبت في مزارا من
 في امين ال داود هو وما ذكر في ابي رشت هو في رسم خلفه بالامام او ان من سماع ابي القاسم
 سمع في كلام طويل هذا زبده من انش اعلم وقال في شرح فصلة من الرسم الاول من ايقاع حسي
 القوت بالنية ان مرهبة من انش وعلمية له اعلم لان حسي القوت لما يوجب اشفوع ورفعة

وفيها انقلوب والله اعلم **تفصيلها** الاول نفي ما في المرونة وان ذكي غير ما نفي انه
 نسى تكبيره الا حرام فان كان كبر للركوع ونفى بها تكبيره الا حرام اجزاء هو يعلم ان وض
 المسئلة في دخول مع الامام من اول القبلة فلو ان ارجح فمع الله المسبوق كما وضه (التشريح
 نعم يجوز منه على المسبوق ما يراه احرى والله اعلم **الثاني** قال في الموقوف ان كان منك فيها
 اي في تكبيره الا حرام وهو وحده او امام فبطل الله تعالى حتى يتم وتغير وان كان امامه سال
 النجوم وان ايقنوا بان امة صحت صلواتهم وان لم يوفوا اعدوا القبلة وفيل انه لمن له صا بعض
 يقطع من علم وفيل انه ان كان قبل ان يركع فقع وان كان قد ركع فمادى والاعداد الا ان يكون اقلها
 فيوفى النجوم انه قد ارجح وفي رجوعه الى غير النجوم بان امة واجتبر انهم بنوا ذلك على اجزاء
 تفويض التنية على الا حرام هو قوله وان لم يوفوا **ثالثا** لا سيما في الماروم فقط **ثانيا** يعني وان
 نسى تكبيره الا حرام وكثير نسيته الركوع فقط ولم يفر الا حرام ناسيا بل انه يتبادر الى الماروم مع
 الامام ويكمل صلواته في اعلة لم يقول صحة صلواته وان يفتقر بنوا ذلك بمكمله **تفصيلها**
الاول في هذا الفسخ حالات ان ذكي ذلك غير رجع مع الركوع فانه يركع ان يتبادر وفيل
 يقطع وان ذكي في الركوع وعلم انه لو رجع وارجح لم يدرك في ذلك ثلاثة اقوال (تشرحها ههنا)
 المرونة يتبادر ويغير والثاني يستحق والثالث هو بان يجر وان علم انه لو رجع وارجح ادرك
 الامام قبل رجع فيه ذلك فولان في المارونية والعينين يقطع ويحرم وراى خبيعا وان قطع
 للشك مع انه لا يفتقره تنه وفيل لا يقطع وهو ان يدخر مع المرونة هو عبيد ما اتق
 ضيق وهو الاموال حيث كبر للركوع فاما ان لم يكن كبر للركوع فانه يفرغ ويكبر للامام
 فانه في انفراد **الثاني** قال في رجا بعد ما نشط قد تدبر على فذهبت المرونة ان يكون قد
 كبر في حال القيام ام لا فلوله **الثالث** هل يتبادر وهو وحده وهو ظاهر المذهب وهو انه لا
 يرفع مع كلام الله او استجابا وهو الذي اختلف في فانه ارجح في التوضيح **الرابع** في يدك الله هل
 يغير القبلة ام لا (كفاه بما فرغ في وهل ارجح المذهب انه مذكور بالاعداد وظل وهو
 با وهو الذي اختلف وصدرب في الارتداد او استجابا وعزاه في الارتداد لابي الملاحشون
 وذكر في التوضيح **الخامس** قوله ناسيا له معصومه لكان علمه انقطع فانه في التوضيح
 خلاف صغير وارب شهاب رنا هو اكل كبر للركوع غير ذكي للامام ولو كبر للركوع وهو الذي
 للامام منقذ لما ارجح انه صلواته باجماع فانه بالمقران وعلى هذا ملة يتبادر حينئذ لعدم
 اختلاف المراجع في كلام التوضيح وللا حاجة الى التفسير بالشياخ في الصلوة الاولى لان

العالم

العالم حكمه كذلك وهو ظاهر ولله الم يقين الله وانما ذكي لبيان في المسئلة والله
 اعلم **السادس** قوله في الماروم فقط معصومه ان الامام والغير لا يفران به وهو كذلك
 بل لا خصوصية للتفصيل بالمعصوم في هذه الصلوة فقط فانه الصلوة الاولى الماخيرة الماروم
 فقط وللغير في الامام والغير كما صرح به صاحب المقران وغيره **السابع** لو نسي ما مضى في
 غير الركعة قال في المقران حكمه كذا في الاولى وان لم يفر الا حرام فمادى والاعداد بعد فقاء موقعا
 قد وان نوى بعد الا حرام ارجح انه صلواته وفيل الركعة بعد سلام الامام كذا روى على بن زياد
 عليا وفلان ابن حبيب بل يقطع ويستحق على كل حال قال وللوجه انه في التوضيح
الثامن في ظاهر كلامه لا يركع في ذلك في الجملة وغيره فافان ابن تاج وهو ظاهر المرو
 خذ ورواه ابن القاسم وقال مالك وابن حبيب في الجملة يقطع بسلام ثم يركع من غير جملة
 بخلاف غيرهما ذكي القولين ابن يونس ونقله عنه في التوضيح **الثاسع** قال في المقران
 لو دخل مع الامام في الاولى ونسى الا حرام وتكبير الركوع في الاولى وكثير المارونية الثانية
 ولم يفر الا حرام ففان يقطع ويكبر الركوع والغير عنوة في هذه الاولى في مسئلة المرونة
 ناسيا عرصة التنية وتكبيره الا حرام هو ونقله التوضيح **العاشر** حيث ارجح في التوضيح
 وهل بسلام ام لا فلوله حكمه في المقران وخصه بما اذا ذكي بعد ركعة قال وان ذكي
 قبل ركعة قطع بغير سلام وذكي ان المنع في ذكي الماروم هو قوله **في تكبير السجود**
د في التوضيح انه يعني ان المتأخرين اختلقوا في نقل المذهب في تكبير السجود على هو
 تكبيره الركوع فاذ ذكي للسجود ونوى بعد الا حرام ارجح وان نوى به السجود دون الا حرام
 لم يركع ويتبادر ان تكبيره كذلك ان نوى الامام اجزاء وان لم يركع لم يركع ويقطع فانه في المذهب
 هل ان لم يكن للركوع وكثير السجود قطع فله يركع الثانية كبر لثا اوله يركع فانه في كذا
 باب المراز فان ركع فمادى والاعداد بعد فقاء ركعة وان نوى تكبيره السجود الا حرام ارجح
 وفي ركعة بغير سلام الامام هو وفلان تفسر له لم يكن في الاولى للفتنار والركوع لم يركع
 تكبيره للسجود ولا يعرف في المذهب فيه خلاف الاما تفرق ما سمع ابن وهب هو وفلان ابن
 عوفه بعد ذكي حكم تكبير الركوع التنيج ويكون تكبير السجود قتله وقوا رواه محمد بن عوف
 هو وامار ذكي تكبيره السجود الا حرام واوقفه في حل القيام بهذا ارجح في كذا تقدم في كلام ابن
 رشت وذكي في الخلاف وما ذكر في التنازع عا ابن عبد السلام من عدم الاخر في تكبيره في كلامه
 ما يدل عليه والله اعلم وقد صرح ابن الجليل والضمي بان ذكي للسجود والامام انها في

اللاية في شرح مسلم في كتاب الحج لما ذكر ان ابن الزبير نقض الاعمدة وجعل اعمدة تسمى عليه ما لم
والفلاح غير انما يقع اقامتها بالمسير التي انهدم سقفه اذ لم يقلل على السقف يستمر واما لوضو
بها ثبات السقف من السقف كما ثابت على الجدران فحينئذ ابن الزبير بك اعمدة وثلاث بقدره لما
في السقف كما مذهب الاعلى وخلفه انما هو ابن الزبير وابن عمر بن الخطاب ان يقلل بالحصى وطلب
تحتها فانك عليه الشيخ طالع ابو علي الفراء وكان شيخنا ابو عبد الله يعني ابن عمر بن الخطاب يقول انما
ب ما قاله الفاضل ابو الصالح هو والله اعلم قوله **واما اقامة الخمسة** فيمن انشأ من لم يزد في ذلك
ابن بشير وسكنه غيرك عند قول ذلك من ان الذي في عدم انشأ احد اذ لكان شريك في بعض اعلم
وانك عندهم انشأ ان اقامة الخمسة للابن بشير وقدرتك من غيرك من الخلفي ما يفتق انشأ انك
ونعم وان كانت القرية بيوتها متقلة وطريقها وسطها ومبينا مسودا ومبصر جمع فيه العلوان
بجميعها كانه مع وال اولم يكن في بناءه والله اعلم قوله **والجماعة تنفي** فيمن انشأ من لم يزد في ذلك
من كلام صاحب التراز خلافا لما روي عن ابي حنيفة قوله **والجماعة تنفي** فيمن انشأ من لم يزد في ذلك
متجاوزا تنفي عشر باقية لسلامة **تنفي** التي تقيم ما كلف الملك رعد الله هذا وفي القوض
ان مع ما كلف ابن عمر السلام ان الجماعة التي تنفي ان يقر في شريك في انشأ اقامة الجماعة اب
يملك حلقه في الجماعة الاولى في لا يثبت في حلقه في كل جماعة بل يجوز باثنى عشر رجلا باقية
لسلامة والذين يقيم ما كلف ابن عمر السلام خلافا لخالوانه انما اراد ان الجماعة التي تنفي ان يقيم
القرية شريك في وجوب الجماعة في كل جماعة بمعنى ان يملك وجوده في القرية ولا يثبت في حلقه
رعد الله للجماعة الاولى وللجماعة الثانية في يجوز باثنى عشر رجلا في كل جماعة في كل جماعة
اجماعة شريك في حصة اقامتها باسبيل وجوبه على اهلها ولا يثبت في حلقه هذا العدد في كل جماعة
لما جاز في حوزة الغير ان لم يبق معه عليه السلام ذلك اليوم الاثنى عشر رجلا في حوزة
اللائحة وهذه نافلا على المذاهب وما لم يجر في ذلك في العدد الذي تقام به الجماعة حلا الا ان يكون العدد
من يكتفيهم القواء وتلقب الاسواق على هذا الذي في عر مال هو شريك في وجوبه لاي اقليم
والترقيقه كلام اهلنا اجماعا مع انشأ عشر رجلا لا يستدل له بهذا وهذا القرية قاله ابا
جع وعلى ابو يعلى العمدة وشركه على اجماعه وقال ابن الفراء رايته لما كان انما لاقى على
الثلاثة والاربعه ولا اثنتا عشرة لما دون الاربعه وهو مذهب المتقي الجماعة شريك في وجوب الجماعة
ولا حرجا عن ذلك الا ان يكون اعداد اثنى عشر فيمن انشأ من لم يزد في ذلك في اقامة ومنع ذلك
في الثلاثة والاربعه اذ يعلم ان ذلك للمبني والسنة للابن بشير ان يقيم يفتق اقامتها

للجمعة من اثنى عشر رجلا مع الامام والذين ان يقيم عليه ما الدليل ان هذا عدد يجمع منهم
الانفراد بالاشهاد مع ان يفتق من الجماعة في مقتضى ما المعنى ولكن حمل كلام الملك على هذا المعنى
فذلك ويكون المراد ان يفتق في وجوب الجماعة ويختلف ان يكون في كل اقامة جماعة تنفي في من
اولا اليه وجوبه على اهل البلد وحيثما صنع له حلقه والاقبوز اذ اعنيها انما عشر رجلا
فيما لم يزد في ان يقر في كلام ابن عمر السلام واستعمله فقال ان اراد ان اعداد الجماعة شريك في كفاية فيها
ملا فليكن به وان اراد ان شريك في وجوبه لاي اقليم يملك لان ما هو شريك في الوجوب شريك في الاداء
والا اجماع العمل فيكون وجوبه عند بركه وان اراد حنيفة باثنى عشر قبل اتم اتم اريد بهذا ما تقدم للملا
جه واني رخصته فقلت لم يزد ان الجماعة التي تنفي ان يقر في مقتضى ما المعنى ولكن حمل كلام الملك على هذا المعنى
جوي دون الاداء بل اراد الوجه الثالث وهو ان وجوده في القرية شريك في الوجوب وفي الاداء في
كل جماعة فلا يثبت في حلقه بل يقر باثنى عشر من يملك كفاية في الجماعة تنفي في من وحيثما
عليه الجماعة في سلامه من جماعة حنيفة يقيم ما كلف في من يملك سلامه واني في الاشهاد فلا
اشهاد في سقوط الجماعة على الباقي وان سلامه والموضوع في بيئته العود والظاهر ان الجماعة
في على الباقي وقد قال الالباني في شرح مسلم اذ كان بالقرية من يفتق من الجماعة في ثلثين رجلا يوم
الجمعة في اشهادهم من حنيفة او حلقه حنيفة لا يفتق الا العدد الذي لا يفتق من الجماعة فلا يثبت
يعني ابن عمر في يقول اذ اثنى عشر من يقر في اثنى عشر رجلا مجموعا في مقتضى ما المعنى في قوله
فوله تنفي في من في قرية ان يكتفي القواء اذ اقامة باقية مستغنية عن غيرهم في اجمع عنهم قال
الالباني في شرح مسلم ذلك الالباني واني الفراء وعبد الوهاب والباقي لاجل ما تقدم به في المقام
ان تكون الجماعة تنفي في من في قرية حيثما يفتق القواء بقا في من قال المذاهب واني رخصته
المشهوره وقال ابن عمر في شرح ابن ابي حنيفة وذلك لاختلاف بالنسبة الى الجهات في كفاية
الامام والخوف مع الجهات الاثنتا تنفي باثنى عشر البشير خلافا لغيرها لما يتوقع فيه القواء
وقال ابن عمر السلام واما الموضوع الذي في القواء فيمن ان يفتق في من يملك كفاية في الجماعة
في البلاد التي سلفت من القواء تنفي في القرية فيمن يفتق في من يملك كفاية في الجماعة
ذلك هو وقال الالباني معني يكتفي القواء يرفعون عن انفسهم في قوله في الدونة وفي الجماعة اهل
القرية المتقلة البشير كل واحد واحد وما انشأها وتلك اهل القواء كان عليه وان اولم يزد
وقال في القرية المتقلة البشير التي في البيد الاسواق جميع اهلها في قوله في الاسواق
هو قال الالباني في شرح مسلم اجمع عدم انشأ ان الاسواق والما ذكرها مالك لاني وكنت في

الاسم الذي تنفي به الفرية فلو اجتمع ما تنفي به في ذاته ولا سوي عندهم جمعا قال وامثله
 انفعال النفيان فتنفي كل فلو تنفي كل دور جرية ودر حيل انما لم يجمعوا بعضا ونعتا العتيا واللافي
 انهم ان كانوا ما انفي تنفي بعضه بعضا في دوراتهم والرفع عن انفسهم جمعا لانهم وهم كذا
 فتنفي الفرية المتصلة النفيان **فقلت** ما استنكهم في حزم به صاحب الا ان يقال وانفي جمهور
 العلماء على انفعال النفيان الفرية وان تنفي تنفيك بحيث لو سلم ما بعضه فلو اذا جازي يوتنه
 وان لم يعارف الباقين فهذا تنفي كثير فقلنا في علم في ولا في عيبه الحجة وان كانت متقاربة
 مذهب في علم المتصلة وفتر في بعض بيت الفرية فتبصرهم وتحيي فيكون بين (النبي) والنبي هذا
 الفعور والنقار لمعنى الاقامة بالقاء المتكثرة وبالمراد ما انتهى بالمتكثرة والنفي فعنده انقلاء
فتبين هاتين الاول علم في هذا انما هو الفرية المذكورة حيث جعل له الاسم بجمعه وا
 وكنتع المعلوم لم يوضع وحيث جعل له الحجة وعلم منه ايضا معنى النقار وهو ان لم يسم الاقامة
 ه انفي مستغنى عن غيره وتقدم قول الباجي ان لا يمكن ان يفتقر عليه ما الدليل ان الاشياء عظم عدد
 يلج منه الانفراد بل لا يستلزم ان يلج ان تنفرد به الحجة وانما معلوم ان التلازمة والاربعية اللتين
 ان تنفي به الفرية كما تقدم جميع ذلك في كلامه وقال ابن تاج واما الاستنباط فبالايجاب
 مع الاقامة بنيت (كما) يبرهنه ابن جبرون وابي العزات وغيرهم وقال في التوضيح في بيان الحج مقبلة
 النقطة الاقامة بعدم نية الانفعال ولا في جميع ما حقيقة الاستنباط كونه في صورة في ايام المكي
 نحو الاستدلال في غير نقول الشيخ ابو الحسن النفي عن تعاليق ابي عمير اياه في الجملة في يفيق بوضع
 مستغنى عن غيره في كل موضع اخر فيعيون فيه ستة اشياء انهم يجمعون لانها طرنا كفي بنيت
 اذا حلوا باحداهما اقاموا جميعا واذا حلوا بالآخرى اقاموا جميعا وليست هذه مسئلة الفينية في
 القوم يرون تنفي او فرية يفيقون جميعا ستة اشياء انهم يجمعون فقال اباجي هذه مسئلة علم عدم
 اشتمال الاستنباط وفيها ابان رشح يكون اهل النفي فيهم الحجة لان مسئلة الفينية
 ليس جميع الاستنباط في هذه مسئلة اباجي انهم وقالوا ايضا في تنفي في التمتع في اهل مكة وغير
 ها انه اذا قلنا في احدهما اكثر جعل وكنه والتمه اعلم **الثاني** قال ابن تاج في القوي عن ابن تاج
 في فية بل في الواحدة عما ملأ من الله حبشون في جميع التلا ثون وما قاله في كتابه اب حبيب مثل قوله
 صراحتا عليه وسلم اذا اجتمع ثلاثة بيتا والنبي سكت الرجل انوارا واعتلوا في معنى قوله وما
 فاربعه وكذا شجنا الشجني يقوم كالمسبعة والعشرين للافل وكان شجنا بفتح الباء فيقول
 كالمسبعة والعشرين واللافي هو الاول وفيه اقول واعتلوا هذا يعني في العدد ما لا في عيبه

كالمساروي

والعسير ان لا على قولين وهذا اذا لم يجمع عدد الجماعة لانهم عسير او مساروي هو وقال
 الصالح في المعنى للشيخ الاربعية والخمسة الى العشرين واعتلوا هذا المعنى في ذلك ان تنفي به
 فرية حيث يستغنى عن غيره في الاصول الكثير للاندازة حيث يبرهن ذلك وهو المشهور
 او يعني العدد على قولين وعلى التلا في اعتلوا في كنية ذلك في الواحدة ثلاثا لادراكه في المحقق
 ما يفرق منه الخمس في الجمع عشر في غير عشر عشر **الثالث** قال ابن تاج في شرح النور
 انه بعد ان ذكر كلام ابن جبر السليم يعني قوله والمستمع فيقول العدد في كل جمعة جمعة كذا جاز في حديث
 اربعين مائة واعتلوا غير واحد في شيوخنا ان ذلك فترك في كل جمعة زاد في شيوخنا الصفيق وفيه قال
 بعض شيوخنا يعني ابن عمر في رجع في اخر عمره في قوله **ثاني** **فقلت** ان في ما لم ادا
 لمعنى المستغنى او النفي اقامة نفسك على السعي فافني الشيخ تاجم الترياق في بيان فيهم ك
 ان يكون متروكنا مستند الما في ذلك في الحكم اليك في حاشية على الدونة عن ابي الحسن المكي في قوله
 ويشترط في الامام ان يعلو به الحجة ان يكون لها في عيبه الحجة وتنفي به ولا في بعض ما في
 عيبه ولا تنفي به كمن هو خارج على ثلاثة اصيل فيكون واما من كان اكثر من ذلك في بعضه
 هو وقال الخزي في اهل الحجة على ثلاثة اقسام قسم في عيبه الحجة وقسم فيهم وهم اهل المكي وقسم
 في عيبه ولا في عيبه وهم من كان خارج المكي داخل التلازمة اصيل فيهم ولا في عيبه ولا في
 ربع وهم من كان خارج الاصيل التلازمة وانهم اذا كان الامام دخل التلازمة الدليل وليست
 في المكي اتمام تلك فيهم هذا في خارج المكي داخل التلازمة اصيل الحجة او لا فلان ابراهيم فيهم لا
 في جميعهم فيهم لانها في حجة بعد وفاد ان يعين راض في جميعهم كما يعلو به المساروي لاه الامام
 ما تنفي في الحجة لاه في وقت وط الرضوي في ذلك وهذا الذي فرغنا اذ لم يكن في المكي من مجس الفلية
 واما اذا كان فيهم اتمام يجوز لانها في عيبه وان في ماعنى اخر كلامه هو وقال الشيخ يونس
 في علم اهل فرية تروى في جميع فنوط الحجة لاه مجس الفلية لم يكن معه وبدا في عيبه فيهم
 في خارج الفرية ودخل ثلاثة اصيل فيهم ابراهيم فيهم فيهم ذلك وحري العتيا في ضنا هذا
 يجوز ذلك في قوله في المكي ليس عن ابي الحسن لم اركه ميلا وفتح عليه ما انسخ واعله في غير ذلك
 وهو جاز على ثلاثة ابراهيم فيهم وعلى القول الثاني فيهم المعنى وهو الظاهر ما اطلنا اهل المكي
 ان تنفي فيهم ان يكون الامام فيهم فيكون الخلق فيما اذا كان مساروي فيهم من كلامه ان وادع الا
 فامة المقابلة للسعي والله اعلم وهذا في قوله كما يعلو به المساروي غير جاز على المشهور في
 منه والله اعلم قوله **الثاني** **فقلت** في فرية جمعة **فقلت** كلامه ان هذا في حاشية في عيبه

كالمساروي

وانه اعلم **الثالث** بقوله الامام يري التكبير في الثانية بعد الركوع كالحقيقة بالظاهر
 ان الامام يوحى التكبير تبعا للامام كذا اذا اتم الركوع او السجود **الرابع** بقوله الامام
 يوحى التكبير الثانية وثالثة منه وثالثة يتبعه التكبير وكان يتبع منه قبل يتبعه التكبير
 الامام فيه محتمل **الخامس** قال في التذكرة قال ابن حبيب وجوبه بخلعه بالتكبير وهو السمع
 يليه هو وقال المارزي في شرح التكبير في صلاة العيرين واما معنى الامام بالتكبير فيقول
 حبيب جهم بالتكبير جهم السمع من يديه والامام ان يري جهم السمع في يديه فمنه محتمل السمع
 للامام وفيه التكبير هو **السادس** قال المارزي في شرح التكبير ايضا قال بعض اصحاب الشافعي
 ويعني اذا نسي التكبير من تكبيرات العيرين التكبير للسمع وذلك ان ما ذكرنا واما قوله لا يصح
 واخرج علينا باننا سمعنا من هيات القعدة فلا يصح تركها لوضع اليمين على السجدة وقال
 مالك في حقه في تكبيره من تكبيرات العيرين وادركه صبحي بعد السلام ولم يراع ذلك
 في هذه الرواية حقة **السبعة** هو جهم في قوله **ثم تجلس على القيام** هو الاول هو التكبير القيام
 قال في التفسير والجواهر **باب** انفق على ذلك الشيوخ على ما ذكره مالك من قوله في الاول سبع
 تكبيرات بالامام وفي الثانية ثمانية خمس تكبيرات في غير القيام قال ابن تاج وكان المتأصل لما قالوا
 في الاول ان يقولوا يكبر في الثانية ثمانية مستند بالقيام او يقول في الاول يكبر مستند غير تكبير الامام
 قال وكان شيخنا حبيب بن نسي ان تكبير القيام لما كان يوتر بها في حال القيام صارت
 كما لم يدرى لما بعد ذلك فذكرنا في حقه غير تكبير القيام بخلاف تكبير الامام مع ما بعد
 هو قوله **هو الاول التكبير** **المؤتم** قال ابن تاج في شرح ابن الحارث تكبيره فاصح وهو
 فانه يتبع التكبير للامام انما يتبعه حقيقته التخليك على ما خله هو قوله **وكبري** **تدبير**
ان لم يركع وسجد **عبر** **عن** **يعني** ان ما نسي التكبير في صلاة العير فانه يعلمه ما لم يركع وقطع
 منه ان ان لم يذكر في حقه ركع فانه يبعثه التكبير بالركوع وفترت ان هذا امر المسائل
 انما عفر الركعة فيجب بالاحتياط واذكركم فانه يعبر القراءه وسجد بعد السلام وانما المعنى
 بغير السجود كما ذكرنا في القراءه لانه انما يترب بسبب اعادة تكبيره وله ذكره في اللطيف
 اخفصه ان لم يغير السجود يعني المؤتم هذا لما في المسئلة انما بعد ذلك لانه لا يتغير هذا
 تركب السجود على المؤتم لانه السجود المتأخر فيجب على اعادة القراءه والمؤتم لا يتقلب
 منه القراءه وهذا واضح قوله **والاقلاد** **وسجد** **عبر** **عن** **المؤتم** **فيلزم** **ان** **واحد** **ركعة** **فلا** **ي**
 حيا اذا رجع راسه معالي كرم قال في التذكرة ومنه سجد من التكبير سجد قبل السلام
 ولا

ولا ينفك تكبير ركعة بركعة اخرى هو وغير السجود وهذا يعني المؤتم لما تقدم بوقوعه واما يقال
 كان يمكن ان يستغنى عن قوله غير المؤتم بما تقدم في جعل السجود والله اعلم قوله **وهو الذي** **الركعة**
يكبر **عبر** **عن** **ما** **ادرك** **يعني** التكبير فانه يكبر التكبير بعد في ارج الامام منه والركعة في العيرين
 سجد **والسجود** **منه** **انما** **يكبر** **وقد** **لم** **لا** **يكبر** **لانه** **لا** **يكبر** **الامام** **فلهذا** **فقد**
 في حكم الامام وعنه صاحب التذكرة ان التكبير في صلاة العيرين لا يكبر له ولا يكبر له
 والركعة غير الخ واصلح عليه اقول انما التكبير في سجد الركعة ونقله عن عبد الوهاب وعنه
 التوضيح في الخلاف قوله **مؤتم** **في** **الثانية** **يكبر** **خمس** **ثم** **كراهي** **كلامه** **ان** **يعبر** **عن** **التكبير**
 الامام قال النعماني يختلف اذا وركع في الثانية فلهذا يكبر خسا او سجد على القول ان ما ادرك هو
 واخر خلافة يكبر خسا ويغني سجد على القول ان التذكرة او كراهي يكبر سجد ويغني خسا هو
 قال ابن عمر في سجد ابن القاسم ان كان في الثانية ثمانية خمس سجد وسجد ايضا مستند ابن
 حبيب مستند حبيب في القعدة والسجدة فترت للامام وفي الجواهر وان وجب فليد في الثانية ثمانية
 فليكبر خسا وقال ابن وهب لا يكبر الا واحدة قال ابن حبيب ان ادركه في اية الثانية ثمانية خمس
 غير الامام واذ افضى كبر خسا والسجدة فلهذا يكبر الامام هو ونقله في الوجيز وقال في التذكرة
 فان كان في اية الثانية ثمانية خمس وخمس ركعة سبع في القيام وقيل يكبر خسا ونفقة ركعة يست
 هو فلهذا تلح الجواهر وان عرفت وطرح الشك ان قوله ابن حبيب خلافا للقول فتأمله وملك
 ان يقال ان ما ادرك قال يكبر خسا اذ لا يكبر التكبير الامام واما جعل طبع الجواهر وادركه
 وطرح الشك انما انما يكبر خسا خلافا للقول فانه اذا كان في حقه ان يقول يكبر في الثانية
 ايضا مستند وهذا هو الظاهر لانه على ظاهر العبارة يصح التكبير في الاولى اربع تكبيرات
 ينفك ولم يقد به امر فتأمل **والثاني** **اعلم** **في** **م** **فصل** **في** **يعلم** **المسبوق** **ذلك** **ان** **الركعة** **اولى** **او** **ثانية**
 في اربعة نما قوله **ثم** **سجد** **بالقيام** **عبر** **عن** **هذا** **اختلاف** **احده** **في** **صلاة** **العير** **فانه** **ما** **جلس** **مع** **الامام**
 في غير موضع جلوسه ان يقول يعني تكبير قوله **والا** **فان** **فصل** **الاولى** **بغير** **ان** **ان** **فان**
 الثانية ايضا فانه يكبر ثم تجلس فاذا سلم الامام قام مفضي الاولى يست ومعه من ان لا يتكبر
 وذكر في الكافي المتخير فتكبر وانما يكبر الامام فلهذا في تناول المؤتم على انه يكبر مستند غير
 تكبير القيام قوله **ونرى** **احياء** **يلتزم** **في** **قال** **في** **جمع** **الجوامع** **للتبني** **حليل** **الرب** **السجود**
 ما احيا يلتزم العير في الثانية انما يكبر ما شقها لم يلتزم فلهذا يكون القول في اية الخامسة
 بين سجدان عند اية في دو سجد اربع ولعل اخي ما احيا ليلية العير ويلية الاربع لم يلتزم فلهذا

وجوب ان يكون حكم الخليفة في الانفراد لها يعني انه يملك الانفراد لها فلا يملك
 الانفراد لمخليفة الجماعة وان اختلف القابل فيها فلا بد ان يسمع ارب الفاسم يصفى
 في العيرين واللاستفسار كالمجموعة وروي الترمذي ان ابي وهب وعليه ليس الكلام في كالمجموعة
 وان اختلف فيها فمادى في ذلك من تنكيرهم فقولنا مالك والمخير ابي حنيفة ويؤيد في كالمجموعة
 ستة ركعة ومقتضى على المرونة في الاصل الاخير والركعة في قولنا في التوضيح في كتاب الحج
 الخليفة ثلاثة اقسام قسم ينفذ فيه وهو خليفة العيرين واللاستفسار واللاستفسار مالك ان
 ينفذ في كالمجموعة في كالمجموعة ابا سمي من ان اذا اختلف في انشاء الخليفة فمادى وهذا
 كذا قال في تهذيب البراءة من وهم وان اختلفت الاقسام في خليفة العيرين فمادى وفريقهم من
 انه اذا اختلفت قبل الشروع في الخليفة لا يملك ولا يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك
 اذا اختلفت يوم العير في الخليفة بعد ما اختلفت في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 لا يملك وان يملك يوم الخليفة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 اخر ان صلاوة العير في الخليفة ليست ثم في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 او فافترقا في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 البياض في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 ان يعلم ويستحب ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك
 معصى رجل يعلم ان اذا كان كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 منار على ان من منعة العذر ان يجمع مع الاقسام في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 فمادى من منعة صلاوة العيرين مع الاقسام في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 ان جاز من منعة والاقسام في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 جماعة فمادى ان يعلم ان يجمع مع الاقسام في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 يجمع مع يجمع مع يجمع مع يجمع مع يجمع مع يجمع مع يجمع مع يجمع مع يجمع مع
 انهم لا يملكون ثم قال في المرونة ويملكها اهل القرى كاهل القرى فمادى فمادى فمادى
 اهل القرى اهل القرى اهل القرى اهل القرى اهل القرى اهل القرى اهل القرى اهل القرى
 في غير كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 انفسهم ان شاء من الجماعة عليهم ان يعلمها باقام فعلوا واللا في الخليفة عليهم ان يعلمها
 هو وفادى عن عيسى هو اول رسم من سماعها فلا بد ان يسمع في شئ من هذا خلاف ما تقدم

في رسم

في رسم العيرين في رسم سماع اشبه وقال في سماع اشبه المشاور اليه لم يسمع هذا الرواية ان
 يعلم العيرين في جماعة ويملكه وهو خلاف ما للخب عليه الجماعة وهو خلاف ما في اول رسم من سماع
 عيسى في المرونة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 في او فافترقا في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 قال في التفاضل واما من كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 صاحب القرائن في حيز جواز الجمع وعلى جواز الجمع في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 من تخلف عنك لغير ذلك العير والمسلمون وان اختلفت في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
في عداة الاول فلو اراد ان يجمع في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 في ذلك ويدل لذلك قول ابي حنيفة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 اعلم ان سماع العيرين في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
في رسم في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 في المرحلة فمادى السمت ان اهل الاول في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 الخارج في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 وكبر الحاضر في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 نفسه من يملكه في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 صلاته في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 البيع واللا في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 اخر في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 فمادى في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 سماع في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 وما تسمى التكميل فان كان بالقرى رجع في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 المستهزر وتقدم الشهاد ان يملك في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 حكمة عبد الحمير والملازم ان يملك في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة
 لانه زيادة ومنه المرفوع وما في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة في كالمجموعة

جميعا جيب الروايات بل انه قد روي عنك في حضور الشمس ما يقتضيه ذلك واعتبارهم بطلان
 الغير فاستمر ذلك ان نوافل الشمس من كلوع الشمس الى غير ذلك تشبهه بغيره وما يرضى له
 بشيء من جيب الروايات كانت فيه خلقة بطلان الجمع مع الشمس والقمر فليكن التناول كذلك والغير
 والاستغفار لها خلقة فكانت له الجعة واحدة وطلة الشمس لا تخلط لها فكانت كذلك والقمر
 هو وقال ابن عرفة روي ابن عبد الحكم بسند جيد انهم يركعون ركعتين في كل صلاة والركعة
 والركعة والغرفة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 كقولهم لا يمتنع قيامه هو وقال الترمذي في قوة كلام المولى فكل من كان في صلاة الشمس والركعة
 مغزوب والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 ما يسجد وهذا يدعى على الصلاة جواز الركعة في الركعة والركعة والركعة والركعة
 (تأمل جودك ويقولون مقتدون) وقالوا ان الركعة في الركعة والركعة والركعة والركعة
 الطلوع ولم يزد هو وقال الشيخ بوجهه في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 له وصحة **كأن الركعة** هو كقول ابن الحارث والركعة في الركعة والركعة والركعة والركعة
 اذا قلنا سمي طول السجدة ثم سمي ركعة بطلان الركعة من سنة هذه الركعة وانما
 تكبير الغير وبما ركع تكبير الفرائد في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 لقيام على ما ذكرنا في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 ان الشمس قد روي الشيخ زروق في شرح الارشاد بان في كل ركعة ركعتين (السلام والركعة
 يكمل الركعة في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 اخلاف في تكويله واما الركعة بل انه متفق على تكويله والله اعلم قوله **وقفتك كالغير** يعني
 انك معك انما قلنا للركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 وعلى الاستغفار بجمع ان هذا وقت لغيره يعني ما يعني في جعل السنة المستقلة فيغير
 لها على النوافل (التابعة هو من الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 حتى تطلع الشمس ويأتي وقت صلاة النافلة وهذا متفق عليه وهذا يدعى بركعة
 قال في الواحدة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 وان لم تكن صلواته وان قلنا جود الله تعالى ولم يعلوها وقال مالك رحمه الله في الركعة والركعة
 قيام عليه ولا يستغفر الا قبلته ولو فعله احد لم ارجع باسأ فكل من ماء الركعة ان ذلك مستون
 مغزوب اليه وخارج الحقل انه غير مستون الا انه جبهه ولا يغير بركعة ولم تنزل التماس في هذه الروايات

يعز عون ويعز عون ويعز عون الله تعالى في ما مستغفله الغلبة ومقتضاهم للركعة والركعة على الدائيس
 ولا الجالس على الركعة ولا الدائيس على الركعة ولا الركعة على الركعة ولا الركعة على الركعة
 لا تعلق بعد العصر كان كسفت قبل العروب وغابت منكسفة لم تصل اجماعا وسلم ذلك (الشامع
 وان كان مذهب في الركعة اذا غاب منكسفا بليل بليل صلاة الكسوف وهذا الدائيس
 الشمس فذهب ووقف في ركعة وهو انما تلت الركعة ركعة ليد صوته البنا
 وتكون منكسفة علينا وهذا المعنى يذهب بغيره الشمس واسما فيسجد ركعة بعد هذا
في قال في الركعة قال سندر فان طلع الغم منسوبا بركعة لم يركع ركعة في الركعة
 الى الركعة في الركعة والركعة وان اخسعت عن الركعة في الركعة والركعة والركعة
 ما للشامع لغيره على الله عليه وسلم اذا طلع الغم في الركعة والركعة والركعة والركعة
 الركعة وجود صوبه ليل الخليل فكل من ذلك جود خسة فلم يعلوا حتى غاب بليل
 لم يعلوها خلافا للشامع هو وذكر الخليل في صلاة بغير الركعة والركعة والركعة
 تعلق والله اعلم قوله **وهذا الركعة بالركعة** يعني ان الركعة في الركعة والركعة
 الثانية من الركعة الاولى لم يفتح فتبطل الركعة ان ادرك الركعة الثانية من الركعة
 ما انما يفتي ركعة في ركعة ركعتان هو فكل من الفروض حاصلة ان الركعة الاول سنة والثاني هو
 الركعة بل ذلك اذا ادرك الثاني من الركعة في الركعة والركعة والركعة والركعة
 الركعة الاصل هو الثاني بليل الله يعني به فكل من يركع اوله بالركعة والركعة والركعة
 فكل الركعة الاول بل انه في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 فكل الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 وليغير ركعة واه ركعة بغيره الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
في قال المشرك في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 وليركن الركعة مسوبا له لما كان لا يفتي احد فابدى في الركعة والركعة والركعة
 قول سندر ان سمي عن الاول بغيره قبل مشكك لانه ارجأ في الركعة والركعة
 طالع كلامه انه واجب فيه في كل طالع الركعة والركعة والركعة والركعة
 يقينه انه يفتي على كلامه والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 وقول الشارح ان ما جاءه والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة

